

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات

تخصص: مالية دولية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري
"دراسة حالة الجزائر"

تحت إشرافه:

د. مليكي سمير بهاء الدين

من إعداد الطالبة:

عبد الجليل هجيرة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. مليكي سمير بهاء الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
د. طاوولي مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بزاوية محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

2012-2011

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى:

- ❖ الله عز وجل و أحمده و أشكره على هذه النعمة.
- ❖ الأستاذ المشرف الدكتور مليكي سمير بهاء الدين، الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف على هذا العمل.
- ❖ جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من أساتذة و أصدقاء و كذلك أشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم المادي و المعنوي.
- ❖ جميع أساتذتي الكرام و أعضاء لجنة المناقشة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

❖ أمي حفظها الله و بارك لي فيها، و إلى والدي رحمه الله.

❖ إلى أخي ياسين و أخي محمد.

❖ إلى جميع الأهل و الأحباب و الأصدقاء.

❖ إلى كل طالب علم و باحث عن المعرفة.

الفهرس

أ	كلمة شكر و تقدير
ب	الإهداء
2-1	فهرس المحتويات
3	فهرس الجداول
4	فهرس الأشكال
5	فهرس الملاحق
13-7	المقدمة العامة
61-15	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
15	مقدمة الفصل الأول
30-16	المبحث الأول: عموميات حول الصرف
60-30	المبحث الثاني: أدبيات سعر الصرف
61	خاتمة الفصل الأول
105-63	الفصل الثاني: نظام الصرف في الجزائر
63	مقدمة الفصل الثاني
94-64	المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر
104-94	المبحث الثاني: سعر الصرف و الميزان التجاري
105	خاتمة الفصل الثاني
139-107	الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بين تدهور الدولار و تحديات الأورو

107	مقدمة الفصل الثالث
120-108	المبحث الأول: الدولار الأمريكي و الأورو في الاقتصاد العالمي
132-121	المبحث الثاني: الصراع و مظاهر السيطرة على محور النظام النقدي الدولي
138-133	المبحث الثالث: تأثير العملتين على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري
139	خاتمة الفصل الثالث
185-141	الفصل الرابع: اختبار العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و الوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) و الميزان التجاري للجزائر باستعمال طريقة التكامل المتزامن
141	مقدمة الفصل الرابع
154-142	المبحث الأول: السلاسل الزمنية
169-154	المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن
184-169	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لاختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري
185	خاتمة الفصل الرابع
190-187	الخاتمة العامة
200-192	المراجع
223-202	الملاحق
227-225	قائمة المحتويات

فهرس الجداول

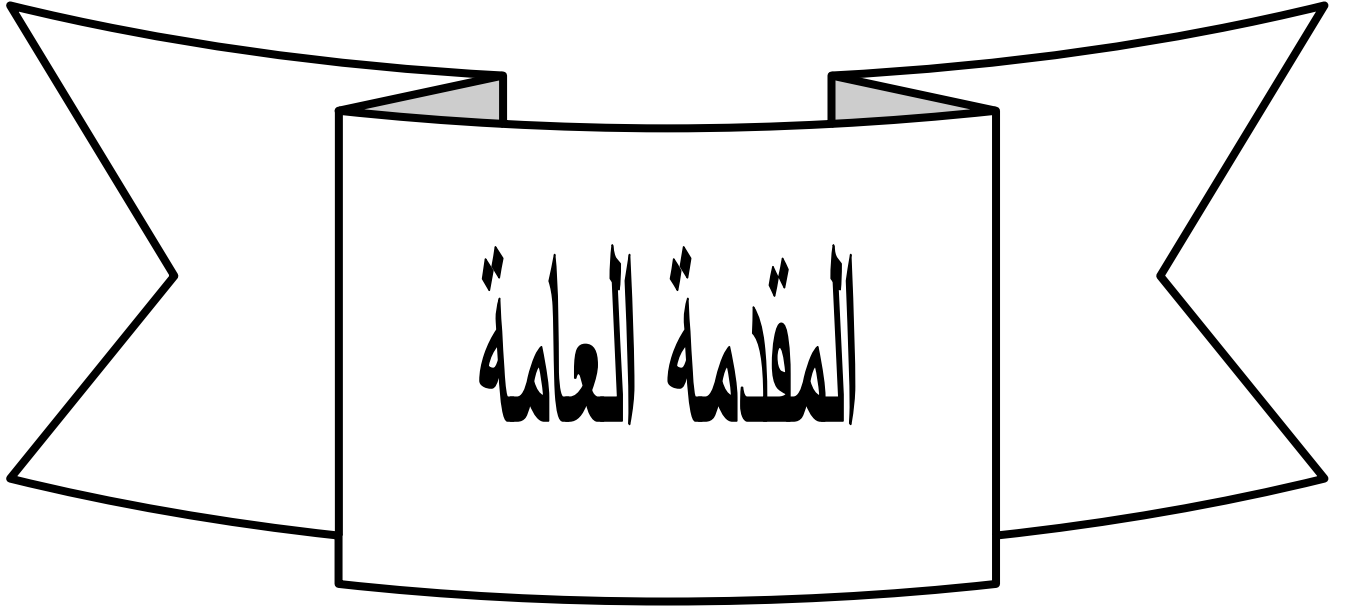
الرقم	العنوان	الصفحة
01	وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي	23-22
02	هيكل المديونية الجزائرية المتوسطة و الطويلة المدى حسب عملات التقويم	65
03	الأهمية النسبية للمحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية (1994-2000)	67
04	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو 2005-2008	74
05	تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر 1970-1996	78
06	تطور سعر صرف المارك الألماني و الين الياباني مقابل الدولار (1973-1988)	121
07	تعديل سلسلة سعر صرف الأورو	173
08	تعديل سلسلة سعر صرف الدولار	175
09	اختبار ADF من الدرجة الصفر لجميع المتغيرات	178
10	اختبار ADF من الدرجة الأولى لجميع المتغيرات	179
11	اختبار الاستقرار لسلسلة البواقي من الدرجة صفر (الأورو)	180
12	اختبار الاستقرار لسلسلة البواقي من الدرجة صفر (الدولار)	181
13	اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري	183

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر 1965-2000	80
02	المنحنى Z	100
03	منحنى تطور سعر صرف الأورو من 2000/05 إلى 2010/12	171
04	منحنى تطور سعر صرف الدولار من 2000/05 إلى 2010/12	171
05	منحنى تطور رصيد الميزان التجاري (LBCD) من 2000/05 إلى 2010/12	172
06	منحنى تطور سعر صرف الأورو "السلسلة المعدلة" من 2000/05 إلى 2010/12	174
07	منحنى تطور سعر صرف الدولار الأمريكي "السلسلة المعدلة" من 2000/05 إلى 2010/12	176

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جداول إحصائيات الميزان التجاري لبعض الأشهر من 2000 إلى 2010	212-202
02	إحصائيات سعر صرف الأورو من ماي 2000 إلى ديسمبر 2010	215-213
03	إحصائيات سعر صرف الدولار من ماي 2000 إلى ديسمبر 2010	218-216
04	تحويل إحصائيات رصيد الميزان التجاري الجزائري من الدولار إلى الأورو للفترة ماي 2000 إلى ديسمبر 2010	223-219



المقدمة العامة:

تعتبر النقود أداة للتداول و تحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، و تشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، و يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية مما يفرضي بجزمنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، و على هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف. من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين و نظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته. فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، و بالتالي في وضعية ميزان المدفوعات و معدلات التضخم و النمو الحقيقي. و يهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية. ولا ننسى أن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد.

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، و منها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية و انعكس ذلك على الدول النامية و منها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تدهور الخدمات العامة للدولة، و تقادم عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية. بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد

استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أثرت بشكل مباشر حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط خلال الفترة 1986-1991، و تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار و تسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى و خاصة القطاع الخاص، و بالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة و أصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات و بقية المتطلبات خاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من القوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح. و قد عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2002 تغييرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من سنة 1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، يهدف للتخفيف من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من أجل العودة إلى توازنات الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم أكثر في حجم الكتلة النقدية و الاستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، و رفع احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98%، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، و بالتالي التصدير يكون بعملة مرتفعة و الاستيراد بعملة منخفضة، و هذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة و التي حققت نجاحا كبيرا و أصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات. الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي

تتعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر و على قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، و على ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

الإشكالية:

إن دراسة تغيرات سعر الصرف و أثر ذلك على الميزان التجاري هو موضوع بحثنا ولتدعيم هذه الدراسة و إبراز مكانتها العلمية قمنا بطرح الإشكال التالي:

ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟

إلى جانب هذه الإشكالية العامة و من أجل الإلمام بموضوع الدراسة، فقد حصرنا الموضوع في الأسئلة التالية:

- 1- ما هي المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر؟
- 3- ما مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري بصفة عامة و على الميزان التجاري في الجزائر بصفة خاصة؟
- 4- هل يؤثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري في المدى الطويل؟
- 5- هل يؤثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري الجزائري في المدى الطويل؟

الفرضيات:

قمنا بوضع أربع فرضيات:

* توجد علاقة فى المدى الطويل بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجارى الجزائرى.

* توجد علاقة فى المدى الطويل بين سعر صرف الدولار الأمريكى و رصيد الميزان التجارى الجزائرى.

* توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجارى الجزائرى.

* تنويع الاقتصاد حل أنسب لمشكلة الفوارق بين العملات.

أسباب اختيار الموضوع:

- ◆ يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة فى مظهرها، المعقدة فى تحليلها و دراستها.
- ◆ الموضوع يندرج فى إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا إلى اقتحام أصوار هذا الموضوع .
- ◆ الحرص على دراسة سعر الصرف و الميزان التجارى و معرفة مدى تأثير الأول على الثانى.
- ◆ رغبة شخصية للبحث فى مختلف التطورات و المنعرجات الحاسمة التى مر بها سعر صرف الدينار الجزائرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ❖ محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجارى.
- ❖ معرفة مدى تأثير الميزان التجارى الجزائرى بتغيرات سعر صرف الأورو.
- ❖ معرفة مدى تأثير الميزان التجارى الجزائرى بتغيرات سعر صرف الدولار.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني و زمني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية الميزان التجاري خلال نفس الفترات التي عرف فيها سعر الصرف الدينار تحولات بالنسبة لكل من الدولار و الأورو معا، فبداية فترة الدراسة ستكون مع بداية ظهور العملة الأوروبية الموحدة.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية، موضوع البحث، و تحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها وللإجابة على أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات تم استخدام مجموعة من الأدوات التحليلية المالية التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري انطلاقا من الدراسات السابقة.

أما الجانب التطبيقي فتمت معالجته بواسطة الأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية، والمعطيات المالية الخاصة بالجزائر، كما اتبعنا أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

نظرا لما يكتسبه موضوع تغيرات سعر الصرف من أهمية بالغة، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال:

1-رفيقة صباغ، "أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2006/2007، تمت الدراسة في ثلاثة فصول: في الفصل الأول قامت الباحثة بسرد الأحداث المتعلقة بالتطور التاريخي للنقود، التجارة الدولية ونظرياتها، والنظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى أنظمة أسعار الصرف، أما الفصل الثاني فكان حول التطور التاريخي و الوضع الراهن والاستخدام العالمي لكل من الدولار و الأورو و الصراع القائم بينهما، الفصل الثالث تم فيه التطرق إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

2- كمال العقرب، "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2006/2005. أنجزت الدراسة في أربعة فصول: الفصل الأول تضمن سعر الصرف محدداته، و مخاطره. أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث ماهية ميزان المدفوعات، الاختلال في ميزان المدفوعات، و كيفية معالجته، و تطرق في الفصل الثالث إلى سعر الصرف كألية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات، أما الفصل الرابع فخصصه لدراسة حالة الجزائر.

3- علة محمد، "الدولة و مشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002. تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول حول أنظمة أسعار الصرف و التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي، في الفصل الثاني تطرق الباحث إلى أسواق الصرف الأجنبية و هيمنة الدولار، و في الفصل الثالث حاول إبراز أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري ، غير أنه اكتفى بتناول تطور نظام الصرف و سوق الصرف في الجزائر و إعطاء بعض الإحصائيات حول التجارة الخارجية و الديون الخارجية.

4- بودري شريف، "تقلبات أسعار الصرف -الدولار و الأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود، و مالية ، جامعة شلف، 2009/2008. أنجز الباحث هذه الدراسة من خلال أربعة فصول: الفصل الأول أعطى فيه نظرة عامة عن مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، في الفصل الثاني تم إبراز مختلف المراحل التي مر بها الدولار الأمريكي وموقعه من النظام النقدي الدولي إلى غاية ظهور الأورو، والفصل الثالث تمثل في دراسة أهمية العملة الأوروبية في ظل تحديات الدولار بالإضافة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الدولار، أما في الفصل الأخير فحاول إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو على الاقتصاد الجزائري.

محتويات البحث:

لانجاز هذا الموضوع وضعنا مقدمة عامة تحتوي على الإشكالية و فرضيات الدراسة ثم قسمنا البحث إلى أربعة فصول تلتهم الخاتمة العامة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات حول سعر صرف و سوق الصرف و أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف. و في الفصل الثاني قمنا بعرض أهم خصائص الاقتصاد الجزائري ، ثم إلى أهم المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر و في الأخير تم تعريف الميزان التجاري و توضيح علاقته بسعر الصرف.

أما الفصل الثالث و هو بعنوان الاقتصاد الجزائري بين تدهور الدولار الأمريكي و تحديات الأورو تحدثنا فيه باختصار عن مكانة هاتين العملتين دوليا، والصراع القائم بينهما و كذلك تأثير كل منهما على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري.

الفصل الرابع و هو الفصل الأخير تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول الاقتصاد القياسي و السلاسل الزمنية، و أدبيات التكامل المتزامن، ثم قمنا بدراسة قياسية لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو و الميزان التجاري في الجزائر، وكذلك اختبرنا إمكانية وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و الميزان التجاري للجزائر بالإضافة إلى إجراء اختبارات السببية بين المتغيرات المدروسة. و قمنا بالاعتماد على برنامج EVIEWS في معالجة البيانات.

تتضمن الخاتمة العامة أهم النتائج المتوصل إليها، مع إدراج بعض التوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الأول: عموميات حول الصرف.

المبحث الثاني: أدبيات سعر الصرف.

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الخارجي بصفة عامة.

إن آلية سعر الصرف لها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات. أما فيما يخص الوسيط و المكان الذي يتم عن طريقه بيع و شراء العملات المختلفة فهو سوق الصرف الذي يعمل على تحويل القوة الشرائية لعملات مختلف الدول، حيث يتم فيه الجمع بين مشتري و بائعي الصرف الأجنبي، و هو يتكون في الأساس من عدد من البنوك التي تقوم فيه بنشاط استبدال العملات، كما يعمل به سمسرة الصرف دور الوسطاء بين البائعين و المشترين.

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء و النظريات في تفسيره، و تحديد مؤثراته على المدى الطويل و القصير.

المبحث الأول : عموميات حول الصرف

المطلب الأول: ماهية الصرف

1- مفهوم الصرف:

"الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا، ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف".¹

2- أنواع الصرف:

يمكننا الحديث عن أنواع الصرف، يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية، و يطرح خيارات أمام المقدمين على شراء العملات الأجنبية.

و نتحدث في ما يلي عن الصرف نقدا، و الصرف لأجل.

2-1) الصرف نقدا:

تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان تسليم و استلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضا. و في الحقيقة، فإن فترة الصرف نقدا تمتد إلى غاية 48 ساعة من لحظة إبرام العقد على عكس ما توحى به لأول وهلة عبارة لحظة إبرام عقد الصرف الواردة في هذا التعريف.

¹الظاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 95.

و تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات و الطلب عليها.

وهناك سعران للصرف: سعر الشراء و سعر البيع.

سعر الشراء: عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

سعر البيع: عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

*يكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء، و يمثل الفرق بينهما هامش البنك.

حساب الأسعار المتقاطعة:

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر، و لضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، و يتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، و تسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

2-2) الصرف لأجل:

تتم عملية تسليم و استلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعراً للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل عمليات الصرف لأجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة و غير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف، و مهما كان سعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق)، و تستعمل أيضاً من طرف المضربين حينما يتوقعون مستقبلاً ارتفاع سعر العملة التي يشترونها، و يتكبدون الخسائر إن لم تكن توقعاتهم صائبة.²

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 97.

المطلب الثاني: أنظمة الصرف

1- أنظمة الصرف

1-1 نظام الصرف الثابت:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة مسكوكات ذهبية في أواخر القرن 19م و أوائل القرن 20م و حتى قيام الحرب العالمية الأولى، و كذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المختلفة و التابعة في صورة الصرف الذهبي. و تعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، يتحقق سعر ثابت للذهب بالنقد الوطني وعندئذ يمكن للأفراد تحويل ما يشاءون من أوراق النقد الرسمية.

و يترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف و عدم تغيره و ذلك إذا توفر شرطين:

*أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحدا في كل دولة.

*أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة.

ولما كان هذان الشرطان لا يتحققان عملا فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة و خروجه منها و ذلك وفقا لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية، كما أن ثبات الصرف الذي يميز قاعدة الذهب يرجع أيضا إلى قاعدة أخرى هامة تكون قاعدة السماح بحرية دخول الذهب و خروجه، ما يطلق عليه الكتاب "قواعد اللعبة" أي قواعد لعبة الذهب.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل نظام ثبات الصرف ووفقا لقواعد لعبة قاعدة الذهب تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار و التوازن الخارجي على الاستقرار و التوازن الداخلي، ما دام يرضى بتقلب الأثمان و الدخول تبعا لخروج و دخول الذهب، ذلك أن هذا

النظام يُخضع إلى حد بعيد اتجاه الحياة الاقتصادية القومية توسعا أو انكماشاً لحالة ميزان المدفوعات.³

1-2) نظام حرية الصرف: يعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، وقد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في 1931/09/21، و تلاها في ذلك كافة الدول و ذلك عقب الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر الدولة على قاعدة الأوراق الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب، حيث يتكون التداول النقدي من أوراق نقدية يتحدد لها سعر إلزامي بحيث تعتبر هذه النقود الورقية نقوداً نهائية لا يمكن تحويلها إلى ذهب. أما عن ثبات سعر الصرف فإنه لا يتحقق دائماً في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية بل يكون عرضة للتقلبات وفقاً لقوى العرض و الطلب للصرف الأجنبي. فلما كان مستوى التوازن لسعر الصرف في نظام حرية الصرف يتحدد وفقاً للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر أية سلعة في نظرية الثمن فإن مستوى التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة الوطنية مع الكمية المعروضة منها. و كما هو الحال في نظرية الثمن أيضاً فإن تغيير مستوى التوازن لسعر الصرف إنما يحدث عندما تتغير ظروف الطلب أو ظروف العرض أو كليهما معاً.

وهنا تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب و عرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، كما يتحقق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية. فزيادة سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها، و إلى الحد من الواردات لارتفاع قيمتها، و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي. فإذا كانت الدولة ملزمة في ظل ثبات الصرف، وفقاً لقواعد لعبة قاعدة الذهب بأن تغلب التوازن الخارجي على الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة فإن الحال ليست كذلك في ظل نظام حرية الصرف. فالسماح لسعر الصرف بالتقلب وفقاً لظروف عرض و طلب العملة الوطنية إنما يعني عدم الحاجة إلى الذهب لتسوية المدفوعات

³ زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية مطابع الأمل، بيروت، ص 74.

الخارجية الناتجة عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين هذه الدولة و الدول الأخرى، وعلى ذلك يعفى البنك المركزي في ظل هذا النظام من مهمة حماية الرصيد الذهبي للدولة وما قد يترتب على القيام بها من إتباع سياسة نقدية مخالفة للسياسة التي تقتضيها الأحوال التي يمر بها الاقتصاد القومي.

و من هنا فإنه يقع على السلطات النقدية في ظل حرية الصرف عبء أكبر من ذلك الذي يقع عليها في ظل ثبات الصرف. فإذا كانت مهمة السلطات النقدية في ظل النظام الأخير تتمثل بصفة أساسية في مراقبة الرصيد الذهبي للدولة، و إتباع الأساليب الكفيلة بمنع استمرار خروج الذهب فيها أو دخوله إليها وفقا لقواعد لعبة الذهب، فإن هذه السلطات إنما تطالب في ظل نظام حرية الصرف بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع و ذلك وفقا لما تقتضيه متطلبات الاقتصاد القومي، الأمر الذي قد تتعرض فيه السلطات النقدية في دولة إلى ضغط سياسي من الحكومات.⁴

1-3) نظام استقرار أسعار الصرف: جاء به صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريتون وودز، حيث حاول هذا النظام التوفيق بين أمرين متناقضين:

* ثبات أسعار الصرف بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

* حرية الصرف : استقلال الدولة في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية.

ويتلخص جوهر هذا النظام في جعل أسعار الصرف مستقلة عن أسعار التعادل للعملات. حيث يعرف سعر التعادل بأنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الوطنية للدولة معبرا عنها في شكل وزن معين من الذهب أو في شكل مقدار معين من الدولارات الأمريكية، نظرا للصلة الوثيقة التي قامت بين الدولار والذهب من ناحية ، و بين العملات المختلفة و الدولار من ناحية أخرى، فمعنى ذلك أن ثمة أسعار صرف محددة و ثابتة قد قامت بين الدولار وغيره من عملات الدول الأعضاء. لا يعني نظام استقرار الصرف جمود هذا السعر

⁴ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص75.

وعدم قابليته للتغيير، إذ أقرّ اتفاق بريتون وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق ولكن وفقا لقواعد محددة بكل دقة.⁵

1-4) أسعار الصرف المعمومة: يرجع السبب وراء تعويم أسعار الصرف خلال الفترة من نهاية الستينات 1960 و إلى منتصف السبعينات هو أن السلطات النقدية لم يتبّق لديها ذهب أو نقد أجنبي لتحقيق استقرار أسعار الصرف، و كان لا يمكنها أو لا ترغب في استخدام الرقابة على النقد. إنّ نظام تعويم الصرف لا يعدو في الواقع أن يكون نظاما لحرية الصرف، ونفرق بين نوعين للتعويم:

التعويم النقدي: يكون في حالة عدم تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

التعويم غير النقدي: عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف من أن تتجاوز حدا معيناً.

* ويكون التعويم مستقلا عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أية عملة أو عملات أخرى.

* ويكون مشتركا إذا ما حدث مثل هذا الارتباط بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغييرات في أسعار صرفها، فترتفع هذه الأسعار سويا أو تنخفض سويا.

إن تعويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات سواء كان تعويما مستقلا أو مشتركا، أما أسعار التعادل التي أسس عليها نظام استقرار أسعار الصرف فلم تعد سوى نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظري لا أكثر، ذلك أن سعر الصرف الواقعي للعملة قد أصبح يتحدد وفقا لقوى عرضها أو الطلب عليها، إما

⁵<http://www.univ-fisdis.com/t3348-topic>

استقلالاً عن غيرها من العملات في حالة التعويم المستقل أو الفردي، و إما بالارتباط بغيرها من العملات في حالة التعويم المشترك أو الجماعي.⁶

الجدول رقم 01: وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي.

النظام	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر Free float	حرية كاملة لقوى السوق	رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عملياً من النادر استمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك المركزي في العادة في التدخل بدرجة محدودة.
التعويم المدار Managed float	يتدخل البنك المركزي و لكن عادة للحد من التقلبات فقط	شائع الوجود، المشكلة أن البنك المركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي.
الربط مع الزحف Crawling peg	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف و عادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة	موجود بصورة أكثر شيوعاً و لكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل، و يمكن أن تكون الإصلاحات وفقاً لصيغة ما مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس اختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة و عادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى.
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة Fixed with margin or target zone	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش و لكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش	مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 10.5% و 15% فإذا ما اقترب المعدل أو وصل الحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات أو تحديات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.
ثابت و لكن قابل للتعديل	ثابت، (و يتدخل البنك المركزي إذا لزم ذلك) لفترات ممتدة، و	1% على أي من جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار، و

⁶<http://www.univ-fisdis.com/t3348-topic>

<p>قد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945-1972.</p>	<p>هو إن كان في حدود هوامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم توازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها.</p>	<p>Fixed but adjustable</p>
<p>بقصد الثبات الدائم و لكن لا يمكن ضمانه، قد يكون الإصلاح ضروريا حتى و إن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافا لذلك يحظر التدخل نادرا هذه الأيام و لكن قد يظهر كمقدمة للاتحاد النقدي الأوروبي. بعض الأمثلة التاريخية لإرجاء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس المال(مثال: الجنيه البريطاني و الجنيه الايرلندي حتى 1979).</p>	<p>يعد نسخة أكثر صرامة و شدة من نظام ثابت و لكن قابل للتعديل</p>	<p>ثابت من قبل البنك المركزي Fixed by central bank</p>
<p>نظام آلي و صارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت و من ثم بالمراجعة و الموازنة يتضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثال: على البنوك، الأنشطة أو الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو للتنازل عن نظام مجلس النقد.</p>	<p>النقود الأساسية = العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي، و لابد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت.</p>	<p>ثابت بمجلس النقد (معيار الذهب) Fixed by currency board or a gold standard</p>
<p>و هنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية و نيل الرسوم أو يسمح لها بحصة</p>	<p>التنازل عن العملة المستقلة و إتباع عملة أخرى.</p>	<p>عملة موحدة Unified currency</p>

المصدر: محمود محي الدين و أحمد كجوك، "سياسات سعر الصرف في مصر"، مداخلة في ندوى قام بتنظيمها معهد السياسات الاقتصادية-صندوق النقد العربي- بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 17-16 ديسمبر 2002، تحت عنوان نظم و سياسات سعر الصرف، ص212. مأخوذ من: بربري محمد أمين، "مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"-الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، الجزائر، 2010، ص80.

2- الوضع الراهن لنظم أسعار الصرف:

بعد انهيار نظام بريتون وودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينات و الانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف نوجزها فيما يلي:⁷

2-1) نظم أسعار الصرف الثابتة:

يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية لنظم الصرف الثابتة هي:

(1) سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: في ظل هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار و الفرنك الفرنسي والمارك الألماني... إلخ، ونجد تقريبا حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام.

(2) سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات: في هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، وقد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف، ونجد أن حوالي ربع الدولة النامية تتبع هذا النظام.

(3) سعر الصرف الثابت المرن: أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبيا حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها.

كما يمكن القول أن العملات المربوطة بعملات أخرى معومة، تعتبر مزيجا من خصائص الاثنين معا.

⁷ جديدين لحسن، "تسير خطر سعر الصرف"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2004، ص11.

2-2) نظام تعدد سعر الصرف:

سعر الصرف المتعدد يكون تبعاً لاختلاف أنواع العملات، وسعر الصرف المتعدد له مظهرين أساسيين إما أن يكون في بيع النقد الأجنبي أو في شرائه، أو في كليهما معاً.

1- من حيث بيع النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بوضع متعدد، إذا رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة، حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة عن طريق فرض سعر صرف مرتفع للنقد الأجنبي اللازم بالنسبة لهذه المواد، كما ترفع سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدائنة عندما ترغب في تخفيف عبء الديون الأجنبية، كما يتم تطبيقه للحد من الضغط على الميزان التجاري.

2- من حيث شراء النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بتطبيق سعر صرف متعدد على ما يعرض عليها من عملات أجنبية بغرض الحصول على دخل أو لتشجيع أنواع معينة من الصادرات.

- للحصول على دخل تلجأ الدولة إلى رفع سعر عملتها إذا رغبت في مشاركة الشركات الأجنبية المستغلة لموارد وطنية كالبتترول، المعادن... إلخ، لما تحققه هذه الشركات من أرباح.

- لتشجيع بعض أنواع الصادرات تقوم الدولة بتخفيض سعر عملتها مقارنة بصادرات أخرى، وهذا لتشجيع صناعات معينة، فتقوم بتخفيض سعر عملتها بالنسبة للصادرات ذات الطلب المرن، وتقوم برفعه بالنسبة للصادرات ذات الطلب غير المرن، فترفع بذلك الحصيلة من النقد الأجنبي.

2-3) نظام أسعار الصرف العائمة:

تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية وهو ما يعرف بالتعويم الحر، و يأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف العائمة وهي:

(أ) نظام سعر الصرف المختلط : يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت و خاصية التعويم، و يطبق في مجموعة النظام النقدي الأوربي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض و عائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

(ب) التعويم المدار: في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية:

1- التغير في حجم الاحتياطات الدولية.

2 - التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

3- التطورات في أسواق النقد الموازية.

(ج) التعويم الغير نظيف: يقصد بالتعويم غير النظيف تدخل البنك المركزي أو السلطات النقدية متعمدة الحفاظ على سعر صرف للعملة غير واقعي مما يؤدي إلى أضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعمليات أخرى.

(د) التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقاً لشروط الطلب و العرض في السوق و يتبع هذا النظام أغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد، ويكون التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية و يتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق.

يعتبر التعويم ظاهرة دولية لأن الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها ثلاثة أرباع (4/3) حجم التجارة الدولية.

*مزايا هذا النظام تتمثل في تحرير البنوك المركزية من إلزامها بالاحتفاظ بأسعار صرف عملاتها ضمن الهامش الذي حدده صندوق النقد الدولي، و بهذا أصبح البنك المركزي يعرض النقود دون الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف، كما أن هذه السياسة حررت السلطات النقدية من القيود التي فرضها توازن ميزان المدفوعات على السياسة التي تتبعها من أجل تحقيق الأهداف الداخلية.

*مساوئ هذا النظام تتمثل في عدم استقرار أسعار الصرف و حالة عدم التأكد فيما يخص المستقبل، لمن يريد الاستثمار من أجل الحصول على عائد في المستقبل، أو إبرام عقود مستقبلية، فسعر الصرف أصبح قابل للتغيير في أي لحظة حسب ميكانيزمات السوق.

2-4) النظام النقدي الأوربي:

خلال سنوات الستينات كانت التعادلات بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ثابتة بموجب اتفاقية بريتون وودز في ظل نظام استقرار أسعار الصرف، لكن الحركات الضخمة لرؤوس الأموال والتباعد في معدلات التضخم أدت إلى عدة إصلاحات نقدية متكررة حيث قامت ألمانيا برفع قيمة المارك الألماني سنة 1961، كما قامت فرنسا بتخفيض قيمة الفرنك سنة 1959 ثم في سنة 1969.

ومع انهيار نظام بريتون وودز قامت الجماعة الاقتصادية الأوربية بإنشاء نظام نقدي سمي نظام الثعبان إلا أن تأثيره كان ضعيفا حيث واجه عدة صعوبات، فقد واجهت فرنسا صعوبة أثرت على ميزان مدفوعاتها و أجبرت الحكومة الفرنسية على ترك الفرنك يخرج من نظام الثعبان خلال مرحلتين من جانفي 1974 إلى جويلية 1975 ثم من ماي 1976 إلى أفريل 1979، إن النظام النقدي الأوربي خرج إلى الواقع في أفريل 1979، و ذلك من خلال إنشاء منطقة نقدية حقيقية تتميز بثبات العملات بين دول الجماعة الاقتصادية الأوربية أكثر صلابة من نظام الثعبان، ويعد النظام النقدي الأوربي منطقة نقدية تجمع عدة دول أوربية قررت حكوماتها اعتماد وتبني معدلات صرف ثابتة لمختلف عملاتها أو بالأحرى اختيار عملة مشتركة.

إن منافع الأورو تعمل على تجانس أنظمة الأسعار في البلدان التي اعتمدها، مما يعطي فائدة للأفراد و خصوصا الشركات، كما يؤدي إلى تخفيض نفقات عمليات التحويل للعملات ويلغي المضاربة و أخطار عدم الاستقرار بين عملات هذه الدول، لكن هناك صعوبات للعملة الموحدة تتمثل في معاناة الدول الأعضاء في إمكانية صياغة سياسة نقدية و مالية ظاهرة المعالم، كما أن التباين الاقتصادي بين الدول يزداد وضوحا فدولة مثل ألمانيا ليست كدولة مثل إيرلندا حسب معدلات النمو، كذلك مشكلة التضخم في الدول الأوربية تزيد من التساؤلات حول مستقبل الأورو خاصة في قدرته وملاءمته للمجموعة المتباينة في اقتصادياتها و المتفاوتة في نموها.⁸

⁸ محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 67.

المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف

1-تعريف سوق الصرف:

"هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، و لكن هذا المكان ليس محدودا بجيز جغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة."⁹

سوق الصرف الأجنبي ليس بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية. فليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون. كما أنه لا يقتصر على بلد واحد. من الأفضل التفكير فيه على أنه ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري و بائع للصرف الأجنبي. إنه يتكون أساسا من عدد من البنوك تزاوّل بنشاط عملية استبدال العملات ، من بين أهم مراكز الصرف الأجنبي نجد لندن، نيويورك، طوكيو، زيورخ، فرانكفورت، سنغافورة و هونج كونج.¹⁰

2- المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف و أهم النشاطات فيه

1-2) البنك المركزي:

يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسئولا عن صرف سعر العملة.

2-2) البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات، ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ، و يتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن

⁹الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 95.

¹⁰ كامل بكري، " الاقتصاد الدولي-التجارة و التمويل"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003، ص309.

آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

2-3) سماسرة الصرف:

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملة الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات.¹¹

تعتبر بيوت السمسة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم بها الوسطاء الذين يعملون لصالح البنوك.¹²

3- أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا

الدولار الأمريكي:

يستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20.7% من الناتج المحلي العالمي، 15.2% من الصادرات العالمية، و يستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك ب45% في إصدار السندات الدولية و يسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و 60% من احتياط الدول من العملات الصعبة.

الأورو الأوروبي:

يأتي هذا إحصاءاً للعملة الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطي الدول من العملة الصعبة سنة 1983م، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض الأورو Euroland حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و7% من التجارة العالمية.

اليين الياباني:

حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية.

¹¹ <http://etudiantdz.net/vb/t19097.html>

¹² <http://etudiantdz.net/vb/t19097.html>

الجنيه الإسترليني:

لكونه لا يزال خارج العملات المنظمة للأورو، و تظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار حيث 1 جنيه إسترليني = 1.58 دولار أمريكي.

الفرنك السويسري:

وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً على كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية و ابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية حيث 1.16 فرنك سويسري = 1 دولار أمريكي.

* وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الأسترالي و الريال السعودي.¹³

المبحث الثاني: أدبيات سعر الصرف

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

1- مفهوم سعر الصرف:

يمكن تعريفه على أنه: " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".¹⁴

وأيضاً هو: " سعر عملة بعملة أخرى. يتغير في سوق الصرف وفقاً للعرض و الطلب على العملات"¹⁵

يعتبر سعر الصرف بأنه: " ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة".¹⁶

¹³ <http://etudiantdz.net/vb/t19097.html>.

¹⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 96.

¹⁵ Serge d' Agostino, Marc Montoussé, Alain Chaffel, Jean-Marc Huart, « 100 fiches pour comprendre la mondialisation » Editions Bréal, 2006, p 172.

¹⁶ زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 44.

و بالتالي فسر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

سر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سر الصرف.¹⁷

* وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات و هما التسعير المباشر و التسعير غير المباشر.

التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى.

التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر.¹⁸

2- صيغ سر الصرف

2-1) سر الصرف الاسمي:

يعرف سر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية.

¹⁷ عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

¹⁸ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 96.

ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية (التعريف المستعمل) و نرمز له بـ E. فمثلا في حالة الدولار و الدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ $\$/DA$ (دولارات للدينار الواحد) و يشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E و العكس بالضرب بـ E، حيث \bar{E} هو $1/E$.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا و هذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية. باستعمال التعريف الأول، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف و التدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E). يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهي مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل و كذلك يمكن أن يتذبذب بشدة. في الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

2-2) سعر الصرف الحقيقي:

نفرض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P و في البلد الأجنبي P^* و E هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

$$\varepsilon = P^*E/ P \dots\dots\dots (1)$$

حيث ε يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

أ.مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي:

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي. كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك. أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة

للاتجار P^T والسلع غير القابلة للاتجار P^N . و هناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية و المحسوبة بالدولار. و يستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، و لذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي واحد، و لذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية.

إن اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط و لكن هو أكثر توفرا و ينتشر بصفة عادية، أما مخفض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن أن يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر بالإضافة أنه يصلح لقياس القوة الشرائية لدول ذات معدلات تضخم عالية.

ب- سعر الصرف المتعدد الحقيقي:

يتم في الواقع المتاجرة مع العديد من الدول كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة، هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للواردات و الصادرات.

فكيف يتم الانتقال من سعر الصرف الثنائي الحقيقي إلى سعر الصرف المتعدد الحقيقي؟
* إن الجواب بسيط جدا، إذا أردنا قياس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين فنستعمل متوسط مرجح (أثقال) بحصة التجارة مع كل بلد. و يمكن بناء هذا المؤشر انطلاقا من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات، أو متوسط الاثنين معا. و هو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد و يعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجاريا أو بكل بساطة سعر الصرف الفعلي. أي أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.

معادلة سعر الصرف الفعلي:

باستعمال المعادلة الخطية - اللوغاريتمية : سعر الصرف الفعلي الحقيقي (r_e) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (n_e) معدلا بالفرق المثقل للأسعار الأجنبية و المحلية أي:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p \dots \dots \dots (2)$$

$$n_e = () . () \dots \dots \dots (3)$$

$$f_p = () . f_p () \dots \dots \dots (4)$$

حيث $w(i)$ أثقال التجارة الخارجية الثنائية.

$e(i)$: أسعار الصرف الاسمية الثنائية.

$f_p(i)$: مستوى سعر الدولة i التي يتاجر معها.

2-3) سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني ، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. و لهذا فإنه و من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و من تم تفسير مجراه. و يعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.¹⁹

¹⁹العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23/نوفمبر/2003.

المطلب الثاني : أسعار الصرف كيفية تحديدها و العوامل المؤثرة فيها وخصائصها

1- كيفية تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعاً للكميات المعروضة و المطلوبة من الصرف الأجنبي، و يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات، و يعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها.

و قد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظراً لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل.

وبعد توالي إلغاء قاعدة الذهب، باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشترياً للصرف الأجنبي، و بالتالي تؤثر على طلب و عرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من الاستقرار في سعر الصرف.²⁰

*بالإضافة إلى ذلك

تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية و أسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية و الاقتصادية

²⁰ بسام الحجار، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص 101.

التي تواجه البلاد. لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالاً تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور. و هنا نميز بين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: و هي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل. فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلاد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط. و يتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق حرة باستمرار. فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أو أي سلة من العملات، و إنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، و بالمشورات الاقتصادية و النقدية للبلد من جهة أخرى. و قد تتدخل السلطات النقدية أحيانا و عند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات و الحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة العملات، و هنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين. و نشير هنا إلى أن سعر الارتباط و دقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.²¹

²¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 110/109.

2-العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الصرف:

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية و المالية للبلدان المعنية .

يتأثر التطور النسبي بين القطاعات و أوضاع الموازين الداخلية و الخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي و تطورات الأسعار المحلية في بلد معين. و حسب نوعية و حجم هذا التأثير، نجد أن السلطات الوطنية للبلد المعني تتخذ إجراءات مختلفة ضمن سياساتها النقدية و المالية تهدف من خلالها توجيهه أو تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستجدة، و مسايرة تطورها الراهن و المتوقع. ثم بما أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف البلدان، كان لا بد أن تنتج عنها سياسات وطنية نقدية و مالية مختلفة. و لا يخفى أن تفاوت هذه السياسات و اختلاف تلك الأوضاع ينعكس بصورة مباشرة على أوضاع صرف العملات المعنية و تطور أسعارها التقاطعية. و قد يتجلى هذا الأمر يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار. أما في حالة العملات التي تخضع لأنظمة التثبيت الصارم، فهذه الممارسة تحول دون تأثير السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية المنتهجة في أسعار صرفها اليومية. لكن هذا التأثير لا بد و أن يفرض نفسه في الأمد الطويل فيضطر البلد المعني إلى إدخال تغيير على سعر ارتباط عملته، أو على نظام الارتباط ككل كي يتوافق و الواقع الاقتصادي الجديد.

على هذا الأساس، يمكن تلخيص أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات عامة حسب الحالات التالية:

أ- إما أن تكون بعض هذه العملات معومة. و التعويم يؤدي حتما إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات، كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم أسعار العملة المعومة.

ب- أو أن يسمح لبعض العملات بالتعويم ضمن هوامش محددة. و هذا أيضا يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية، لكن التفاوت يبقى ضمن حدود.

ج- أو أن تكون العملات مثبتة، لكنها تختلف في أسلوب التثبيت. و هنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها، أيا كانت عملات أم سلات من عملات.

د- أخيرا، قد تشترك العملات في أسلوب التثبيت، و بهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر ارتباط عملته حسب ما تمليه أوضاعه الاقتصادية. لكن، و مع ذلك، تبقى هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما، ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملة المعنية مع باقي العملات.²²

3- خصائص سعر الصرف:

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:

1) **المقاصة:** المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق و الديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، و تتم تسوية المبادلات التجارية بينهما، باستخدام الحقوق لتسديد الديون، و يحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة. أي عدم تساوي ديون دولة و حقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

2) **المضاربة:** المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض و إعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع. و تسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات و قد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة و سرعة و سائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

²² محمود حميدات، مرجع سابق، ص111.

(3) **التغطية:** التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة و ذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.²³

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف و النظريات المفسرة لسعر الصرف

1- أدوات و أهداف سياسة سعر الصرف:

1-1) أدوات سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية و هذا من خلال تميزها بأدواتها و أهدافها.

لتنفيذ هذه السياسة و تحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

1-1-1) تعديل سعر صرف العملة:

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. و تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط.

1-1-2) استخدام احتياطات الصرف:

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

²³ جديدين لحسن، مرجع سابق، ص3.

3-1-1) استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

4-1-1) مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

* منع التسوية القبلية للواردات.

* الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

* تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين فتستفيد من التحويل الخارجي للعملة.

* حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

* نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.

5-1-1) إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات

القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.²⁴

1-2) أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1-2-1) مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد و تحسن مستوى تنافسية المؤسسات. و في المدى القصير يكون للانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

1-2-2) تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير
و هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

1-2-3) توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تتخفف القدرة الشرائية للعمال. و العكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

²⁴<http://etudiantdz.net/vb/t19097.html>

1-2-4) تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية

و تشجيع الصادرات.²⁵

2-سياسة الرقابة على الصرف**2-1) مفهوم الرقابة على الصرف:**

الرقابة على الصرف هي تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقاً للمصالح الوطنية، وهي إجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها و المحافظة على قيمته في أسواق الصرف، يتم ذلك بأن تقرر الدولة سعراً معيناً لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض أو يرتفع إلا في حدود الهامش المسموح به.

كان الغرض من الرقابة على الصرف في بداية ظهورها هو الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ثم أصبحت أداة للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و تلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على سعر صرفها تجنباً للحد من العجز في ميزانها الخارجي و الذي يعني أن المدفوعات إلى الخارج أكثر من الإيرادات.

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة من الأحكام التي تمنع القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات على الأفراد واقتضاره على الجهات الرسمية التي تتولى الرقابة على الصرف، وكذلك العمل على تقييد وارداتها بإتباع نظام الحصص، أو بإتباع نظام أوسع للتخلص من العجز الحاصل بين الإيرادات و النفقات عن طريق تقييد جميع

²⁵ <http://forum.arjwan.com/t118986.html>

مدفوعاتها إلى الخارج، وكل هذه الإجراءات تدور حول فكرة المحافظة على ميزان الدولة الخارجي و محاولة التخلص من العجز، و الغرض من الرقابة على الصرف يتمثل في :

1-المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض و الطلب، حيث تقوم بعض الدول على تثبيت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق. و ذلك لأسباب عديدة، فقد تحتاج الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الخام و التجهيزات الرأسمالية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، كما قد تحتاج لسداد ديونها الخارجية.

2 - التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات و ذهب و محاولة الحد من الطلب عليها و كذلك الحد من هروب رؤوس الأموال حيث أن تصدير الذهب و رؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بدون تصريح أو ترخيص من سلطات الرقابة على الصرف.

3- رفع الأسعار الداخلية لإنعاش الصناعات الهامة و مواجهة الكساد و تشجيع الانتعاش و هذا عن طريق إتباع نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة للعملة بهدف تشجيع الصادرات و تقليل الواردات.

4-استقرار أسعار الصرف حيث أن تقلبها يؤدي إلى تضرر الصناعة و التجارة فقد ترى الحكومة تقييد المعاملات التي تتم على أساس سعر الصرف الحر و إعلان استعدادها للتحويل على أساس سعر الصرف الرسمي المحدد.

5- حماية الصناعات المحلية و الحد من استيراد السلع غير الضرورية و ذلك بمنح رخص لاستيراد السلع الضرورية فقط.

6- زيادة دخل الدولة و تقوية مركزها التنافسي من خلال قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية، لذلك فإن الرقابة على الصرف تساعد الدولة على ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

2-2) وسائل الرقابة على الصرف:

وسائل الرقابة على الصرف تدرج في صنفين وسائل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

2-2-1) الوسائل المباشرة:

تتمثل في عدة وسائل يستخدمها البنك المركزي الذي يمثل سلطة الرقابة على الصرف الأجنبي للدولة و ندرجها فيما يلي:

(أ) التدخل المباشر: يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف، و ذلك عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند مستوى السعر المحدد، فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها يكون الطلب عليها أقل من العرض فيتدخل البنك المركزي لشراء العملة الوطنية حتى يتساوى الطلب والعرض عند مستوى السعر المحدد، و من ناحية أخرى يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية في حالة تحديد سعر أقل للعملة حيث يكون الطلب أكبر من العرض عند هذا السعر.

(ب) تقييد الصرف الأجنبي يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها و من أهم الوسائل لذلك نذكر ما يلي:

1- التخصيص طبقا للأولويات: يتم تخصيص العملات الأجنبية لتمويل الواردات الضرورية مثل الغذاء و المواد الخام و تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في الدول النامية.

2- أسعار الصرف المتعددة: تقوم الدولة بالتمييز بين أسعار الصرف الأجنبي على أساس اختلاف مصادر الصرف و الأغراض التي تستخدم في تمويلها، و يهدف هذا النظام إلى تقليل قيمة الواردات و زيادة قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية لغرض تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و قد اتبعت هذا النظام ألمانيا في الثلاثينيات، ثم تبعتها العديد من الدول بعد ذلك خاصة في أمريكا اللاتينية.

3- الحسابات المجمدة: تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة بالبنك المركزي، حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب، و لا يسمح للدائنين الأجانب بالسحب من هذه الحسابات أو التصرف فيها إلا بشروط معينة كأن يمضي وقت معين قبل عملية السحب أو السماح باستخدامها في الاتفاق على مشاريع في الدول النامية.

ج) اتفاقيات المقاصة : يتم الاتفاق بين دولتين على فتح لكل منهما حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي، حيث يتم إجراء تسوية المدفوعات عن الصادرات و الواردات التي تتم بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة، و تعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.

د) اتفاقيات الدفع: تعتبر اتفاقيات ثنائية لكن أكثر شمولاً، حيث تشتمل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون، خدمات السياحة... و تتم هذه الاتفاقيات بغرض تسديد الدين من دولة معينة إلى دولة أخرى، و قد عقدت إنجلترا سلسلة من اتفاقيات الدفع سنة 1947 مع الهند، مصر، البرازيل، إنجلترا...

2-2-2) الوسائل غير المباشرة:

أهم الوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في:

أ) قيود الكمية: تتمثل في تقييد و حظر الواردات عن طريق حصص الاستيراد و سياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، و تهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب و الرسوم الجمركية و هذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.

ب) تقديم إعانات التصدير: تهدف هذه الإعانات إلى تنشيط الصادرات و زيادة قيمتها الكلية و تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الصادرات المرتفعة.

ج) رفع أسعار الفائدة: رفع أسعار الفائدة تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال داخل و خارج الدولة، فزيادة سعر الفائدة تزداد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج و يقل خروج رؤوس الأموال من الدولة، وبالتالي الزيادة في الطلب على العملة الوطنية و ارتفاع قيمتها الخارجية. لكن تغيرات سعر الفائدة تؤثر عكسيا على الاستثمار، فضلا عن إمكانية قيام الدول الأخرى برفع أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الآثار المنتظرة على سعر الصرف الأجنبي.

2-3) مبادئ و آثار الرقابة على الصرف:

تتمثل الرقابة على الصرف في محاولة الدولة تقييد مدفوعاتها للخارج، و من هذا فرضت الدولة رقابتها على كل ما يتعلق بالعملات الأجنبية و تعددت الإجراءات التي اتخذتها في هذا السبيل، فالرقابة على الصرف تتضمن عدة صور تتمثل في:

1- جعل كل عمليات الصرف سواء بيع أو شراء العملات الأجنبية بين يدي سلطة واحدة يطلق عليها اسم مراقبة النقد أو مراقبة الصرف، و منه فعمليات الصرف تصبح احتكارا على الدولة غير أنها تخول هذه السلطة للبنوك التجارية.

2- إلزام كل مصدر بأن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية وكذلك إلزام كل مستورد أن يشتري العملة التي يريدها من المجمع نفسه، و يتم البيع و الشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة أن تضع رخص التصدير وفرض نظام رخص الاستيراد لضمان توزيع العملة فيما بين المستوردين.

3- تحريم التعامل في الصرف لبعض العمليات، فنقوم بمنع تصدير رؤوس الأموال و التفرقة بين العمليات الجارية و حركات رأس المال، فثيسر الأولى و تمنع الثانية. كما تلجأ الدولة أحيانا إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها، و تفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية، حتى تجبرهم على الشراء من هذه الدولة مقابل تصدير بعض السلع إليها.

* بإمكان الرقابة على الصرف أن تؤدي إلى انعكاسات على التجارة الخارجية مثلما تؤدي إليه النظم الحسابية الجمركية، فهي تقلل الواردات، و قد تزيد الصادرات، إلا أن أهم نتيجة للرقابة على الصرف تأثيرها على الصرف نفسه، فهي تحتفظ به في المستوى الذي تريده الدولة، أي أنه لا يتحدد في سوق الصرف. و من هذا فإن الرقابة على الصرف تؤدي إلى عزل العملة الوطنية عن الخارج، كما أنها تقسم حاجزا بين الأسعار العالمية و أسعارها الداخلية، حيث أنه بإمكان الدولة أن تقوم باختيار السياسات النقدية و الاقتصادية و تطبيقها دون أن تخشى من آثارها الضارة على ميزان المدفوعات.

أخيرا يمكن القول أنه يترتب على قيام الدولة التي تفرض الرقابة على الصرف إلى عزل الدولة عن الدول الأخرى عملة و صرفا. من خصائص هذه الرقابة:

- الالتزام ببيع أرصدة النقد الأجنبي.

- منع تصدير القيم المنقولة.

- منع استيراد العملة الوطنية.

- احتكار سوق المعادن الثمينة.

- تجميد الحقوق الأجنبية.²⁶

3- سياسة تخفيض العملة المحلية:

تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، و ذلك حسب الأولويات و خصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، و التي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

3-1) مفهوم سياسة التخفيض: فهي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية)، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة و بالتالي اتجاه جميع العملات. بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية ، و يراعي في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحي انخفاض قيمة العملة « Dépréciation » ، الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب، و تخفيض قيمة العملة « Dévaluation » الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة و على رأسها تشجيع صادراتها و الحد من

²⁶ جديدين لحسن، مرجع سابق، ص45.

وارداتها، وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل و تخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.²⁷

3-2) أسباب تخفيض العملة:

الواقع أن التخفيض إجراء تفرره دولة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا تضخميا، بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعرين في سوق الصرف، سعرا مرتفعا حددته الدولة و لا يتم التعامل بمقتضاه في السوق و سعر آخر منخفضا يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض و الطلب. فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة، فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين.

أ-النتيجة الأولى هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلّة صادرات البلد التي تتم بالسعر الذي حددته الدولة نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.

ب-النتيجة الثانية هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد، و ذلك خوفا على قيمتها من التدهور.

و في سبيل أن تتجنب الدولة هاتين النتيجتين، تخفض السعر الذي حددته، وعندئذ تستطيع أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه وهو تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان فيه عجز. ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات و تقليل الواردات.²⁸

3-3) شروط نجاح سياسة التخفيض:

* إن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة ، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

²⁷ بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005، ص 79.

²⁸ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص193.

- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، و عدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدي.
- الاستجابة لشرط مارشال- ليرنر (مرونة الصادرات + مرونة الواردات تكون اكبر من الواحد صحيح "1").²⁹

3-4) أهمية سياسة التخفيض: إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض. و لهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، و بذلك يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير و إحلال الواردات، و في هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض و الطلب و التخصيص الفعال للموارد، و لا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، و يحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين و انتعاش حساب رأس المال.

بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة و تخفيف عبء مديونيتها، و ذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، و بالإضافة إلى حماية الصناعة

²⁹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 134.

الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

3-5) آثار سياسة التخفيض:

* قد تساهم هذه السياسة في إضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه للتصدير نتيجة لانخفاض تنافسية صادرات الدولة في الأسواق العالمية.

* لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية و ميلولهم إلى الاستهلاك نظرا لضعف الثقة في العملة المحلية.

* انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية

* ظهور المضاربات التجارية و توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع (الخدمات....الخ).

* عادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الدولية المعبر عنه بالعملة المحلية.

* يحدث التخفيض آثار تضخمية كبيرة و تضرر لأصحاب الدخل الثابتة.

- وهكذا فالتخفيض لا يعتبر وسيلة آلية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة متداخلة، فالتخفيض إذ يمهد لمثل هذا التحسن فإن الأثر النهائي له يتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة للتخفيض.³⁰

4- سياسة تعويم أسعار الصرف

4-1) سياسة التعويم الحر: تقف سياسة التعويم الحر على طرف نقيض مع سياسة تثبيت سعر الصرف، يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها و لذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف. و يرى أنصار سياسة التعويم الحر، أن

³⁰ بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005، ص 79.

توازن ميزان مدفوعات الدول، يتحقق بصورة تلقائية في ظل هذه السياسة، و ذلك عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق بما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعا و انخفاضا ، مما يعيد التوازن في الميزان مرة أخرى. فبالنسبة للدول التي يوجد عجز في ميزان مدفوعاتها عند سعر صرف معين، فإن هذا العجز يعني زيادة العرض من عملة هذه الدولة عما هو مطلوب منها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها (أو ارتفاع سعر صرف عملتها). و هذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض حصيلة الواردات، و هذا بسبب أن السلع الأجنبية تعتبر قيمتها عالية بالنسبة للمحليين، كما يحدث من ناحية أخرى تشجيع للصادرات و ذلك لكون العملة المحلية رخيصة بالنسبة للمستورد الأجنبي، طالما أن عرض العملة و الطلب عليها يستجيبان لتغيرات سعر الصرف، فإن التوازن يتحقق بدون أي تدخل حكومي و يحدث العكس في حالة تسجيل فائض على مستوى ميزان المدفوعات.

غير أن معارضي هذه السياسة يذهبون إلى القول بأن ميكانيزم السوق لا يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة و الذي يحقق التوازن في الفترة المتوسطة، و من ثم فإنه يكون مضللا للمتعاملين مع الخارج خاصة بالنسبة للعقود الآجلة و ما يكتنفها من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

إلا أن تجارب الدول في تطبيق سياسة التعويم لا تخلوا من تدخل سلطاتها النقدية في أسواق الصرف و ذلك لمنع التقلبات العنيفة لأسعار الصرف و هو ما أطلق عليه اصطلاح "التعويم المدار".

4-2) سياسة التعويم المدار: تقوم هذه السياسة على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، و في نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا و شراءا للعملات الأجنبية من أجل الحد من التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، و تحقيق المصالح الوطنية على حساب البلاد الأخرى.

كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية، إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل البنوك المركزية من خلال شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية المنخفضة نسبيا، و ذلك لتحقيق ميزة تنافسية

على حساب الدول الأخرى. و في أي حال من الأحوال تحتاج السلطات النقدية إلى رصيد من العملات الأجنبية، حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الصرف، على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.³¹

5- النظريات المفسرة لسعر الصرف

5-1- نظرية تعادل القدرة الشرائية (غوستاف كاسل):

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين. و تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج.³²

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. و كقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني، و العكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار. و كان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6%، بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة بعد سنة هو 2.7%. في هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع، بينما

³¹بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005، ص 82.

³²عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 118.

تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار، و يمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين عملتين كالتالي:

$$1 \text{ دولار} = 61.96 \times [1 + (-9.6\% - 2.7\%)]$$

$$= 61.96 \times (0.069 + 1)$$

$$1 \text{ دولار} = 66.24 \text{ دينار}$$

و نلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96 دينار، فإن ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار (انخفاض قيمة الدينار)، حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 66.24 دينار.³³

تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

أ- الصيغة المطلقة لتعادل القدرة الشرائية:

"تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر و يعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار المحلي}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}} \dots\dots\dots (5) \dots\dots\dots^{34}$$

"النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تقترض أن سعر الصرف بين عملتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين".³⁵

³³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 103.

³⁴ بربري محمد أمين، «سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003»، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005، ص 46.

³⁵ Dominick Salvatore, « Économie Edition, De Boek s.a, Bruxelles, 2008, p 554. internationale », 1er

ب-الصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية:

تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقاً من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبياً في نفس الفترة، أخذاً بعين الاعتبار لمعدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية، و بالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، و تكون معدلات التضخم فيها أقل نسبياً، و هذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، و بالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، و في هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساوياً للسعر القديم مضروباً في معامل التضخم في كل من البلدين، و يعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائماً سعر الصرف، و ذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، و هو ما يسميه "جوستاف كاسل" بتعادل القوة الشرائية، و يمكن التوضيح من خلال ما يلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف * سعر الصرف القديم.....(06)

علماً أن:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.....(07)

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$X_0 / X_1 = \frac{pe_0}{pe_1} \dots\dots\dots(08).$$

بحيث: X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبراً عنه بالعملة المحلية في الفترة 0؛

X_1 : ثمن العملة الأجنبية معبراً عنه بالعملة المحلية في الفترة 1؛

pe_0 : الأسعار الأجنبية في الفترة 0؛

pe_1 : الأسعار الأجنبية في الفترة 1؛

pd₀: الأسعار المحلية في الفترة 0؛

pd₁: الأسعار المحلية في الفترة 1؛

و لقد تم اختبار هذه النظرية، فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.³⁶

ج- حدود نظرية تعادل القدرة الشرائية:

وجهت لهذه النظرية انتقادات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-تفترض وجود حرية في المبادلات، و الواقع عكس ذلك، حيث أن الرسوم الجمركية و نظام الحصص و الرقابة على الصرف يؤثر على هذه الحرية بوضوح.

-تستعمل هذه النظرية بعض المؤشرات، و يكمن الإشكال في ذلك هو صعوبة اختيار مؤشرات الأسعار الداخلية و الخارجية.

-تستثني هذه النظرية حركة رؤوس الأموال بغرض المضاربة، في أن سعر الصرف يمكنه التأثير بذلك.

-صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية.

-صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

-تهمل هذه النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف، مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة و أثر المضاربة.

³⁶ بري محمّد أمين، "سياسة التحويل في درجتي الدينار انعكاساتها على تطور وظيفية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرات تخرج لطلبة هادة الماجستير غير منشورة)، جامعة الشلف، 2004-2005، ص 45.

-لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين و ظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار المحلية أو الطلب على السلع المستوردة و من ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.

-هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل و أن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.

-إن مؤشر الانحرافات بين مستويات التضخم يتطلب استعمال مؤشرات عامة و متشابهة لكل الدول، وهذا الذي لم يتحقق لحد الآن.

*رغم هذه الانتقادات، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية أبرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف، من خلال إظهار العلاقة في الواقع العلمي بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، خاصة في المدى الطويل.³⁷

5-2- نظرية تعادل معدلات الفائدة (كينز):

نظرية تعادل سعر الفائدة قام بصياغتها كينز من خلال قوله (سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة) ، إن دخول و خروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين.³⁸

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. و كقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، و العكس صحيح.

³⁷بري محمد أمين، "سياسة التحرير الدرهم المغربي دينار انكماشاتها على تطور وطمعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لطلبة هادة الماجستير بعلوم الاقتصاد من جامعة الشارقة)، جامعة الشارقة، 2004-2005، ص 46.

³⁸جديدين لحسن، مرجع سابق، ص 27 .

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني هو 1.9459. و كان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة هو 4.87%، و سعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة بعد سنة كذلك هو 5.67%. ففي هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار سوف ينخفض أمام المارك. و يمكن حساب سعر الصرف الجديد للدولار مقابل المارك بعد سنة كما يلي:

$$1 \text{ دولار} = 1.9459 \times (1 + 4.87\% + 5.67\%)$$

$$= 1.9459 \times (1.008) =$$

$$1 \text{ دولار} = 1.9303 \text{ مارك.}$$

و نلاحظ أنه بعدما كان سعر صرف الدولار مقابل المارك يساوي 1.9459، فإن ارتفاع معدل الفائدة في ألمانيا بعد سنة عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل المارك، إذ أصبح لا يساوي بعد سنة 1.9303 مارك.

و في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هاتين النظريتين ليستا الوحيدتين اللتان تفسران التغير في أسعار الصرف نقدا بعد فترة معينة بل هناك تفسيرات أخرى تركز خاصة على الوضع الاقتصادي و المالي لمختلف البلدان مثل معدلات النمو الاقتصادي السائدة، و حالة ميزان المدفوعات لكل دولة و وضع احتياطات الصرف....الخ. و من جهة أخرى فإن البنوك تتجه أكثر فأكثر إلى الاستعانة بطرق أخرى للتنبؤ بأسعار الصرف لفترة معينة، و من بين أهم هذه الطرق استعمال الرسوم البيانية و متابعة تطورات الأسعار من خلال ذلك و توقعها في المستقبل بناء على هذه التطورات.³⁹

3-5 - نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما، و خاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات. فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا، بمعنى رصيذا سالبا، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج

³⁹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 104.

عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً. و يستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة و سرعة تداولها و ارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر و لم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، و السبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات.⁴⁰

5-4- النظرية الكمية:

إن ارتفاع المعروض النقدي و سرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات المحلية، و بالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع و خدمات الدول المنافسة.

باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، و زيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج، و هذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، و يحدث العكس تماماً في حالة نقص كمية النقود، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، و تجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي، تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، و يتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع و الخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق و مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد.⁴¹

⁴⁰ بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005، ص 48.

⁴¹ بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005، ص 48.

5-5- النظرية الإنتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم و كفاءة الجهاز الانتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، و منه الطلب على العملة المحلية يرتفع، و بالتالي تحسن سعر صرف العملة، و يحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الانتاجية، و يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، و ارتفاع تكاليف الانتاج، و بالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة و منه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة .

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى انتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، و إلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود. ففي حالة انخفاض مستوى الانتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية بسبب انخفاض الانتاج و انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، و هي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924، و يحدث هذا الان في معظم الدول النامية. أما في حالة تحسن المستوى الانتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات، و حدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي، على هذه الأخيرة وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الصرف على أساس الجنيه

5-6- نموذج ماندل فلمنج:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 وروبرت ماندل 1963.

يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج و أحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف. يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة، والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية. ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن. وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، و توازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ففي حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتناع الزيادة في عرض العملات الأجنبية. ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياط أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اضطراب عملية توازن سوق النقود ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت

⁴²بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005، ص 48.

على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال ، هذا الخليط من التدهور المقصود (المخطط) بنسب معينة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، و يعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقد عند مستوى أعلى من الناتج . وفي حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى إعادة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية.⁴³

⁴³ عبد المجيد قدي، « المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية»، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص124.

خاتمة الفصل الأول:

لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم والأسس التي يعتمدها، و لقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات، و على رأسهم التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)، و هذا ما يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية الاختيار الأحسن لنظام الصرف، يجعل من سعر صرف عملتها دورا هاما في خدمة البرامج و الأهداف الاقتصادية للبلاد، من أجل تحقيق ذلك لابد على الحكومة أن تتخذ جملة من الإجراءات الاقتصادية مرافقة لنظام الصرف المتبني، كل حسب طبيعة الاقتصاد و موقفه أمام الاقتصاد العالمي.

و ما نلاحظه اليوم، الذي تعزز بالدراسات و البحوث الاقتصادية أن الوجة العالمية لسياسات سعر الصرف تتجه نحو أشكال التعويم أو اتحادات العملة.

الفصل الثاني : نظام الصرف في الجزائر

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: سعر الصرف و الميزان التجاري.

مقدمة الفصل الثاني:

العولمة الاقتصادية ظاهرة من ظواهر القرن، تسعى الكثير من الدول لمواكبتها بشكل أو بآخر، و الجزائر باعتبارها دولة موجودة في محيط عالمي يتسم بالتحول و التغيير كان لزاما عليها أن تساير هذا النمط من التحول ، بما يخدم مصالحها الإستراتيجية خاصة أنها في إطار خوض تجربة جديدة في نمطها الاقتصادي المتمثل في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المسير مركزيا إلى اقتصاد ليبرالي يسير وفق مبادئ و أسس اقتصاد السوق.

و لا شك أن هذا التحول في نظر الكثير من المحللين و الخبراء الاقتصاديين الجزائريين والأجانب أنه إذا لم يأخذ هذا التحول في بعده التنظيمي و الاستراتيجي متطلبات العولمة، فسوف يكون مآله الفشل. انطلاقا من ذلك فإن برامج الإصلاح التي تعاقبت منذ السبعينات إلى منتصف التسعينات، إلى الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة (1986-1993)، و ما عقب ذلك من إصلاحات على مستوى السياسة النقدية من خلال قانون النقد و البنك 1986، و القانون المعدل و المكمل الذي صدر في سنة 1988، و خاصة قانون 10/90 المتعلق بالقرض و النقد.

و في الأخير الإصلاحات في إطار الاتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولي، من خلال برنامج الاستعدادي الأول 1989، و الثاني سنة 1991، ثم الإصلاحات الاقتصادية الموسعة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت (1994-1995) و برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر**المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري و تطور سعر الصرف في الجزائر****1- خصائص الاقتصاد الجزائري:**

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:

-طبيعة الموارد و الثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية ، منجمية و مواد أولية هامة).

-حجم الطاقات الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها.

- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.

-توفر بنية شاملة و هامة: موانئ و مطارات.

-توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا و الآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى :

(1-1) اقتصاد مديونية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير و إدارة أزمة المديونية و التي لا تزال تشكل قييدا و تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة. فرغم انخفاض معدلات الدين و التي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، و قد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2000،⁴⁴

⁴⁴خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص87.

لقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لانجاز المشاريع الإنمائية الطموحة، الأمر الذي انعكس على إقبال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب و النمو الاقتصادي المحقق أو المزعوم، أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار و هي بالأساس متمثلة في العوائد من المحروقات ، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الأوروبي و الجدول رقم 02 يوضح ذلك ، كما ذلت الإحصائيات لسنة 2003 على أن ما يقدر ب 42% من حجم المديونية مقومة بالعملة الأوروبية (الأورو)، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمات المديونية بالارتباط و تحسن قيمة الأورو في الأسواق العالمية. يبين الجدول أدناه هيكل مديونية الجزائر حسب عملات التقويم، و بالتالي يبين الأهمية النسبية لكل عملة في مجال تقويم مديونية الجزائر إلى غاية 1999. علما بأن هذه النسب قد تغيرت بفعل السياسات الإصلاحية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1994 و التي انبثق عنها إعادة جولة مديونية الجزائر.⁴⁵

الجدول رقم 02: هيكل المديونية الجزائرية المتوسطة والطويلة المدى حسب عملات التقويم الوحدة %

في 31 ديسمبر من كل سنة										
العملة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدولار الأمريكي	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.1
الفرنك الفرنسي	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6
الين الياباني	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4
الدوتشمارك الألماني	11.0	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6
عملات	15.4	16.7	16.5	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3

⁴⁵ بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27، جوان 2007، ص 207.

									أخرى
--	--	--	--	--	--	--	--	--	------

المصدر: Bank of Algeria : Media Bank. N :46. Mars 2000 مأخوذ من: [واعتروس عهد الحق،
قبرة للاك،" آثار تعيار لله عرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم
الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27 ، جوان 2007، ص208

"كما بلغ حجم الديون الخارجية في نهاية أوت 2010 حوالي 440 مليون دولار"⁴⁶

1-2) اقتصاد ريعي:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية و هذا على حساب إستراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية،⁴⁷ ومن ميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، 80% يسيطر عليها القطاع الخاص.⁴⁸

1-3) اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجلاته و تحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، و تعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية ، فازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية و زرع عنصر الثقة فيها.⁴⁹

Amnay Idir, « Dette extérieure algérienne 440 millions de dollars », in Quotidien elwatan, 01/10/2010.⁴⁶

⁴⁷خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص87.

Meziane Rabhi, « L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière », in Quotidien Liberté, 7 août 2008.⁴⁸

⁴⁹خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص88.

* الجزائر بلد هامشي في مستوى الاقتصاد العالمي، و لكن وجود إمكانية كبيرة لتصبح دولة محورية في الفضاء الأورو متوسطي ، تصدر 98% من المواد الهيدروكربونية في شكل مواد خام أو نصف خام، تستورد تقريبا أكثر من 60% باليورو و 20% بالعملات الأخرى، و 20% فقط من أجل منطقة الدولار، و 98% من صادراتنا مقومة بالدولار و هذا ما يجعل التدابير الحكومية الأخيرة قد يكون لها أثر محدود، بما في ذلك تخفيض قيمة الدينار مقابل اليورو.⁵⁰

1-4) الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهذا كما يبينه الجدول رقم 03 فهو يوضح الوزن النسبي لعائدات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1994-2000).

الجدول رقم 03: الأهمية النسبية للمحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية (1994-2000)

الوحدة%

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	94.4
%							

المصدر: بحوث اقتصادية عربية ، العدد 31/30، 2003، ص 51، مأخوذ من : بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27 ، جوان 2007، ص 208.

و هو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا و هو الدولار

Abderrahmane Mebtoul, "Le dérapage du dollar et son impact sur l'économie algérienne" , in Quotidien ⁵⁰ elkhbar, 8 Août 2009.

الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، و الولايات المتحدة، و اليابان.

1-5) الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للألة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، و تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64.5% و هو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية.⁵¹

2- تطور سعر الصرف في الجزائر

عرفت أنظمة تسعير الدينار و الصرف عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية:

2- 1 - المرحلة الأولى (1964-1973)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة هنا، عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى

⁵¹ بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، " آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007، ص 208.

تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و هذا بعد استعماله لاحتياجاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، و هكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التتموي الثلاثي و الذي يتطلب استقرار سعر الصرف. و يمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي(ف ف):

-دينار جزائري واحد يساوي 1.25 ف ف أو ف ف=0.888 د.ج بين أوت 1969 و ديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز، و عن تعميم أسعار الصرف (المعمومة)، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

-توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، و هذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية و مختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة و أنها مؤسسات ناشئة.

-السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

2-2 المرحلة الثانية (1974-1986):

تم تحديد سعر قيمة الدينار الجزائري، خلال هذه المرحلة، على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات. وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة التالية:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي

$$(09) \dots\dots\dots (\$/jio) - (\$/jin) / \$/jin$$

أو

$$(10) \dots\dots\dots (\$/jio) - (\$/jin) / \$/jio$$

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين

$\$/jin$ أو $\$/jio$: كمقام لحساب التغير النسبي و ترمز هنا \$ للدولار أمريكي،

ji : كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

$\$/jio$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة الأساس (1974).

$\$/jin$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير،

o : سنة الأساس (1974).

n : يوم التسعير.

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي. أي مجموع التغيرات النسبية مرجحة بالمعامل a_i : حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، يتم هذا الحساب يوميا وفق الطريقة التالية:

$$(\$ / DA)_n : (\$ / DA)_0 + 1) (\$ / DA)_0 \text{ بالنسبة لـ } j_i \text{ مرجحة}$$

(بالمعامل).....(11).

$(\$ / DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

$(\$ / DA)_0$: سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 (سنة الأساس).

4- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، و تحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة و بهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

2-3- المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986-مارس 1987)

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974). و يعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

2-4 - المرحلة الرابعة (مارس 1987-1994)

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 (المصدر الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة و خاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المداخل التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال، للسوق العالمية .

بين هذا الوضع، بكل وضوح ، أنه لا يمكن اعتبار هذا المشكل مشكل ظرفي بقدر ما هو مشكل هيكلي، و هذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح و التعديل وفق الوضعية الجديدة، بمعنى آخر، تأكد بلوغ النموذج المتبع، خلال عشرينين تقريبا، حدوده و عليه، استوجب الوضع إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون و التسيير و التنظيم يتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي ، و بخطى سريعة من اقتصاد مخطط و مسير إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي و المالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

أعلنت السلطات النقدية، منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994، على أن تم هذه العملية بشكل تدريجي و احترازي. و في هذه الأثناء و قبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب.⁵²

أ- الانزلاق التدريجي:

⁵² محمود حميدات، مرجع سابق، ص 154.

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، خلال فترة طويلة نوعا ما، و امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 د/ج\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 د/ج\$ في نهاية مارس 1991.⁵³

ب- التخفيض الصريح:

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، و لقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، و لكن إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، و كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد و القرض بتاريخ 10/01/1994 بتخفيض نسبته 40.17% و على ضوء هذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 د/ج\$.

* ارتبط سعر الصرف الدينار بالفرنك، أو ما تسمى "منطقة الفرنك" ابتداء من 1964 إلى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994.⁵⁴

2-5- من 1994 - إلى يومنا هذا

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع ص ن د. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. و كان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، و ما بين 25% و 30% ما بين 1991-1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% و ذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994. و خلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية، و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر

⁵³ بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 218.

⁵⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 218.

الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% و تبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. و بين جوان و ديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% و ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5% و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو و في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو، واصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة. و في ما يلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو من 2005-2008.

الجدول رقم 04: تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو (دج/\$، دج/€)
(2005-2008).

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86
الأورو	91.30	91.24	94.99	96.91

المصدر: www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm

مأخوذ من: شعيب بونوة، خياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف في الجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة شلف، ماي 2011 ص 120.

و هكذا سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة نظام الصرف الجزائري و تطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقيت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة و هي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، و يعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام

المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت و المرتبط بالفرنك الفرنسي، و تبني نظام صرف مابين البنوك و هذا في إطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار، و منه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.⁵⁵

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر وسعر الصرف الموازي في الجزائر و أسباب اختلال الدينار الجزائري

1- نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية و ذلك بالسهر على عمليات التنازل و الحيابة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج و عليه فإن إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة إلى الاستيراد و الموارد التي تسمح بالدفع، تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني و بقية العالم ، و تشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية و المدفوعات ، حركة رؤوس الأموال) كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية و النقدية في ميزان المدفوعات ، الاحتياطات من العملات الأجنبية ، القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية و التنظيم الاقتصادي المؤسساتي.

⁵⁵ شعيب بونوة، خياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف في الجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة شلف، 5- 2011 ص 120، مأخوذ من: http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/Article_Revue_Academique_N_05_2011/article_11.pdf.

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة. بعد ذلك صدر قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون، و الذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي و نظام القرض للاقتصاد .

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، و هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، و لا لمراقبة مجلس المحاسبة ، و ذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية و مالية جديدة، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير و تتمثل مهامه في إطار قانون 10/90 كما يلي:

*تنظيم التداول النقدي.

*مراقبة وتنظيم الصرف.

*تسيير المديونية الخارجية.

* شروط فتح مكاتب خاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر .

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقاط أهمها مراقبة الصرف و تنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي و مهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليونين دولار و في سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك و وفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها للعمليات الأجنبية ببيعاً و شراءً و تساهم بما نسبته 50 % من عائدات الصادرات من غير المحروقات ،كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق و الفوائد السائدة في سوق المالية الدولية .

سمح للجزائر بأن تكون عضو في fords لصندوق النقد الدولي التعامل بإجراءات المادة 7111 للنظام الأساسي و هو نظام يظم الدول التي اعتمدت قابلية التحويل لعملاتها.⁵⁶

2- سعر الصرف الموازي في الجزائر:

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة لتحقيق أهداف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال في ميزان المدفوعات . و لكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف، تساعد في هروب الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي (يستعمل مصطلح السوق السوداء أو السوق الموازي أو السوق غير الرسمي). إن أسباب ظهور مثل هذا السوق هي نفسها بالنسبة للعديد من الدول النامية.

2-1- أسباب ظهور سعر الصرف الموازي:

هناك ثلاث خيارات لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات:

- أدوات مالية ائتمانية سياسات انكماشية (سعر الفائدة، الضرائب و الرسوم).

- الاقتراض الخارجي (الاستدانة).

- فرض رقابة على التجارة الخارجية و الصرف الأجنبي.

إن معظم الحكومات تفضل عادة إجراء آخر للاعتقاد أنه يوفر حلول أنيقة و مباشرة و بتكاليف اجتماعية و اقتصادية أقل. و لكن في مثل هذه الوضعية يتطور سعر الصرف الموازي نظرا لقلّة و ندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة. هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.

⁵⁶ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=14229910>.

إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف. فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور و ينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي. يتضح هذا جليا من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري. بالفعل بعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974 تفاقم حجم سعر الصرف الموازي. الجدول رقم 5 و كذا الشكل رقم 1 يبين تطور السعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 1970 إلى 1996.

الجدول رقم 05: تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر

السنة	1970	1974	1978	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1996
السعر الرسمي	1.0	1.1	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
السعر الموازي	1.0	1.4	1.0	2.0	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0	6.0	8.0	7.0	9.0	10.0	13.0
قيمة الانحراف	0.0	0.3	0.0	1.0	2.0	4.0	3.0	3.0	4.0	5.0	5.0	3.0	5.0	5.0	2.0

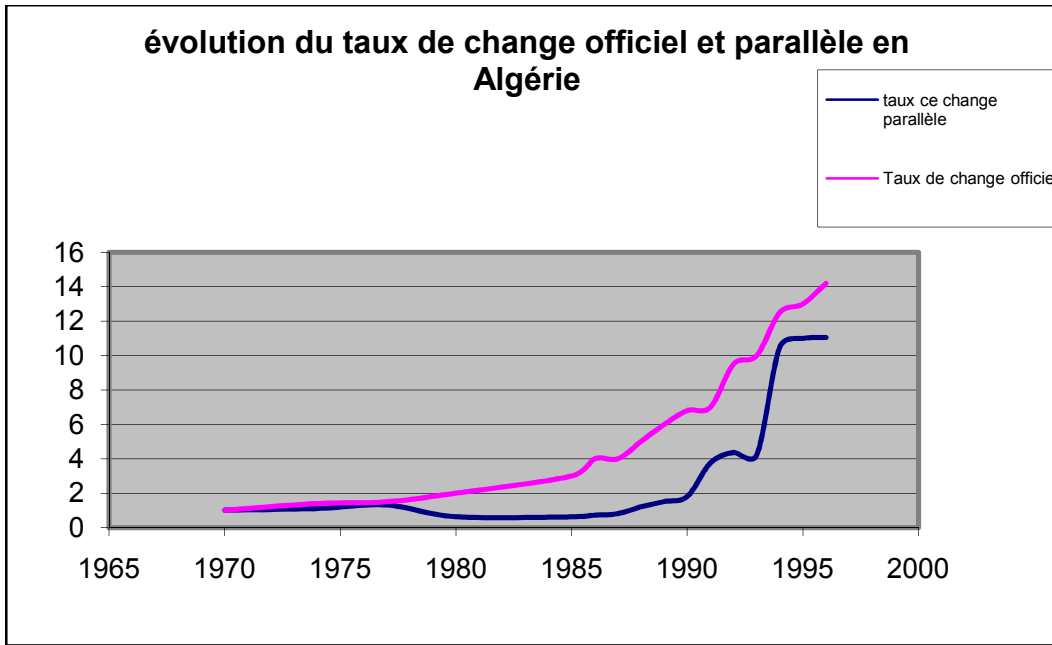
نسبة تغير	1	11	1	1	20	30	40	40	50	60	68	70	95	10	12	13	14
س.م.	0	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	00	50	00	20
معدل التضخم	-	-	-	-	-	-	10	12	7	5	9	16	20	31	31	35	30
							5	4	9	3	7						5

المصدر: Revue Algérienne d'économie et de gestion , Mai 1997, Université d'Oran: مأخوذ من: بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع المغرب و تونس"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 22/21 ماي، 2002 .

إن الجدول رقم 05 يوضح أنه بعد 1974 ظهر السوق الموازي في الجزائر و هذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة. و كما يظهر من الشكل رقم 1 فإن أكبر التغيرات سجلت ما بين الفترة 1986 و 1992. يمكن تفسير سبب الارتفاع في سنة 1986 إلى الأزمة البترولية التي خفضت مستوى الإيرادات من الصادرات إلى 56.5% ما بين 1985 و 1986.

لقد عرف سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من 1994 - سنة تخفيض العملة بـ 40% و لا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب بل إلى إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية. الشيء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة. زيادة على هذا فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة. إذا فنلاحظ أنه في سنة 2000 استقر سعر الصرف الموازي في حدود 12 ألف دينار جزائري تقريبا.

الشكل رقم 1: منحنى تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر.



إن سعر الصرف الموازي شأنه شأن الصرف الرسمي يتحدد بعامل العرض و الطلب.

المصدر: بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع المغرب و تونس"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 22/21 ماي، 2002.

عوامل الطلب:

- تحويلات رؤوس الأموال
- المدفوعات الغير منظورة (invisible payments)
- بعض الواردات (خاصة الاستهلاكية)

عوامل العرض :

- التصدير و التهريب
- السواح و الدبلوماسيون
- العمال الأجانب و تحويلات المغتربين

-تسعير بأكثر بالنسبة للواردات و بأقل بالنسبة للصادرات (Transfer pricing)

*من بين الآثار التي تنتج جراء وجود سعر صرف موازي ما يلي:

- الآثار التضخمية (Inflation)

- تشويه تخصيص الموارد (Distortions in ressources allocation)

-الرشوة البيروقراطية (Corruption bureaucratique)⁵⁷

3-أسباب اختلال الدينار الجزائري

3- 1) الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري:يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، و المجسدة أساسا في شكل شعارات للتنمية و التصنيع و التخطيط، و المنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة و تغليب الأولوية الاجتماعية.
- ✓ استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء و تهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.
- ✓ عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزا، و عدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري.
- ✓ إتباع الدولة لدعم الأسعار و إنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 و الذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار و إنشاء صندوق ضمان الإنتاج.
- ✓ زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة الطوارئ سنة 1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني.

⁵⁷بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع المغرب و تونس"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 22/21 ماي، 2002.

✓ الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلازل، انهيار المباني، الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية ضخمة خاصة بها.

3-2) الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري: من الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري ما يلي:

✓ الاعتماد الكبير على صادرات البترول، و واردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحدث عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول و أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي.

✓ تطور الديون الخارجية الجزائرية، بمختلف العملات في ظل تعاضم فكرة التحرر الاقتصادي و التنمية، فبعدها كانت حلا ظرفيا في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة و تزايد الإنفاق بشكل سريع جدا من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة .

✓ إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف، و رؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي و الاقتصادي، و فقدان الثقة في العملة المحلية و في الجهاز المصرفي.

✓ آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهدف مواد البناء، قطاع الغيار و أغذية الأنعام و سلع الاستهلاك الغذائية و الصناعية)، الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 و كان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعبة.⁵⁸

⁵⁸بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير)، جامعة شلف، 2004-2005، ص96.

المطلب الثالث: صندوق النقد الدولي و نظام صرف الدينار الجزائري

1- صندوق النقد الدولي و إصلاح نظام صرف الدينار الجزائري

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد الدولي من جهة أخرى و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلال الاقتصادي الداخلي و الخارجي و إعادة تخطيط الميزانية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريكه بالاعتماد على آليات السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية⁵⁹

وفيما يلي أهم البرامج:

1-1 (اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/31

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الجزائر و الصندوق، بعضها نفذ جزئيا و البعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق و هو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف و محتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية، و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، و عليه تم صدور قانون النقد و القرض" يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، نصا تشريعا

مدني بن شهرة، "سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية"، مطبعة دار هوم، الجزائر، 2008، ص109. ⁵⁹الدولية

يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بالأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 و القانون المعدل و المتمم لسنة 1988، حمل القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه.⁶⁰ الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي:

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و من خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية و إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شأنه أنه يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية و ذلك بصدور قانون النقد و القرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية و فتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية و عدم اللجوء إلى إصدار النقد. و ذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20% و رفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك.⁶¹

و أهم مبادئ هذا القانون:

* منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.

* إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.

⁶⁰ بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 186.

⁶¹ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 47.

*تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .

*محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.

*وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.

*وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى "مجلس النقد و القرض".

*السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة لتنشط وفق قوانين جزائرية.

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصاد الجزائري بحيث أنه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990 و تقلص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989م إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988م إلى 52% سنة 1991م.⁶²

1- 2) اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03/06/1991)

ثم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة في 27/04/1991 ثم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

• الشريحة الأولى: جوان 1991

• الشريحة الثانية: سبتمبر 1991

⁶²لمقدم مصطفى، أبو شعور راضية، "تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية"، مطبوعة ملتقى"، المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

• الشريحة الثالثة: ديسمبر 1991

• الشريحة الرابعة: مارس 1992

حيث الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك محتوى الاتفاقية المبرمة مع الصندوق النقدي الدولي إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي إذ شكلت أعباء على الخزينة .

أهداف الاستعداد الائتماني الثاني:

– التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة، حيث على هذه الأخيرة أن تسعى لتوزيع صادراتها قصد التحقيق من هشاشة التوازن الخارجي.

– تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

– ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات:

الإجراءات النقدية في هذا البرنامج:

تتخصر الإجراءات النقدية فيما يلي:

❖ تحويل العديد من السلع، من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى، وتحويل العديد من السلع إلى نظام الأسعار المصروفة، وهذا في إطار القانون 12/89 .

❖ العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج .

❖ تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%

- ❖ تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5%، رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%.
 - ❖ تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلة غير المستقلة.
 - ❖ استمرار سلبية معدل الفائدة الحقيقي.
 - ❖ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%.
 - ❖ توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66% .
 - ❖ توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.90% رغم إجراءات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات.
 - ❖ نمو الكتلة النقدية M2 بـ 21.3% بعدما كان معدل النمو في سنة 1990 يساوي 11.3%.
 - ❖ تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64%.
 - ❖ استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8%، وهكذا كان أداء السياسة النقدية بشكل عام غير فعال خلال هذه الفترة رغم التحكم في معدل السيولة، وقد يعود هذا لكثير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.
- وقد ترجع صعوبة السير الحسن لبرنامج الاستعداد الائتماني إلى اصطدام البرنامج باستقالة الحكومة وظهور حكومة أخرى التي انصب اهتمامها على تنظيم انتخابات تشريعية الأمر الذي يتطلب نوعاً من السلم الاجتماعي فظهرت مشكلة الموامة الصعبة بين مقتضيات الوضع الاجتماعي والتطبيق الصارم لإجراءات الاتفاق.
- ❖ جعل سعر صرف الدولار في حدود 24.50 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى 26.50 دينار.
 - ❖ تقليص النفقات العامة، تسيير وتجهيز ورفع الأسعار للوصول إلى رصيد موجب للخزينة 31.8 مليار دينار .

❖ مراجعة إعادة تمويل البنك للبنوك التجارية، بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي.⁶³

1-3 اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994)

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى مساعدات من الصندوق الدولي من أجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها، والتي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية، وقد جاء هذا الاتفاق بعدما أخذت الحكومة مكان الحكومة الماضية الذي أوقف التعامل مع الصندوق النقدي الدولي، كما طغت عدة عراقيل وقيود واقفة أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، مما أفضى بالسلطات الجزائرية إلى إبرام برنامج تصحيح مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة تغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ويمكن إبراز هذه العراقيل على النحو الآتي:

- حجم خدمات الدين المرتفع، حيث بلغت خدمة الدين مبلغ 9.3 مليار دولار أمريكي مقابل عائدات الصادرات الكلية التي تبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي سنة 1993 .
- حدة مشاكل البطالة 1.5 مليون عاطل وفي ظل المعدل المرتفع للنمو السكاني المقدر بـ 4% سنويا ونتيجة لذلك انخفاض مستوى الاستهلاك.

تطبيق إستراتيجية اقتصادية جديدة فحواها التعجيل بالتحول نحو اقتصاد السوق من أجل تدعيم تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الخارجية.

شهد القطاع الزراعي خلال سنة 1993 حالة جفاف، وانخفاض إثر ذلك الإنتاج الحقيقي في القطاع الزراعي بمعدل 4%.

عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير للمؤسسات العامة الذي سجل 9.2% من الناتج الداخلي المحلي، مقارنة بـ 1.3% سنة 1992، الشيء الذي أدى إلى:

* نمو الكتلة النقدية بـ 21.2% .

⁶³ علي حمزة، "فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص335.

* انخفاض الإنتاج الكلي بـ 2.5% في 1993.

* انخفاض الاستهلاك الفردي بـ 6.4% سنة 1993.

— أهداف الاتفاق :

تتمثل الأهداف الماكرو اقتصادية في النمو على أساس مستقر ومقبول:

— تحقيق استقرار مالي (تخفيض من التضخم).

— إنشاء فرص العمل.

— بناء سكنات.

— مساعدة الشبكة الاجتماعية الضعيفة.

الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف:

لتحقيق الأهداف الاتفاق يتطلب تنفيذ الإجراءات في مختلف جوانب السياسات الاقتصادية:

— إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقية بتخفيض الدينار.

— تحرير نظام التجارة الخارجية.

— التحفيز على الطلب الداخلي وهذا بواسطة السياسة الميزانية والتنفيذية .

— تكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الأمريكي.

— تدعيم عودة النمو بإنماء القطاع الفلاحي وقطاع البناء وهذا بالاستعمال الأوسع لطاقة

الإنتاج في القطاع الإنتاجي.

— التحكم في سياسة الميزانية والسياسة النقدية بصفة محكمة وتعزيز وتعميق الإصلاحات الهيكلية.⁶⁴

1-4) اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 – ماي 1998)

وافق صندوق النقد الدولي، على تقديم قرض للجزائر، ويندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، ويمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات بدءا من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ 1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9%

وقد جاء هذا الاتفاق الموسع إثر نهاية البرنامج الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي لمدة 12 شهرا بصفة مرضية للصندوق، كما أن حكومة الجزائر تنتظر طلب إعادة الجدولة لالتزاماتها مع أعضاء نادي باريس والمتعلقة بخدمة الديون متوسطة وطويلة الأجل التي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة البرنامج، وقد احتوت الرسالة المحررة يوم 30 مارس 1995 على مذكرة بالسياسات الاقتصادية والمالية للجزائر للفترة أبريل 1995 مارس 1988 ما يلي:

— شروع الجزائر مع نهاية سنوات الثمانينات في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لأجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد سوقي حر رغم أن هذا الأمر عرف تراجعا في السنوات 1992 و 1993 حيث أحدثت القيود الخارجية إعادة بروز تقليص التجارة الخارجية والصرف، والضغوط الاجتماعية بصرامة سياسة الميزانية وهو ما أدى إلى اللجوء إلى عقد الاتفاق مع بداية شهر مارس 1994.

⁶⁴ علي حمزة، "فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص338.

– سماح البرنامج بإحداث نمو محسوس في انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، وبداية الاستجابة لحاجيات السكن.⁶⁵

تمثلت المحاور الكبرى في هذا البرنامج في :

1-إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996 .

2-تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.

3-تحرير الأسعار و إعادة إصلاح دعم أسعار الفلاحة.

4-ترشيد تسيير النفقات و تقليص الأجور و الحد من الزيادة في العملة .

5-إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق و البنك الدوليين، ووضع نظام التأمين و البطالة لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.

6-تحرير الأسعار و رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

7-تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية.

– بالرغم من التقدم المحسوس غير التام بداية من بعض الأشهر سمحت الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة المكيفة من طرف الحكومة للاقتصاد الجزائري، بالاستمرار في محاربة المشاكل الحقيقية بصفة خاصة، إذ أن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهن قطاع المحروقات وهذا بصفة شبه كلية لمجموع إيرادات الصادرات.

⁶⁵علي حمزة، مرجع سابق، ص340.

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي نتيجة لتفاقم حجم الديون الخارجية و ما ترتب عنه من آثار و مشاكل، لكن نتائج هذه الاتفاقات كانت عكس ما كان مرجوا منها إلا بعض التحسينات الطفيفة ، فأصبحت الجزائر تعاني من التبعية الاقتصادية و هذا ما نتج عنه اضطرابات اجتماعية فتفاقم الفقر و زادت حدة البطالة ، كما أن إجراءات تخفيض العملة أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، بالإضافة درجة الانفتاح التجاري مكنت الاستثمار الأجنبي من السيطرة على الاقتصاد الوطني و ذلك نظرا للمنافسة غير المتكافئة بينه و بين الاستثمار المحلي .⁶⁶

2- البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري:

إن مختلف التعديلات و الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية تجاه سعر صرف الدينار الجزائري و النظام المصرفي، و التي كانت بداية انطلاقها مترامنة مع أزمة 1986، و في إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات ، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي و في نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، طمعا في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية، مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، و التي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:

-تقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية، و تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي و السعر الموازي.

-الحد من نشاط و توسع سوق الصرف الموازي، و هذا عن طريق تحسين و تكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل و الصرف بأقل تكلفة هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=74155>.⁶⁶

- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، و أشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.
- يساهم في تنشيط و تفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين و ترقية مناخ السياحة.
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة و عليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك و منه انخفاض الواردات غير الأساسية.
- يعمل على تخفيض الواردات و زيادة الصادرات و منه تحسين و ضعيفة الميزان التجاري.
- يساهم في تنشيط و تفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد و منه تحسين وضعيفة العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة...الخ).
- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، و كذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، و بالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء و هيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد.
- من شأنه أن يكشف عن الوضعيفة الحقيقية للقدرة التنافسية و منطبق القبول للمنتوج المحلي بالنسبة للأجنبي.
- يساهم في تنشيط و تفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة و تعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية و تقليص ضغوط المضاربة.
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات و أن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته.

- يحد من تهريب و تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- يساهم في تنشيط و تفعيل السوق المالي و النهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير و التأثير على/من كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة و الانتهازية التي يمارسها بعض التجار و المنتجين، و عليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري .
- تعمل على تعزيز و تسهيل خطى أشكال الاندماج و الشراكة مع الأطراف الخارجية.
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و تشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية و تشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الاحلالي للواردات.
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية و خاصة البنوك و المؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية، و الخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة(كمخاطر الصرف).
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين و ترقية الجودة و سرعة أداء الخدمات.⁶⁷

⁶⁷بربري محمد أمين،"مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة شلف، الجزائر، 2010.

المبحث الثاني: سعر الصرف و الميزان التجاري

المطلب الأول: الميزان التجاري و علاقته بسعر الصرف

1- الميزان التجاري

1-1- تعريف الميزان التجاري:

"يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات. و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حاليا"⁶⁸

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (Y)} \dots\dots\dots (12)$$

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

*الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، كندا ، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر.

*الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و هونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

⁶⁸ محمود يونس، " اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص181.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.⁶⁹

1-2- أقسام الميزان التجاري:

ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي.

أ. الميزان التجاري السلعي:

و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا(الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، و تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).⁷⁰

2 - علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري:

طبقا للمنظرين سعر الصرف ، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية.

عندما بلد يستورد منتج، يتم التسديد بالعملية الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، وبيع عملته المحلية و بالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات.

⁶⁹ <http://www.forexys.fr/balance-commerciale.html>.

⁷⁰ <http://ta3lime.com/montada/showthread.php?t=6082>.

والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين. العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.

و مع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملية الأجنبية ترتفع (تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة.⁷¹

المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

1- مدخل المرونات:

• سعر الصرف الاسمي:

توازن الميزان التجاري يكتب على الشكل:

$$[13] \quad Bc = X - M$$

$$[14] \quad Bc = p \cdot x - \left(\frac{p^*}{e} \right) M \quad (\text{قيمة الواردات بالأسعار الخارجية})$$

نأخذ الاشتقاق الجزئي لـ Bc بالنسبة لـ (e) فنجد:

<http://www.latribune.fr/bourse/devises/fiches-techniques/20081114trib000310269/fiche-technique-n10-les-liens-entre-balance-commerciale-et-taux-de-change.html>.⁷¹

$$\begin{aligned}\frac{\partial Bc}{\partial e} &= p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \cdot \frac{\partial}{\partial e} \left(\frac{M}{e} \right) \\ \frac{\partial Bc}{\partial e} &= p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} M \right] \\ \frac{\partial Bc}{\partial e} &= p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{M}{e^2} \right] \\ \frac{\partial Bc}{\partial e} &= p \cdot \xi_x \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\xi_x \cdot \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right] \\ \frac{\partial Bc}{\partial e} &= \frac{p \cdot x}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^* M}{e^2} (\xi_x - 1)\end{aligned}$$

نضع: $Bc=0$.

$$\begin{aligned}Bc = 0 &\Leftrightarrow p \cdot x - \frac{p^*}{e} M = 0 \\ p \cdot x &= \frac{p^*}{e} M \rightarrow (1)\end{aligned}$$

نضع كذلك: $\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0 \Leftrightarrow \frac{px}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^* M}{e^2} (\xi_x - 1) = 0 \rightarrow (2)$$

بالتعويض (1) و (2) نجد:

$$\begin{aligned}\frac{px}{e} (\xi_x - \xi_m + 1) &= 0 \\ \frac{px}{e} > 0 \quad \xi_x - \xi_m + 1 &= 0\end{aligned}$$

تعرف العبارة $\xi_x - \xi_m + 1 = 0$ في الأدب الاقتصادي بقيد (شرط مارشال - ليرنر).
إذن:

- إذا كان: $\xi_x - \xi_m > -1$ تحسن في الميزان التجاري.
- وإذا كان: $\xi_x - \xi_m < -1$ تدهور في الميزان التجاري.
- إذا كان: $\xi_x - \xi_m = -1$ يكون الميزان التجاري لا في فائض ولا عجز (متوازن).

سعر الصرف الحقيقي:

$$Bc = X - M$$

$$Bc = p \cdot x - \left(\frac{p^*}{e} \right) M$$

$$q = e \cdot \frac{p}{p^*} \Rightarrow e = q \cdot \frac{p^*}{p}$$

(q: سعر الصرف الحقيقي)

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \frac{\partial Bc}{\partial e} \left(\frac{\partial e}{\partial q} \right) = \frac{\partial Bc}{\partial q} \cdot \frac{\partial e}{\partial q}$$

مع أن:

$$\frac{\partial e}{\partial q} = \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \frac{\partial Bc}{\partial e} \cdot \left(\frac{\partial e}{\partial q} \right) = \frac{\partial Bc}{\partial q} \cdot \frac{\partial e}{\partial q}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \frac{\partial}{\partial e} \left[p \cdot x - \frac{p^*}{e} \cdot M \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \left(\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} \cdot M \right) \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^* \left(\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} \cdot M \right) \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[p \cdot \xi_x \cdot \frac{x}{e} - p^* \left(\xi_x \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right) \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[\frac{p \cdot x}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^{*2} \cdot M}{e^2 p} (\xi_m - 1) \right]$$

نضع: $Bc=0$

$$Bc = 0 \Leftrightarrow px - \frac{p^*}{e} M = 0$$

$$px = \frac{p^*}{e} M \rightarrow (1)$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = 0 \quad \text{ونضع كذلك:}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = 0 \Leftrightarrow \frac{px}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^{*2}}{e^2 \cdot p} (\xi_m - 1) = 0$$

بالتعويض (1) في (2) نجد:

$$\frac{px}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^{*2} \cdot x}{e \cdot p} (\xi_m - 1) = 0$$

$$\frac{p^* x}{e} \cdot [\xi_x - \xi_m + 1] = 0$$

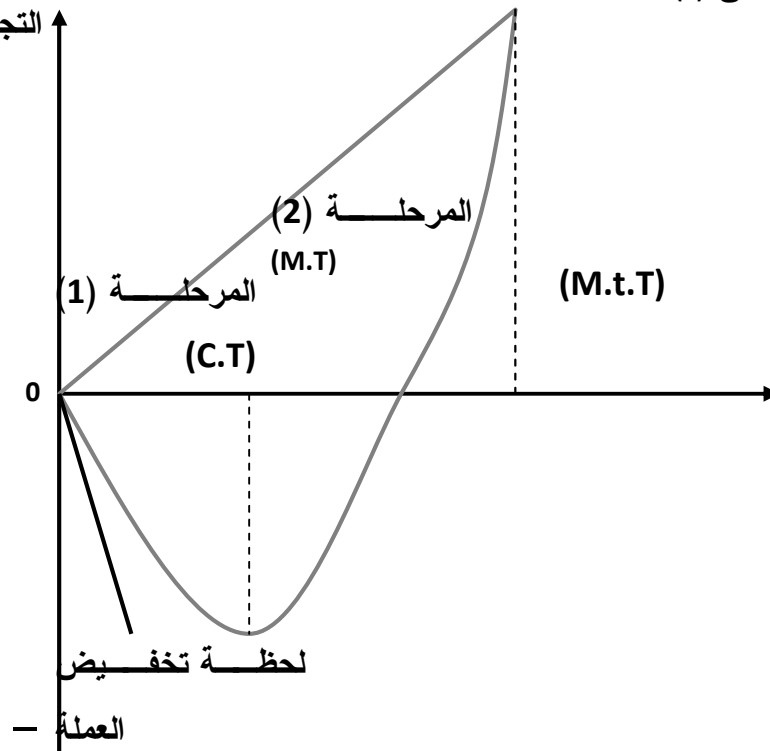
$$\frac{p^* x}{e} > 0 \quad \xi_x - \xi_m + 1 = 0 \quad (\text{شرط مارشال ليرنر})$$

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه، لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً، وبعد ذلك يبدأ في

التحسن على صيغة الحرف اللاتيني (J)

رصيد الميزان
التجاري

شكل (02): المنحنى (J).



و تعود أسباب تكون المنحنى (J) إلى:

1- عدم تحقق شرط مارشال-ليرنر.

الاعتماد على مواد أولية مستوردة في الإنتاج، لا يمكن الاستغناء عنها (لا يمكن خفض أحجام المواد الأولية المستوردة).

في المدى الطويل يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية إلى ارتفاع أسعار الصادرات وبالتالي انخفاض حجم المبيعات الخارجية، وبالتالي عودة التوازن التقييمي إلى الميزان التجاري.

وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (02)، الذي يعبر على مرحلتين، الأولى وهي في المدى القصير (أقل من سنة)، ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي، حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحد التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها.

أما المرحلة الثانية، وتظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات)، ويكون للتخفيض آثار إيجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد مستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة.

2-مدخل الإستعاب:

قدم البروفيسور ألكسندر: Alexander"من معهد ماساشوستس للتكنولوجية نموذجا جديدا لتحليل آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان الجاري بميزان المدفوعات بيني النموذج الكينزي المؤلف بعد توسيعه ليشمل الصادرات والواردات ويولي هذا التحليل الأهمية الكبرى للمداخل بالإضافة إلى الاتفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان الجاري ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض آثار الجانبية على الحساب الجاري نطلق من المعادلة السياسية للدخل الوطني :

$$Y=C+I+G+(X-M).....[15]$$

حيث أن:

y : الدخل الوطني.

C : الاستهلاك الكلي.

I : الاستثمار العام.

G : الاتفاق الحكومي.

X : الصادرات.

M : الواردات.

إن الفرق بين الصادرات والواردات $(X - M)$ ، يمثل رصيد الميزان الجاري ونرمز له بالرمز N أي: $(N = X - M)$ ، ومجموعة الاستهلاك والاستثمار والانفاق العام يمثل الإستهاب (l'absorption)، ونرمز له بالرمز A أي $A = C + I + G$ ، وعليه يمكن كتابة المعادلة [16] في الشكل التالي:

$$[16] \dots\dots\dots Y = A + N$$

نستنتج من المعادلة [15] أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق ما بين الدخل الوطني والإستهاب:

$$[17] \dots\dots\dots N = Y - A$$

وعليه يكون رصيد الحساب الجاري موجبا $N > 0$ ، عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات في الاستهلاك والاستثمار، والاتفاق العام من دخله الحقيقي أي:

$(Y > A)$ وتكون $(N > 0)$ عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستثمار والاتفاق العام أكثر من دخله الحقيقي أي $(Y < A)$.

والسؤال الذي يمكن طرحه هو:

ما هو الأثر المتوقع لتخفيض قيمة العملة الوطنية على (N) أي الفرق بين الدخل والإستعاب؟

لنفرض أن هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية، وللتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية.

ويتسبب التخفيض في تغير رصيد الميزان الجاري فيصبح $\Delta(X-M)$ ، أي ΔN وهذا التغير في الواقع يكون محصلة لأثر مباشرة على الدخل، وأثر التخفيض على الإستعاب، وهذا ما يترجم مدخل الإستعاب والدور المشترك لأثار الأسعار واثار الدخل.

فمن ناحية أخرى يكون للتخفيض أثر مباشر على الدخل حيث يتسبب في تغييره المقدار DA، ونتيجة لذلك يصبح رصيد الميزان الجاري هو:

$$[18] \quad \Delta N = \Delta Y - \Delta A$$

ومن ناحية أخرى فإن أثر التخفيض على الإستعاب يكون ذاته ناتجا عن أثرين هما:

1- الأثر المباشر للتخفيض على الإستعاب، والذي نرسم له بالرمز ΔA وهو يفسر أثر التخفيض على الإستعاب عند مستوى معين للدخل الحقيقي.

2- الأثر على الإستعاب المحفوز بتغيرات الدخل، والذي نرسم له بالرمز $\alpha \Delta Y$.

حيث: α : الميل الحدي لإستعاب الدخل أو الميل الحدي للإنفاق⁷².

ΔY : التغير الذي حدث في الدخل.

وعلى ذلك، فإن الأثر الإجمالي للتخفيض على الإستعاب يكون:

$$[19] \quad \Delta A = \alpha \Delta Y - \Delta A$$

ومن ثم يكون الأثر على الميزان الجاري هو:

⁷² بن قدور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي-دراسة حالة الجزائر-"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2005، ص 121. α : هي مجموع الميول الحدية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي.

$$\Delta N = \Delta Y - (\alpha \Delta Y - \Delta A)$$

$$\Delta N = \Delta Y - \alpha \Delta Y - \Delta A$$

$$[20] \dots\dots\dots \Delta N = (1-\alpha) \Delta Y - \Delta A$$

ومن المعادلة [19] يتضح أن $\Delta(X-M)$ يعتمد في ذات الوقت على أثر التخفيض على الدخل (سواء الأثر المباشر أو الأثر المحفوز)، من ناحية، والأثر المباشر للتخفيض على الاستعاب من ناحية أخرى، والآثار الأولى يفسرها المقدار $(1-\alpha)\Delta Y$ ، أما الثانية فيفسرها ΔA وإذا كانت الآثار الأولى هي آثار الدخل، فإن الثانية كما ظهرت في تحليل Alexander هي آثار الأسعار، وعلى ذلك فإن إشارة وقيمة $\Delta(X-M)$ ، تعتمد على محصلة آثار الدخل وآثار الأسعار التي نجحت عن التخفيض.

وتسمح المعادلة [20] باستنتاج الشروط اللازمة لنجاح تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات داخل إطار مدخل الإستعاب.⁷³

⁷³ بن قنور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي-دراسة حالة الجزائر-"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2005، ص 121.

خاتمة الفصل الثاني:

يلعب سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف ، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد.

وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بين تدهور الدولار و تحديات الأورو

المبحث الأول: الدولار الأمريكي و الأورو في الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: الصراع و مظاهر السيطرة على محور النظام النقدي
الدولي.

المبحث الثالث: تأثير العملاتين على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد
الجزائري.

مقدمة الفصل الثالث:

عرف سوق النقد خلال السنوات الأخيرة تذبذبات هامة، وهي حركة أثرت كثيرا على اقتصاديات العالم ومنها الاقتصاد الجزائري.

ومنذ اعتماد الأورو في الفاتح جانفي 1999 أخذت العملة الأوربية مكانة دولية على حساب الدولار، وهو اتجاه تدعم أكثر بعد الأزمة المالية 2008 الناتجة عن انفجار قضية العقار في الولايات المتحدة الأمريكية، علما أن الاقتصاد الوطني يتأثر سلبا بتراجع قيمة الدولار على اعتبار أن احتياطات الصرف الجزائرية تجعل منه العملة المعتمدة، وأمام نقص فادح في السيولة على مستوى البنوك وهيئات إعادة التمويل شهدت الولايات المتحدة تراجعا سريعا للدولار أمام الأورو.

من جهة أخرى، فإن نظام سوق الصرف الذي يشهد تذبذبا مستمرا لا يتوقع نسبا محددة، علما أن قيم النقد تتوقف على التوازن بين العرض والطلب. وعليه، إذا ارتفع الطلب بالأورو فإن الأسعار سترتفع حيث يركّز المتعاملون في نشاطاتهم على الجوانب المتعلقة بالأحداث الدولية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية). وللإشارة، فإن قيمة كل عملة مقارنة بأخرى تتوقف على التبادلات بالعملة الصعبة عبر العالم، أي الشراء المتزامن لعملة وبيع عملة أخرى.

المبحث الأول: الدولار الأمريكي و الأورو في الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي

1- الدولار الأمريكي النشأة و التطور:

قبل إصدار الدولار في أمريكا كان الشعب الأمريكي يتعامل بالعملة الفرنسية و الانجليزية والاسبانية، مما كان يسبب إرباكا في التعاملات التجارية و الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن جاء عام 1785 حيث تم فرض الدولار عملة موحدة لاتحاد الولايات المتحدة الأمريكية. و في عام 1792 تأسس النظام النقدي في أمريكا حيث بدأ سك عملة معدنية بولاية فيلادلفيا عام 1793 .

و قد استخدمت العملة الأمريكية كبنكوت بعد إصدار الدستور الأمريكي عام 1789 و كان يتم إصدارها بواسطة مصرفي الولايات المتحدة أغلق أولهما عام 1811، و الثاني عام 1836، و بدأت المصارف الأهلية تتولى إصدار ورق النقد بموجب تراخيص من الولايات. و في سنة 1864 أعطي للمصارف القومية التفويض بإصدار النقد و كان التعامل بها بسيطا حتى عام 1935 نظرا لقيمتها الضئيلة، و بعد هذا التاريخ بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في إصدار العملة الرئيسية للولايات، وتولت المصارف الاحتياطية الفيدرالية و عددها اثنا عشرة (12) مصرفا في اثني عشرة (12) ولاية أمريكية إصدار العملة الاحتياطية بفئات مختلفة إضافة إلى عملة الخزانة التي كانت تصدرها.

و تختص الولايات المتحدة الأمريكية في إصدارها لعملتها الورقية بأسلوب خاص دون أغلب الدول، فبالإضافة إلى جعلها مقاسا موحدا و لونا متماثلا لكل فئات عملتها، فإنها تحمل الورقة المالية إلى جانب ميدالية المنتصف عددا من الأرقام و الحروف الرمزية و الأختام و التوقيعات، تتطلب معها المعرفة الدقيقة للصفات الأساسية المميزة لهذه العملة.⁷⁴

<http://www.alhandasa.net/forum/showthread.php?t=57074>.⁷⁴

2 - الدور المحوري للدولار عالمياً:

يقوم الدولار الأميركي بدور عملة الاحتياطي العالمي حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأميركية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي.

ونجد أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نفطها بالدولار الأميركي. وفي الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة تريليونات، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.

إن الدولار كغيره من العملات الأجنبية الرئيسية مثل الين أو الأورو مدعوم باقتصاديات قوية ذات إنتاجية عالية، وسيطرة على التجارة العالمية، ونفاذ إلى الأسواق الخارجية، وقدرة على زيادة الصادرات، ولإقتصاديات تلك الدول أيضاً شركات تجارية في تكتلات اقتصادية كبيرة.

وفي هذا السياق يتضح أن الدور المحوري للدولار الأميركي في الاقتصاد العالمي من خلال السجل الممتد تاريخياً لانضباط السلطات النقدية في الولايات المتحدة في مكافحة التضخم، قد عزز من مكانة الدولار كعملة يساهم الارتباط بها في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة.⁷⁵

⁷⁵ محمد شريف بشير، "أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي"، 2004/10/3، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm>.

3- أسباب الانخفاض في قيمة الدولار:

الأسباب التي أدت إلى انهيار الدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة و بالتحديد منذ عام 2002 عديدة، و نذكر منها:

أسباب داخلية أمريكية:

إن التزام السياسة الأمريكية بشعار " دولار قوي " بدأ يتهاوى، فقد بدأ الاقتصاد الأمريكي يقتنع أن المكاسب الداخلية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من ضعف عملتها أكثر مما ظنوا، إذ ضعف العملة الأمريكية زاد من الفرص التنافسية للشركات الأمريكية أمام غيرها من الشركات الأوروبية و الآسيوية، فقد زادت صادراتها نتيجة الانخفاض في عملتها، و بالتالي بدأت هذه الشركات في زيادة توسعها الإنتاجي و عدد الموظفين لديها، كما أن السياحة الأمريكية قد نمت بصورة كبيرة منذ بدء الانخفاض في قيمة عملتها، إذ أصبح السائح الأمريكي يفضل القيام بالسياحة الداخلية على قيامه بالسياحة الدولية باتجاه أوروبا و آسيا، مما حفز نمو الاقتصاد المحلي الأمريكي.

الأسباب المالية:

الرغبة في تخفيض العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية، إذ أنه قد تجاوز 631 مليار دولار أمريكي في عام 2006، أي ما يشكل 5.3% من الناتج المحلي الأمريكي، و إن انخفاض قيمة العملة سيعمل على تحفيز الصادرات، و جعلها أكثر رواجاً لدى المستهلكين في أنحاء العالم، كما يخفض من حجم المستوردات التي يستهلكها الأمريكيون بسبب غلاء المنتجات المستوردة عما كانت عليه سابقاً.

الأسباب الاقتصادية:

إن تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي، و تحقيقه لمعدلات نمو أقل من تلك المحققة في الاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار النفط، و ما يشكل ذلك من ازدياد تكاليف الإنتاج و التشغيل و التضخم أدى إلى إضعاف قوة الدولار الأمريكي.

الأسباب النقدية:

توقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن القيام برفع نسبة الفائدة بعد أن قام برفع الفائدة 17 مرة متتالية بمعدل ربع نقطة في كل مرة ليستقر معدل الفائدة على 5.25%، و يبقى معدل الفائدة ثابتا لمدة 13 عشرة شهرا، ثم و ليقوم المجلس مؤخرا (في سنة 2007) بخفض نسبة الفائدة، و لأول مرة منذ أربع سنوات، و بمعدل نصف نقطة مئوية، و ليستقر عند 4.75%، مما جعل المخاوف تزداد أكثر حول استمرار انخفاض قيمة العملة الأمريكية.

الأسباب العسكرية:

الحروب الموسعة في كل من العراق و أفغانستان أسهم كثيرا في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي.

الأسباب الدولية:

إن السياسة الأمريكية الاقتصادية التي انتهجتها إدارة بوش قد أدت إلى هروب رأس المال الدولي و خاصة الأوروبي، الأمر الذي شكل بصورة كبيرة انخفاض لقيمة الدولار تجاه الأورو مع بداية سنة 2002، كما أن مخاوف رؤوس الأموال في الشرق الأوسط من سياسة بوش في محاربة ما يسمى بالإرهاب، و ما قد ينتج عن ذلك من تجميد لحسابات مصرفية أو نشاطات تجارية لرأس المال العربي جعل هذه الأموال تحول مسارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية و الآسيوية.⁷⁶

ومن الجدير بالذكر أن البنوك المركزية الآسيوية تلعب دورا أساسيا في تمويل هذا العجز، نظرا لأن الاقتصاديات الآسيوية تسعى إلى الحفاظ على مستوى منخفض لقيمة عملاتها في مقابل الدولار الأمريكي من خلال تدخلها في أسواق الصرف العالمية، حيث تقوم البنوك المركزية في معظم الدول الآسيوية خاصة اليابان بعمليات شراء للدولار (

⁷⁶ صلاح الصيفي، "انخفاض الدولار و تأثيره على الاقتصاد الدولي"، مجلة أقلام الثقافية، 10-12-2007، المصدر:

سندات الخزانة الأمريكية) و بيع عملاتها بدون إعطاء أهمية كبيرة للعوائد على تلك السندات.

كما تستخدم الصين احتياطاتها من النقد الأجنبي في شراء الدولار بهدف الإبقاء على قيمة عملتها (اليوان) منخفضة في مواجهته حتى يمكنها مواصلة التصدير إلى السوق الأمريكي. وقد قامت الصين بزيادة احتياطاتها من الدولار بمقدار 207 مليار دولار لتبلغ نحو 609.9 مليار دولار بنهاية عام 2004.⁷⁷

المطلب الثاني : العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة الأوروبية.

1 - التطور التاريخي لنشأة الاتحاد الأوروبي:

9 ماي 1950 هو يوم الإعلان عن ميلاد الاتحاد الأوروبي حين اقترح وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) توحيد إنتاج الفحم و الفولاذ في كل من فرنسا و ألمانيا الاتحادية. في 8 مارس 1951 وقعت في باريس اتفاقية لتأسيس الهيئة الأوروبية للفحم و الفولاذ من جانب فرنسا و ألمانيا، و إيطاليا و دول البنيوكس (بلجيكا-هولندا-لوكسمبورغ)، و التي عرفت باسم "اتحاد الفحم و الفولاذ" بهدف إقامة سوق للفحم و الفولاذ، و تشمل أيضا البضائع و الخدمات للدول الست الأعضاء.

في 25 ماي 1957 وقعت الدول الست الأعضاء المذكورة في روما اتفاقية تأسيس السوق الأوروبية المشتركة و منظمة الطاقة الأوروبية النووية، و التي طبقت في 1 جانفي 1958،

<http://www.nbe.com.eg/pdf/chos7/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1.pdf>.

D8%B1.pdf.⁷⁷

والمنظمات الثلاث (الهيئة الأوروبية للفحم و الفولاذ- السوق الأوروبية المشتركة-منظمة الطاقة الأوروبية النووية) دمجت، و أصبحت تشكل مجتمعة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

في 27 مارس 1965 تم توقيع اتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاثة التي شكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في هيئة تنفيذية واحدة وضعت في حيز التنفيذ عام 1969.

في 1/07/1968 بدأت الوحدة الجمركية حيث ألغيت جميع الجمارك بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية و تم اعتماد تعريف جمركية موحدة تجاه الخارج، و هي خطوة مهمة نحو السوق الداخلية الموحدة.

في 01/01/1970 بدأت دول المجموعة الأوروبية الاتجاه نحو التعاون السياسي الأوروبي أي انتهاج سياسة خارجية موحدة.

في 1/1/1973 حصلت المجموعة الأوروبية على الصلاحية الكاملة لرسم سياسة تجارية موحدة للدول الأعضاء، و انضمت كل من الدانمارك، بريطانيا و ايرلندا إلى المجموعة لتصبح تسعة أعضاء .

في 13/03/1979 بدأ تطبيق النظام النقدي الأوروبي ووحدة الصرف الأوروبية، و اعتمد آلية تفصيلية للتدخل في أسواق النقد بهدف التحكم بأسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء، و تقديم الدعم للعملات التي تعرض إلى الضعف و التذبذب.⁷⁸

*انضمت للاتحاد اليونان في سنة 1981 وكلا من البرتغال و اسبانيا في 1986 وبالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثنتي عشرة (12) دولة.⁷⁹

⁷⁸صلاح الدين حسن السيسي، " الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة(اليورو)", الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 13/12.

⁷⁹عبد المطلب عبد الحميد، " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 123.

2- مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي:

يتضح مما سبق أن فكرة تكوين وحدة نقدية و اقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات. و لكن على الرغم من ذلك لم يكن هناك حماس ملحوظ لإنشاء نظام نقدي منفصل داخل أوروبا لوجود نظام " بريتون وودز" العالمي لتثبيت أسعار الصرف، غير أنه عندما انهار هذا النظام وارتفعت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأميركي، و انخفض الدولار بنسبة 10% في فبراير 1981. ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات التي سميت "الثعبان النقدي" ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير ديبلور.

2-1) نظام الثعبان النقدي:

قام الاتحاد الأوروبي عام 1972 بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية و المحلية طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق "Snake in the Tunnel" ، كانت معظم العملات في ذلك الوقت مرتبطة بالدولار الأميركي مع السماح بتذبذبها في حدود 2.25% حول سعر الدولار. أما طبقا لنظام الثعبان فقد انخفضت تلك النسبة إلى النصف تقريبا. و أصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ثابتة فيما بينها مع وجود هامش التذبذب بالنظام النقدي السابق ذكره، في حين تكون هناك العملات الحرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية و لكن بتعميم فكرة حرية التعويم في عام 1973، أصبح نظام الثعبان غير ذي جدوى و من ثم تم استبداله.

2-2) النظام النقدي الأوروبي:

نظرا لفشل النظام النقدي الأوروبي عملت الجماعة الأوروبية على تغيير النظام فتم استحداث النظام النقدي الأوروبي The European Monetary System، والذي دخل مجال التطبيق في منتصف مارس 1979. ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي و هو الذي يحقق علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU (The European Currency Unit). و يسمح لأسعار العملات بالتذبذب

في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% صعودا و هبوطا حتى يناير 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة. و السعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن " وحدة النقد الأوروبية " هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة و يتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي و التجارة الخارجية لكل دولة ، ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات ، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25 % أو أكثر. ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء، بإيداع نسبة قدرها 20 % من احتياطياتها من الذهب، و كذلك 20 % من أرصدها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

لم تتمكن بلدان الجماعة من خلق سوق موحدة بين الأطراف الداخلة في التحالف على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها في سبيل الوحدة ، وذلك يرجع إلى العديد من العقبات التي صادفتها، هذا ما دفع حكومات الدول الأوروبية إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة، لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة (Single European ACT) التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء. و في هذا السياق عدلت الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية، حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار و التوظيف الكامل و النمو الاقتصادي المستمر، خلال الستينات و السبعينات إلى هدف التحكم في التضخم، مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضروري، لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما في ذلك النمو القابل للاستقرار.

حاولت كل دولة عضو الوصول بمعدل التضخم بها أقل حد ممكن مقارنة بالمعدل الألماني. لكن بإتحاد الألمانين بدأت معدلات تضخم في الارتفاع بشكل كبير، و ارتفعت معها معدلات الفائدة مما أدى إلى حالة من حالات الركود الشديدة، و خلال الفترة من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993 انسحبت الليرة الإيطالية و الجنيه الإسترليني من آلية

أسعار الصرف، و انخفضت البيزيتا الأسبانية ثلاثة أضعاف، الأسكودو البرتغالي مرتين و الجنيه الايرلندي مرة واحدة، و قد ساعدت هذه التطورات على تصحيح الاختلالات التي حدثت في معدلات التمويل السابقة . على الرغم من ذلك أثرت الشكوك حول انخفاض الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني و من ثم اتخذ البنك المركزي للاتحاد قرار لتوسيع هامش التذبذب من 2.25% إلى 15% لكي تستعيد دول الاتحاد استقرارها السابق ، بجانب إمكانية تخفيض معدلات الفائدة كلما لزم الأمر . كما سمح للبنك المركزي الألماني بالحفاظ على استمرار أسعاره في الحدود المتاحة.

2-3) تقرير ديلور

يتطلب تحقيق التكامل النقدي ضرورة قيام الأطراف المختلفة بتوحيد العملات المستخدمة داخل النظام، بحيث تصبح هناك عملة واحدة، تحل محل العملات الوطنية المتعددة، و يتم التعامل بها بين هذه الأقطار.

هذه الدرجة العالية من التكامل النقدي تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة. لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك ديلور " و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. و ذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي و قد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية و وضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل البنوك و الأوراق المالية الأخرى.
- إلغاء هامش التذبذبات و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء.

كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، و أقترح لهذا النظام النقدي الجديد : النظام النقدي للبنوك المركزية European System of Central

banks "ESCB" و هو المسئول عن تشكيل و تنفيذ السياسة النقدية و سياسات سعر الصرف و يكون على البنك المركزي تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة لل " ESCB⁸⁰

3 - اتفاقية ماستريخت و التدرج للوحدة النقدية الأوروبية:

معاهدة ماستريخت نسبة إلى مدينة ماستريخت على حدود هولندا⁸¹، و هي عبارة عن اتفاقية الاتحاد الأوروبي التي وقعت في 7 فبراير 1992 في ماستريخت بحضور رؤساء 12 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد.

أصبحت الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من 1 نوفمبر 1993.⁸²

أ - أهداف اتفاقية ماستريخت:

تشير الاتفاقية في المادة الثانية إلى أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة و اتحاد اقتصادي ونقدي، عن طريق توحيد السياسات و الأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، و توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية و رفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء.

والجدير بالذكر أن الاتفاقية تتضمن تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعيا و اجتماعيا، أي أنها تتدخل في كافة مناحي الحياة بما يجعلها بمثابة دستور عمل أوروبا الموحدة في المستقبل. فيما يتعلق بالسياسة النقدية تشير المادة 105 من الاتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) هو العمل على استقرار الأسعار و تدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة.⁸³

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف الاتفاقية إلى تأمين التنسيق الجيد بين سياسات الدول المالية لإيجاد مزيج متناسب بين سياساتها الاقتصادية، وهذا أمر ضروري من وجهة

⁸⁰ مجدي محمود شهاب، " الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، ص 70.

⁸¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 124.

⁸² فريد راغب النجار، " اليورو العملة الأوروبية الموحدة، الحقائق-الآثار التجارية و المصرفية-التوقعات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 32.

⁸³ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 77.

نظر السياسة النقدية و نظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة و تنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء.⁸⁴

ب - مراحل الوحدة النقدية الأوروبية:

تم رسم ثلاث مراحل من أجل الوصول للوحدة المرجوة.

المرحلة الأولى: تبدأ في يوليو 1990، و تهدف إلى تحرير حركة رأس المال و التنسيق بين السياسات الاقتصادية، و اشترك جميع عملات الاتحاد الأوروبي في نظم التحويل الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي.

المرحلة الثانية: تبدأ في يناير 1994، و تركز على إقامة نظام أوروبي للبنوك المركزية يضع قوانين معينة في التشريعات المحلية للدول الأعضاء الأمر الذي يمهد للمرحلة التالية.

المرحلة الثالثة: التي تبدأ في يناير 1999، حيث يكون النظام النقدي للبنوك المركزية سلطة كافية لعقد التعاملات التجارية و لوضع السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي و في هذه الفترة يتم تجميد معدلات تحويل العملة الخاصة بالدول الأعضاء تمهيدا لتحويلها لعملة موحدة.⁸⁵

4 - دوافع الاتحاد النقدي الأوروبي:

هناك عدة أسباب دفعت بالدول الأوروبية التفكير في الاتحاد النقدي نوجزها في ما يلي:

* جعل أوروبا قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أصبحت تسيطر على العالم بعد انهيار المعسكر الشيوعي في بداية التسعينات.

* اتخاذ الاتحاد النقدي الأوروبي وسيلة لدعم الاستقرار الخارجي و الداخلي الأوروبي، حيث اشترطت معاهدة ماستريخت العديد من المعايير التي تضمنت تحقيق هذا الاستقرار.

* خفض تكاليف التحول من عملات دول الاتحاد الأوروبية لغيرها مما يساهم في زيادة حركة التجارة بين أقطار أوروبا، ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف و زيادة الأرباح المتوقعة .

⁸⁴. <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=20351>.

⁸⁵ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 76.

* سهولة انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي في ظل عملة أوروبية موحدة مما يساعد أوروبا على قدرة المنافسة و زيادة التصدير.

* إيجاد سوق أوروبية أكثر جذبا للمستثمرين، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي.⁸⁶

5- أهداف النظام النقدي الأوروبي:

يعتبر النظام النقدي الأوروبي آلية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، و التي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، لأن وجود نظام نقدي موحد يؤكد الوحدة الاقتصادية و يحد من الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الدول الأعضاء، و خاصة في المجال النقدي، و المالي و هذا ما يتيح الفرصة أمام دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، و خلق كيان اقتصادي يحقق نوع من التوازن النقدي العالمي مقابل الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها و هي:

- ◆ خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أسس موحدة.
- ◆ إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية (الأورو) على المستوى الدولي.
- ◆ إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية و الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي.
- ◆ تلافي سلبيات و مخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، و تأثيراتها السلبية على أداء الشركات، و حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- ◆ خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، و التكاليف، و زيادة المنافسة، و رفع معدلات النمو.⁸⁷

http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_7841.htm⁸⁶

⁸⁷مغاوري شلبي على، " اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم"، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000، ص13.

6- معايير الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية:

حددت اتفاقية ماستريخت مجموعة من المعايير للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية و هي:

أ- **معدل التضخم:** بداية تم الاتفاق على أنه يتعين على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار، بحيث يجب أن لا يزيد معدل التضخم في الدولة عن 1.5% على متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة و ذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار. إلا أن الانتقاد الذي وجه لهذا المعيار هو أن قيمته المعيارية تعتبر متغيرة، لذلك استقر القرار على نسبة تضخم لا تتجاوز 2.7%.

ب- **سعر الفائدة:** يتعين على الدولة المؤهلة للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي تحقيق استقرار في أسعار الفائدة بحيث لا يزيد متوسط أسعار الفائدة الاسمية طويلة الأجل فيها عن أسعار الفائدة المقابلة لأقل ثلاث دول بالاتحاد في معدل التضخم بأكثر من 2% و ذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، أي 7.8%.

ج- **سعر الصرف:** يجب على الدول الراغبة في الانضمام أن تحقق الاستقرار نسبيا في أسعار صرف عملاتها، بحيث تبقى في حدود التقلبات التي حققتها خلال السنتين السابقتين لفترة الاختبار.

د- **عجز الموازنة:** حددت الاتفاقية أن على الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي عدم تجاوز نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة 3% من إجمالي الناتج المحلي، إلا إذا انخفضت نسبة هذا العجز انخفاضاً جوهرياً و متواصلاً لتقترب من هذه القيمة المعيارية بصفة استثنائية و مؤقتة، و بقيت نسبة العجز قريبة من هذه القيمة.

هـ- **المديونية الحكومية:** نصت الاتفاقية على أن لا يزيد إجمالي الديون الحكومية المستحقة على الدول المنضمة للاتحاد النقدي الأوروبي عن 60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

لهذه الدول، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض و تقترب من هذه القيمة المعيارية بسرعة مرضية.⁸⁸

المبحث الثاني: الصراع و مظاهر السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

المطلب الأول: الصراع و السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

1 -المكانة الدولية للدولار الأمريكي:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و التخلي عن العمل بقاعدة الذهب، قامت الدول الصناعية المتقدمة بعقد مؤتمر بروتون وودز في 1944، تمخض عنه خلق نظام عالمي جديد يتميز بثبات في أسعار صرف العملات المختلفة و ذلك بنسب سعر صرفها و ربط قيمتها بالدولار الأمريكي الذي ينفرد وحده بربطه بمعيار ذهبي معين.(35 دولار للأونصة)⁸⁹ .

أدى هذا النظام إلى جعل الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى كعملة رئيسية في العالم، وينتزع هذه المكانة بجدارة من الجنيه الإسترليني الذي ظل يحتل هذه الرتبة لفترة زمنية طويلة، و بذلك أصبح الدولار هو العملة الأولى في إجراء المعاملات و التسويات المالية الدولية وخاصة في تمويل المبادلات التجارية الدولية، كما أصبح المكون الرئيسي لاحتياجات دول العالم التي تحتفظ بها المصارف المركزية بالإضافة إلى استخدامه كأحد مكونات غطاء إصدار عملات العديد من الدول. وأصبح السوق المالي الأمريكي عامل الجذب الأول للاستثمار لدى الحكومات والشركات و الأفراد.⁹⁰

⁸⁸ سلمان ناصر، "اليورو و آثاره على الاقتصاد الجزائري"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "اليورو و اقتصاديات الدول العربية ، فرص و تحديات"، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير ، جامعة الأغواط، أيام 20،19،18 أبريل 2005.

Gérard Marie Henry, « Dollar : la monnaie internationale », Studyrma, France ;2004,p 36.

⁸⁹

⁹⁰ مازن ادم، " تدهور أسعار الدولار الأمريكي- الأسباب و الآثار المترتبة عليه"، مجلة المساح، مجلة شهرية، 2011،

المصدر:- <http://www.almusallh.ly/component/content/article/8-2009-04-16-01-01-04/11>

[2009-04-18-18-45-11.html](http://www.almusallh.ly/component/content/article/8-2009-04-16-01-01-04/11).

الجدول رقم 06: تطور سعر صرف المارك الألماني و الين الياباني مقابل الدولار (1973-1988).

السنوات	1973	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
المارك	2.81	2.26	2.42	2.55	2.84	2.94	2.17	1.79	1.75
الين	261	220	249	237	237	238	168	144	128

المصدر: Gérard Marie Henry. «Dollar : La Monnaie Internationale». op - p77.

cit,

إلا أنه و مع بداية فترة السبعينات و إلى غاية النصف الأول من التسعينات بدأت تظهر مؤشرات تنبأ بأن الاقتصاد الأمريكي سيتراجع دوره في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال القرن الحالي و ظهرت عوامل ضعف الاقتصاد الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ، أثرت هذه الأحداث بشكل مباشر على سعر صرف الدولار الأمريكي فأدت إلى :

-انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقارنة بالأورو و الفرنك السويسري و الين الياباني إلى أدنى مستوى له خلال ستة أشهر عقب تلك الهجمات مما ضاعف حدة القلق إزاء أداء الاقتصاد الأمريكي.

- بالإضافة إلى آثار مختلفة لهذه الأحداث على الاقتصاد الأمريكي شكلت في مجموعها معالم أزمة الاقتصاد الأمريكي في بداية الألفية الثالثة.⁹¹

اهتزت في السنوات الأخيرة مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية بسبب عدم استقرار سعر صرفه، فزادت المطالبات بالتخلي عنه والبحث عن عملة احتياط دولية جديدة. والحقيقة أن هذه المطالبات لم تأت من فراغ، فقد تغير الوضع النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي على الرغم من احتفاظه بموقعه كأكبر اقتصاد في العالم. وبسبب هذا التراجع، كان لا بد من أن تتأثر مكانة الدولار من حيث قدرته على القيام بالوظائف المطلوبة منه دولياً كعملة احتياط، وكوسيط في تبادل السلع وتسعيرها، وكذلك كأداة استثمار وتخزين للقيمة. والمعروف أن

⁹¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص167.

الناس والمؤسسات والمصارف والحكومات لا تطلب العملة لذاتها، وإنما لقدرتها على تلبية حاجاتهم وأغراضهم المختلفة⁹².

2 - الوضع الراهن للدولار

منذ إنشاء الأورو عام 1999 و إلى غاية 2001، انخفضت العملة الأوروبية الموحدة مقارنة بالدولار في أسواق الصرف الدولية (ارتفاع في قيمة الدولار)، إذ تحولت قيمة الدولار من 1.16 دولار إلى 0.83 دولار مقابل الأورو الواحد، ما يعني تراجع الأورو بحوالي 30% لصالح الدولار.

لكن مع السنوات الأخيرة شهد الدولار انخفاضا كبيرا في قيمته، إذ يقدر معدل انخفاض الدولار الأمريكي منذ فبراير عام 2002 (حيث حدث تحسن إلى حد ما للدولار في تلك الفترة) حتى أوت 2003 بالمتوسط أمام العملات الرئيسية بحوالي 12%، "بينما انخفض مقابل الأورو بنسبة 26% بين فيفري 2002 و بداية مارس 2003.

و هذا معدل انحدار قياسي، غير أن بعض المحللين الاقتصاديين ينظرون إلى ذلك الانحدار لسعر صرف الدولار على أنه انحدار صحيحي و لا يدعو للقلق، و ذلك لاعتقادهم بأن الدولار كان قبل ذلك الانحدار مقوما بأعلى من سعره الحقيقي بكثير، و قد تكون هذه التحليلات صحيحة إلى حد ما، بيد أنها بالقطع ليست دقيقة. حيث أن نسبة انحدار سعر صرف الدولار و من ثم قيمته في الأسواق النقدية العالمية قد تكون صحيحة، إلا أن كافة هذه العوامل و المتغيرات التي تم ذكرها بلا شك تلعب دورا كبيرا في تدهور قيمة الدولار الأمريكي، و الذي شهد تفهقا متسارعا ، و اتخذ مسار التراجع في السنوات الأخيرة، إذ أنه يحقق تقريبا يوميا أرقاما قياسية في تراجعه.

و تشير التوقعات المستقبلية أن إجماع المصرفيين و الاقتصاديين يؤكد أن الأيام المقبلة سوف تسجل أيضا انهيارا لافتا أكثر للعملة الأمريكية. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يتم تقويم الدولار بأعلى من قيمته السوقية في أوقات الرخاء و السلم؟ إن قيمة الدولار

⁹²مقبل صالح أحمد الذكرير، " مستقبل الدولار الأمريكي"، المجلة الاقتصادية الإلكترونية ، العدد 5990، 6 مارس 2010.

في الحقيقة تعكس القوة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من القوة الاقتصادية لها، إذ أن وزير المالية الأمريكي يرى أن بلاده لا تزال تتتهج سياسة "الدولار القوي"، غير أن مضمون الدولار القوي قد تغير حيث لم تعد قوة الدولار الأمريكي تحدد وفقا لسعر الدولار مقابل العملات الأخرى الرئيسية في السوق، وإنما استنادا لثقة الجماهير بالدولار، ودرجة الحفاظ على قيمته و قدرته على الوقاية من التزوير.

يشهد الدولار الأمريكي مؤخرا تدهورا ملحوظا أمام العملات الرئيسية الأخرى، وسط مخاوف من تواصل هذا التراجع مع استمرار سياسة خفض أسعار الفائدة التي يتبعها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) بهدف منع الاقتصاد من الدخول في دائرة الكساد.

وعلى الرغم من تراجع قيمة الدولار فإن خبراء في الاقتصاد يرون أن الولايات المتحدة وإيران هما الرابحان من هذا التراجع، فانخفاض الدولار يزيد من صادرات الأولى، بينما يمكن للثانية أن تستفيد منه في تحقيق انتصار سياسي على واشنطن وذلك إذا نجحت طهران في مساعيها بين الدول المصدرة للنفط "أوبك" لفك ارتباط أسعار النفط بالدولار.⁹³

3- الأورو والبحث عن الدور الدولي:

لقد عاشت دول الاتحاد الأوروبي حالة استنفار قصوى طيلة السنوات الخمس التي سبقت عملية إطلاق العملة الجديدة "اليورو"، نتيجة شعورها بالخوف من عدم تمكن هذه العملة تبوأ مكانتها الدولية، لكن سرعان ما انتقل هذا الخوف إلى بقية دول العالم وخاصة أمريكا بعد إطلاق الأورو عام 1999، لأنها شعرت و أدركت ما يعانيه الدولار من فقدان سلطته في أسواق المال العالمية، فعلاقات المال و التجارة لدول الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية سوف تحدد بالأورو الذي يشكل تهديدا حقيقيا للدولار، و يعني هذا تراجع سلطة الأمريكيين و حريتهم في أسواق المال العالمية التي كان التعامل بها بالدولار الأمريكي و الين الياباني لينشأ نظام نقدي دولي ثلاثي الأقطاب: قطب الأورو وقطب الدولار و قطب الين، و هذا مباشرة بعد إطلاق العملة الأوروبية الجديدة "الأورو".

⁹³بولويز عبد الوافي، مرجع سابق، ص126.

انطلاقاً من سنة ظهور الأورو شهد العالم تحولات عميقة ليس فقط على المستوى النقدي و المالي، بل كذلك على المستويين الاقتصادي و السياسي، و لم يقتصر تأثير العملة الجديدة الأورو على الاقتصاد الأوروبي بل تأثر العالم بأسره، و انعكس التعامل بالأورو على كافة الأسواق العالمية نظراً للثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ضمن الاقتصاد الدولي.⁹⁴

الأورو حالياً ثاني أوسع عملة في التداول بعد الدولار، و كثيراً ما يتم تداول الدولار والأورو معاً. و هو ما يوحي بأن الأورو أداة نقدية مهمة في معاملات الصرف الأجنبي. وتشير البيانات المحدودة المتاحة من إصدار فواتير البنك المركزي الأوروبي إلى أن الأورو هو أهم عملة في إصدار فواتير التجارة بين منطقة الأورو و البلدان غير المنضمة إلى منطقة الأورو في أوروبا.

ولكنه نادراً ما يستخدم في معاملات التجارة الدولية خارج منطقة الأورو .

و في كثير من البلدان المحيطة بمنطقة الأورو، يستخدم الأورو جنباً إلى جنب مع العملة المحلية أو يحل محلها. و هو ما يطلق عليه إحلال الأورو.⁹⁵

و لتوضيح مكانة الأورو يمكن المقارنة بين منطقتي الأورو و الدولار فيما يلي:

تتفوق دول الاتحاد الأوروبي في خدمات المواصلات و النقل و السياحة والأعمال المصرفية بنحو الضعف، و دول الاتحاد تنتج سنوياً 165 مليار طن اسمنت مقابل 73 مليار طن تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية . و تنتج أوروبا 11 مليون سيارة مقابل 6 ملايين سيارة في الولايات المتحدة. و تمتلك أوروبا من الأساطيل التجارية ما حمولته 65 مليون طن. أما حمولة الأسطول التجاري الأمريكي فلا تزيد على 18 مليون طن. و تنتج دول الاتحاد الأوروبي 137 مليون طن من الحديد مقابل 95 مليون طن في الولايات المتحدة.

⁹⁴ شريط عابد، "تقييم أثر استخدام العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الدولي و العربي"، جامعة تيارت، 2010/10/22، المصدر: http://arab-eu.blogspot.com/2010/10/blog-post_22.html.

⁹⁵ أكسل بير توتش-سامويلز وبارمشوار راملوغان، "اليورو: الأكثر عالمية دائماً"، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 44، مارس 2007، ص 47.

و في المجال المصرفي، و طبقا لأعوام 1996، فإن مصارف الاتحاد الأوروبي تمتلك مصادر خاصة تقدر بحوالي 555 مليار دولار، مقابل 233 مليار دولار للمصارف الأمريكية. و يبلغ حجم رأس المال النشط في المصارف الأوروبية نحو 13.4 مليار دولار مقابل 3.5 مليار دولار في المصارف الأمريكية .

ومن بين أكبر 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرفا أوروبيا مقابل 156 مصرفا أمريكيا. و تستحوذ البورصات الأوروبية على 49.5% من النشاط الاقتصادي العالمي.

أما ما تتفوق به الولايات المتحدة الأمريكية فهو قطاع النفط. إذ يبلغ الإنتاج الأمريكي سنويا من النفط 414 مليون طن أما الاتحاد الأوروبي فينتج 121 مليون طن. لذلك يتوقع بعض الخبراء للعملة الأوروبية الموحدة مكانة كبيرة سوف تغير من الأوضاع الاقتصادية في العالم، وتخلق منافسا قويا للدولار الأمريكي (الذي سيفقد مكانته كعملة أساسية في المعاملات الدولية وفي أسواق التبادلات الجارية تدريجيا). فيما يقلل آخرون من شأن إمكانية منافسة الأورو للدولار الأمريكي، و يشيرون إلى أن نجاح فكرة العملة الأوروبية الموحدة مرهون بعوامل شتى سياسية وتاريخية و اقتصادية و اجتماعية، و الفكرة في أساسها مغامرة سياسية أولا و اقتصادية ثانيا على الرغم من كونها نقدية الدوافع و اقتصادية المنافع. و يذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول: إن معايير قبول عضوية الدول في الاتحاد الأوروبي و قد صبغت بالرؤيا السياسية لعدم الانضمام للاتحاد أكثر بكثير من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانضمام لعضوية النادي الأوروبي.⁹⁶

3-4 الوضع الراهن للأورو:

بدأت أوروبا سنة 2004 بأزمة نقدية حقيقية، بعد أن أنهت عام 2003 بأزمة سياسية نتيجة اختلافات مواقف دولها إزاء قضية الحرب الأمريكية على العراق، فارتفاع الأورو معناه عقاب كبير لاقتصاديات البلدان الأوروبية، لأن منتجاتها تصبح غير تنافسية على صعيد الأسواق. إلا أن العملة الأوروبية بلغت خلال النصف الثاني من 2005 أدنى مستوى

⁹⁶نزار قنوع، نبيل علي، شادي شهيلة، " صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد 02، 2007.

لها منذ 1999 مقابل الدولار، مما ساهم في إثارة القلق في الأوساط المالية إلى درجة بدأت فيه العديد من البنوك المركزية إعادة النظر في نسب الفوائد منها لإيقاف هذا المسار الذي أضحى يضر بالاقتصاديات الأوروبية، لاسيما و أنه تزامن مع الارتفاع الكبير للنفط. إذ أن سعرا تحت سقف 1.15 دولار بالنسبة للأورو يعني دفع الدول الأوروبية مزيد من الأورو مقابل الحصول على احتياجاتها من النفط خاصة و أن معظمها غير منتجة للبتروول و الغاز و تابعة للسوق الخارجي، إذ أن العملة الأوروبية الموحدة فقدت أكثر من 20 % في أقل من شهرين.⁹⁷

المطلب الثاني: مظاهر الصراع و التنافس بين العملتين

1- أثر الأورو على الدولار الأمريكي:

إن كثير من الخبراء و المحللين يرون أن الأورو سوف يؤثر على الدولار و يحد من هيمنته على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، و ذلك من خلال مدخلين هما:

* التجارة الدولية:

من المرجح أن تأثير الأورو في حركة التجارة الدولية سيزداد، و ذلك بسبب قيام دول الإتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها بالأورو، و تصديرها على أساس قبول الأورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار الذي كان يستخدم بين الدول الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو و خاصة من الدول التي يعتبر الإتحاد الأوربي شريكها التجاري الأول مثل دول شرق أوروبا، الدول العربية و الدول الإفريقية و غيرها، في نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى الأورو لتسديد ثمن وارداتها من الإتحاد الأوروبي إلى لجوئها إلى تسعير صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي بالأورو، أو إلى تكوين احتياطات بالأورو، أو إلى الحصول على قروض بالأورو من أجل الوفاء بالتزاماتها أو لتسديد العجز في موازينها التجارية، و هذا سوف يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

⁹⁷بولويز عبد الوافي ، مرجع سابق، ص 129.

و يرى الخبراء أن الأورو سيؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية، و خاصة في مجال تجارة السلع الصناعية و ذلك لأن دول الإتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول في تجارة هذه النوعية من السلع على المستوى العالمي، أما بالنسبة لحركة التجارة الدولية للمواد الخام فمن المتوقع أن يضل الدولار هو المسيطر عليها، و ذلك بسبب أن معظم هذه المواد يتم تسعيرها بالدولار أساسا - البترول و المعادن و القطن و غيرها من المواد الخام - كما أن تسعير هذه المواد في الغالب لا يرتبط بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظروف العرض و الطلب العالميين، و سوف يدعم موقف الدولار في تجارة هذه النوعية من السلع سيطرة الشركات الأمريكية دولية النشاط على معظم استثمارات و تجارة هذه المنتجات في السوق العالمي و خاصة المرتبط منها بالنفط.

* الودائع و الاستثمارات:

يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة بالأورو من قبل المودعين و المستثمرين على حد سواء، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع و الاستثمارات بالأورو، و ذلك على حساب الودائع و الاستثمارات بالدولار الأمريكي.

فمعهد الاقتصاديات الدولية بواشنطن يرى أن كل من الأورو و الدولار سوف يستحوذان على حوالي 40% من العمليات المالية الدولية، أما معهد البحوث الاقتصادية في "ميونيخ" بألمانيا، فيرى أن حصة أو نصيب الأورو في حجم الودائع المالية العالمية - في الأجل الطويل دائما- سوف يصل إلى 30% بدلا من 14% التي كانت تمثلها عملات الدول الأوروبية، و أن هذه الحصة التي سيكتسبها الأورو تكون على حساب تراجع حصة الدولار بنسبة 10%.

و باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر مصدر و مستورد في العالم، فإن الدولار الأمريكي لا يزال يسيطر على حركة التجارة الدولية و يتحكم في التمويل الدولي و من ثم فالدولار الأمريكي يسيطر على نسبة كبيرة من الاحتياطات الدولية. إلا أن هذه الوضعية لن تدوم و ذلك لأن ظهور الأورو - بعد اكتساب الأورو ثقة المتعاملين الاقتصاديين

- يجعل من دول الإتحاد الأوروبي أكبر مصدر و مستورد في العالم قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي المنطق يستدعي في هذا الإطار الاحتفاظ باحتياطات كبيرة بالأورو كعملة دولية جديدة، على حساب الدولار الأمريكي.⁹⁸

2- الأورو ينافس الدولار:

بعد مرور نحو 10 سنوات على ميلاده، حقق الأورو نجاحات كبيرة منذ إصداره في عام 1999. ومن أهم هذه النجاحات ما يلي:

*نجح الأورو في ترسيخ مكانته في الاقتصاد العالمي، ونجح البنك المركزي الأوروبي في الحفاظ على الاستقرار النسبي لهذه العملة الدولية، رغم تراجعها بشكل ملحوظ أمام الدولار في بداية صدورهما.

*نجح البنك المركزي الأوروبي في الحفاظ على معدل تضخم مناسب في حدود 2.2% سنويا خلال الفترة من 1999 حتى عام 2008 ووصل إلى صفر% في يونيو 2009، وذلك مقابل 3.3% في الفترة من 1989 إلى 1998، ونجح في تقليص العجز المالي لمنطقة الأورو من 4% في الثمانينيات والتسعينيات ليصل إلى نحو 0.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

*نجح الأورو في تجاوز العديد من الأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، مثل الأزمة التي صاحبت أحداث 11 سبتمبر 2001، وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وتعايش مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط العالمية خلال عامي 2007 و2008.

*ارتفعت حصة الأورو من احتياطات العملات الأجنبية من 18% عام 1999م إلى 26.4% عام 2007، وذلك على حساب تراجع حصة الدولار. ولا شك في أن هذه النجاحات ترشح الأورو بقوة ليصبح عملة الاحتياطي الرئيسية في العالم. ويعزز من هذا الترشح مجموعة إضافية من العوامل، أهمها:

⁹⁸بولويز عبد الوافي، مرجع سابق، ص134.

* حجم اقتصاد منطقة الأورو التي أصبحت تضم 15 دولة واتجاهها لمزيد من التوسع.
* عمق أسواق المال بمنطقة الأورو التي أصبحت تضم بورصة أوروبية موحدة، وتضم أكبر شركات المال والتأمين في العالم.

* النصيب المتنامي لمنطقة الأورو في التجارة العالمية.

* الدور المتوازن الذي يقوم به البنك المركزي الأوروبي في رسم السياسة النقدية للأورو، والذي عمل بنجاح على تجنيب الأورو والدولار ومن ثم الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات، وكان آخرها التدخل الذي قام به البنك لدعم الدولار، ومنعه من التراجع في ظل مشكلة نقص السيولة المصاحبة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن الدولار الضعيف و الأورو القوي ليسا في صالح أغلب دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت مخاوفها تتزايد بسبب ضعف الدولار وقوة الأورو، وفي مقدمة هذه الدول فرنسا التي أعلنت في سبتمبر 2008 ترحيبها بخفض قيمة الأورو. وقد بدا واضحا عدم ترحيب الشركات الأوروبية الرئيسية بقوة الأورو وضعف الدولار. ومن الأمثلة على ذلك شركة إيرباص الأوروبية التي أعلنت أن الدولار الضعيف أصبح يهدد مستقبلها، وذلك لأن الشركة وجدت أنه كلما ارتفع الأورو مقابل الدولار بعشرة سنتات، انخفضت أرباحها بنحو مليار دولار. ويضاف إلى ما سبق أن نصيب الدولار من الاحتياطيات الدولية لا يزال يتراوح بين 60 و65%، وأن نحو 86% من قيمة مبادلات الأسهم في العالم تتم بالدولار. كما أن الدول التي اشترت الأورو بنحو 86 سنتا عام 2000 سوف تجد أنه من غير الأنسب شراؤه عام 2008 بنحو 1.5 دولار، وهو ما يصعب عملية التحول نحو الأورو من الناحية الفعلية، لأن ذلك يعني خسارة كبيرة للدول التي لديها احتياطيات من الدولار. هذا بجانب استبعاد تحول دول أوبك لتسعير نفطها بالأورو في الأجل المنظور، رغم الضغوط التي تمارسها بعض دول المنظمة في هذا المجال.⁹⁹

3 - توقعات مستقبل الدولار:

⁹⁹مغاوري شلبي علي، "هل انتهى عهد سيادة الدولار"، الأهرام الرقمي، 1/ يوليو 2009، المصدر: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95983&eid=312>

رغم خسائر الدولار خلال العامين الماضيين 2007-2008، فإن الأرقام التي يصدرها صندوق النقد الدولي توضح أن نسبة 66% من جملة احتياطات العملات الأجنبية في دول العالم ما تزال محفوظة بالدولار، وذلك مقارنة بـ 25% باليورو، و 4% بالين الياباني، و 3% بالجنيه الإسترليني. وحتى بعد صدور هذه الأرقام، فهناك المشككون الذين يعتقدون أن الدولار هذه المرة بدأ فعلا يهتز إن لم نقل يفقد عرشه تدريجيا. ويستدل هؤلاء على حجتهم بمجموعة من المؤشرات الهامة، من بينها أن عددا من البنوك المركزية حول العالم قد خفض بالفعل مشترياته من سندات الخزانة الأميركية، بحيث انخفضت قيمة هذه المشتريات خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2007 (بداية الأزمة المالية في الولايات المتحدة) بملياري دولار فقط، بينما كانت قد ارتفعت في العام قبله بـ 295 مليار دولار. كما أن عجز الحساب الجاري الأميركي بلغ مع بداية الأزمة 6% من إجمالي الناتج المحلي، وهي أعلى نسبة يصلها في تاريخه على الإطلاق. وبالمثل، فقد بلغت الالتزامات الخارجية (أشبه بالديون) للولايات المتحدة 22% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أيضا رقم قياسي. ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذه الأرقام لو تكررت في السنوات المقبلة فلا شك أن بعض العملات الأخرى ستبدأ تتازع الدولار في هيمنته على العالم. وبصرف النظر عما قاله الصينيون بشأن «وحدة حقوق السحب الخاصة» المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي منذ عام 1969، فإن العملة المرجحة لمنافسة الدولار هي الأورو. فالعملة التي يلجأ لها العالم للاحتفاظ باحتياطيه النقدي يجب أن تكون مستتدة إلى اقتصاد كبير، وله حصة معتبرة من إجمالي الناتج التجاري والمالي في العالم. وبهذا المقياس فالاقتصاد الأميركي لا يزال مسيطرا. لكن منطقة الأورو – المتوسعة باستمرار – أصبحت قريبة جدا منه من حيث الحجم، بل إن حجم التجارة الأوروبية تعادل تقريبا مع نظيره الأميركي. وأصبحت أوروبا تكمل نصف تعاملاتها التجارية بعملتها الجديدة، الأورو.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأورو ليس عملة دولة بعينها، كما هو الحال بالنسبة للدولار. وقد يوفي ذلك بأحد الشروط الصينية. غير أن عملة العالم للاحتياط النقدي يجب أيضا أن تستند إلى سوق مالي كبير ومتطور. وبهذا المقياس فإن البورصة الأميركية متفوقة كثيرا على البورصات الأوروبية، ربما لأنها بورصة واحدة، بينما تتعدد البورصات الأوروبية

بعدد بلدان الاتحاد الأوروبي. لذا فقد كان لقيام عملة موحدة في أوروبا (الأورو) أثر ضخم في توحيد الاقتصادات الأوروبية – أو تقريبا إلى بعضها البعض. وهذه هي البداية فقط، فقيام العملة الموحدة تحت إمرة بنك مركزي واحد يتحكم في سعر الفائدة سيسهم دون شك في تطور سوق مالية موحدة، تطرح فيها أسهم جميع الشركات الأوروبية العامة. أضف إلى ذلك التوسع الجغرافي للاتحاد الأوروبي الذي ساهم أيضا في تحويل أوروبا إلى منطقة تجارية ضخمة، بعدما كانت في الماضي أشبه بناد صغير لبضع دول متفرقة. ويقول باري إتشينغرين، المحاضر في جامعة كاليفورنيا، في دراسة صغيرة، إن سيطرة أي عملة على العالم تتطلب أيضا ثقة المستهلكين في قيمة تلك العملة. ويضيف أن احتفاظ الدولار بموقعه كعملة الاحتياط النقدي عالميا سيتوقف على السياسات المالية، التي ستتبعها الولايات المتحدة. فإذا استمر عجز الحساب الجاري مرتفعا لفترة من الزمن، وإذا ظلت الالتزامات الخارجية تتصاعد، فإن الدول الأخرى ستصبح غير راغبة في حفظ احتياطياتها النقدية بالدولار، ومن ثم فستتخفص قيمة الدولار، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ضغوط تضخمية مما سيزيد من نفور الدول عن العملة الأميركية. فهذه هي الدائرة الخبيثة التي قد تفقد الدولار عرشه، ولن يجدي وقتها رفع أسعار الفائدة لجذب المستثمرين.

وتوضح دراسة أخرى، أعدها جيفري فرانكيل، الأستاذ في جامعة هارفارد، أن هناك عاملا إضافيا يلعب دورا في تحديد عملة الاحتياط الدولية، وهو ما أسماه «التأثير والتأثر» أي أن السلطات النقدية في بلدان كثيرة تختار العملة المعينة فقط لأن بقية العالم تختارها أيضا، وبذلك يسهل على الجميع التعامل عبرها. ويقول فرانكيل، إن الأورو يمكن أن يحل محل الدولار ولكن ليس قريبا، مذكرا بأن الدولار نفسه استغرق بضعة عقود لكي يحل محل الجنيه الإسترليني. ويحاول الكاتب وضع تصورين (سيناريوهين) خلال العشرين سنة المقبلة – الأول لانتصار الأورو، والثاني لبقاء الدولار. فالأول يفترض أن تستمر العملة الأميركية في خسارة نحو 3.6% من قيمتها كل عام، مقابل سلة من العملات، في حين يستمر الأورو في الصعود بمعدل 4.6% سنويا مقابل السلة نفسها من العملات. وهذه الأرقام لم يخترها الكاتب عشوائيا، بل هي الأرقام الحقيقية التي ظلت سائدة بين عامي 2001 و2004. غير أن هناك سيناريو ثالثا يطرحه باري إتشينغرين، من جامعة كاليفورنيا، وهو أن تصبح العملاتان – الدولار و الأورو – متعادلتين في اجتذابهما لاحتياطيات العالم من النقد. فمع

مرور الوقت وتمكن الأورو من إثبات قيمته، قد يتخلى العالم عن فكرة «العملة المسيطرة»، ويقرر الكثيرون الاحتفاظ باحتياطهم النقدي بعملات أخرى، يتقون في أنها ستحفظ لهم قيمة ثروتهم. وفي واقع الأمر فإن هذا الوضع ماثل حالياً، إذ إن الدولار ينال 66% من احتياطات العالم، بينما ينال الأورو 25% منها. فالمطلوب هو أن تقترب النسبتان من بعضهما بعضاً ليتحقق السيناريو الثالث، وهو اقتسام العرش¹⁰⁰.

المبحث الثالث: تأثير العملتين على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري

1- آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي

كان لانخفاض سعر الدولار آثار سلبية على الاقتصاد في الدول العربية على سبيل المثال ساهم في تراجع القوة الشرائية للدينار الكويتي مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية، وهو ما حدث أيضاً في الإمارات، قطر، السعودية و سلطنة عمان. بالإضافة إلى الآثار السلبية تراجع الاحتياطيات بالدولار لأن انخفاضه يؤثر على الدول التي لديها احتياطيات ضخمة من الدولار. و بالتالي كان رد فعل عدد من البلدان إزاء انخفاض قيمة الدولار تقليل نسبة تواجدته في احتياطياتها حتى أن حصة العملة الأمريكية من مجمل الاحتياطيات الدولية قد هبطت إلى أدنى مستوياتها خلال السنوات الأخيرة بالمقابل ارتفعت حصة الأورو من تلك الاحتياطيات و نصيب قليل لكل من الجنيه الإسترليني و الين الياباني، كما اتسعت الآثار السلبية عالمياً لأن مكاسب الأورو أمام الدولار يمكن أن تعوق النمو الاقتصادي بمنطقة الأورو .

فإذا كانت دول أوروبا تستفيد من تراجع الدولار في خفض كلفة النفط الذي تجاوز الثمانين دولاراً للبرميل في سبتمبر 2007 وكذلك بالنسبة لأسعار ما تستورده من معادن، فإنه يؤثر سلباً على صادراتها التي تصبح أعلى سعراً عند دخولها الأسواق الأميركية. ويزداد الأثر السلبي في بلد مثل ألمانيا التي تصل نسبة صادراتها إلى حوالي 50% من

¹⁰⁰ محمد أبو حسيب، «ما هو مستقبل الدولار في ظل منافسة اليورو - وحدة حقوق السحب الخاصة؟»، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، 5/ يوليو 2009، العدد 11177.

ناتجها المحلي الإجمالي. ودفع هذا الأمر العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل بي إم دبليو، وفولكسفاغن، وغيرها من الشركات إلى اتخاذ أساليب للحماية من تقلبات أسعار الصرف بإنشاء مصانع إنتاجية حول العالم. هكذا يظل الدولار مؤثرا بالأسواق الدولية خاصة وأنه يمثل نحو ثلثي الاحتياطيات الدولية و80% من مبادلات سعر الصرف كما أن نصف الصادرات العالمية يتم دفع قيمتها بالدولار.¹⁰¹

تدل كل المؤشرات الاقتصادية على أن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج. يتمثل أولاً في انخفاض القيمة الحقيقية للدخل النفطي بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما حققته الدول النفطية من أرباح من جراء ارتفاع أسعار النفط ذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية التي اشترت النفط بعملة قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار، وثانياً هو ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، حيث يتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من الدول ذات العملات القوية، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم نسبياً.¹⁰²

2- آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد الجزائري:

يرى الخبراء أن انخفاض قيمة الدولار يتسبب في خسارة بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري وفي ارتفاع أسعار لا يمكن تفاديه لعدة مواد استهلاكية وبضائع وتجهيزات ومواد أولية، وهذا ما يمكن تسميته "التضخم المستورد" وقد أثر انخفاض العملة الأمريكية على القيمة التجارية لواردات الجزائر والقيمة الحقيقية للاحتياطي الصرف المودع في شكل سندات الخزينة الأمريكية.¹⁰³

وسعر الفائدة على الاحتياطي الجزائري في سندات الخزينة الأمريكية سيكون أقل من سعر الفائدة في السوق، حيث كلما ارتفعت أسعار الفائدة ترتفع الديون الجديدة، بينما

¹⁰¹ ممدوح الولي، "آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي"، المعرفة، 2007/10/28، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878-C90CDE734DCE.htm>.

¹⁰² غسان عبد الهادي إبراهيم، "متى تتحرر الدول النفطية من عقد الارتباط بالدولار"، الحوار المتمدن، العدد

1316، 2005/09/13، المصدر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45419>.

¹⁰³ ف.ه، "الاقتصاد الجزائري تأثر بتذبذب سوق النقد الدولي"، أخبار اليوم، 2011/01/15، المصدر:

<http://www.akhbarelyoum-dz.com/ar>.

الاحتياطي الجزائري الذي يبلغ حاليا 43 مليار دولار (2011) على شكل سندات خزينة سوف يكون سعر قديم و هو أقل من السعر الجديد، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الخزينة الجزائرية النسبة بين فارق الفائدة في السعر القديم و السعر الجديد.¹⁰⁴

إن تراجع قيمة الدولار بنسبة 33% مقارنة بالأورو ما بين 2002 و 2006 تسبب في ازدياد كلفة الواردات الكلية بنسبة 14.4%.¹⁰⁵

المطلب الثاني : آثار الأورو على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري

1- آثار الأورو على الاقتصاد العالمي:

لقد ظهرت وتركزت انعكاسات الأورو على النظام الاقتصادي والنقدي الدولي في المجالات التالية:

1- قام الدولار قبيل ظهور الأورو بالدور الرئيسي في تسعير التبادل التجاري العالمي ، حيث سجل سنة 1995 نسبة 47,6 % من التجارة العالمية مسعرة بالدولار مقابل 15,3 % بالمارك، و 4,8 % بالين و 6,3 % بالفرنك الفرنسي و 5,7 % بالجنيه الإسترليني، وكان ما يقارب 72% من إجمالي التداول الفوري يتم بالدولار والذي يبلغ حجمه اليومي بحدود 1200 مليار دولار. وباعتبار أن الأورو هو البديل لعملات دول الاتحاد، فهذا يعني أن 30 % من صادرات العالم تقوم الآن بالأورو، وأن كل التجارة البينية في دول الاتحاد هي الآن مسعرة بالأورو أي ما يعادل 60 % من التجارة الخارجية لدول الإتحاد ، خاصة وأن حجم التجارة الخارجية (صادرات +واردات) لدول الإتحاد الأوروبي مع دول العالم الأخرى قد فاقت مثيلتها للولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا يعني أن الأورو أحرز تقدما خارج الإتحاد نظرا للوزن الذي يملكه الإتحاد في الاقتصاد العالمي، زيادة على إحلاله محل الفرنك الفرنسي كعملة تسعير ودفع واحتياط في غرب وشمال ووسط إفريقيا، وحل محل المارك

¹⁰⁴ <http://www.islammemo.cc/culture-and-economy/2011/07/20/130097.html>

¹⁰⁵ ليث أفلو، "تراجع قيمة الدولار قد تؤثر في الاقتصاد الجزائري"، مغربية ، الجزائر، 2007/11/25، المصدر:

[http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/11/25/feature-01.](http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/11/25/feature-01)

الألماني في دول أوروبا الشرقية والوسطى التي كانت تربط عملاتها بالمارك، خاصة وأن عشر دول منها هي الآن ضمن دول الاتحاد، كما أن دول حوض المتوسط التي ترتبط أغلبها باتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة تعتمد الأورو بنسب عالية كعملة دفع وتسعير واحتياطي. وسيتم لاحقا تفكيك العلاقة بين الدولار وتسعير النفط في السوق الأوروبية على الأقل. كما أن تراجع دور الدولار كعملة احتياط ووسيلة تبادل وتسعير في التجارة العالمية أدى إلى تقليل الطلب عليه وبالتالي انخفاض قيمته.

2- تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي في العملات الأخرى القابلة للتحويل لتدخل في سوق الصرف، ويلعب حجم الاستيراد دورا مهما في تحديد الحاجة إلى الاحتياطيات. لقد كان الدولار يشكل طيلة العقود السابقة أهم عملة احتياط في البنوك المركزية، فحوالي 60 % من احتياطيات العالم كانت بالدولار مقابل 15.3 % بالمارك، و3.6 % بالجنيه الإسترليني و 6 % بالين و1.9 % بالفرنك الفرنسي. ولكن بعد ظهور الأورو كعملة مستقرة أدى إلى اعتماده كمستودع للقيمة، وأصبح عملة احتياط في المصارف المركزية لدول العالم، وبالتالي منافسا قويا للدولار في الاحتياطيات العالمية. زيادة على كون الأورو أصبح وسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم ووسيلة لتقديم القروض والمنح مما زاد في وزنه كعملة احتياط على حساب الدولار والين وأصبحت غالبية الدول تفكر في كيفية الزيادة في نسب الاحتياط من الأورو تجنباً لمنعكسات انخفاض سعر صرف الدولار. وقامت الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطياتها بالدولار مما ساهم في انخفاض قيمته.

3- أصبح الأورو عملة المحافظ الاستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية بدلا من العملات الأوروبية والدولار، وبالتالي أصبح عملة البورصات الأوروبية، خاصة وأن اندماج الأسواق المالية الأوروبية ساعد في تخفيض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة وزيادة عرض الأصول المقومة الأورو.

لقد أصبح الأورو منافسا قويا للدولار، وستزداد حدة المنافسة بعد تحول العديد من الدول المصدرة للنفط للتسعير بالأورو والاعتماد عليه في احتياطياتها مما أحدث وسيحدث عدم استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تسديد كل ديونها ومدفوعاتها الخارجية بعملتها المحلية

، مما يجعلها تواجه مشكلة تمويل كبيرة، الأمر الذي ترفضه الدوائر المالية والنقدية والسياسية الأمريكية.¹⁰⁶

2- آثار الأورو على الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الجزائر آخر البلدان غير الأوروبية التي يرجح أن يكون لها تعاملات كبيرة مع الأورو مستقبلاً، و يرى الاقتصاديون أن رهانات كبيرة تترصد للجزائر بتكريس السوق الاستهلاكية، بالإضافة إلى سوق العمل و الإنتاج الوطني، خاصة في ظل عدم الانسجام بين التدفق النقدي و التجاري بين دول الأورو، و بين الدول السائرة في طريق النمو يعززه عدم توازن نقدي فرضه هيمنة الدولار الذي لا يزال يلعب دور " العملة النافذة" في الاقتصاد العالمي بوجوده في جزء كبير من الصادرات المواد الأولية و هو وضع الجزائر حيث تشكل المحروقات نسبة كبيرة من صادراتها.

الرهان الأول:

فيما يخص المستثمرين الجزائريين سيكسبون أشياء كثيرة بالنظر إلى التسهيلات المصرفية التي سنأتي بها هذه العملة، تعويض البنك ب 12 عملة موحدة سيغني البنك عن العديد من التعقيدات التي يفرضها النظام القديم ، و ينعكس ذلك على نوعية الخدمات المقدمة أيضا من طرف البنوك، كما أنه بدل أن يستبدل المتعامل العديد من العملات ستكون عملة واحدة. أيضا المنافسة ستكون أكثر شفافية مما كانت عليه سابقا و المحيط الاقتصادي بعد وحدة العملة يكون أنسب للجزائر للتحضير خاصة لاتفاقيات الشراكة مع المنظمة العالمية للتجارة.

¹⁰⁶ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=8700111>.

الرهان الثاني:

تأتي أكبر الرهانات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يتمثل في حضور الدولار الأمريكي بقوة في العلاقات التجارية "التصدير خاصة" حيث تتم كلها بهذه العملة في وقت لا يتجاوزه نصيب الأورو في عمليات الاستيراد 50%، ويرى السيد "مقيدش" عضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي (أنه بعد توجه دول الأورو نحو مقاربة الرقم إلى الأعلى لتسهيل العمليات الحسابية قد يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري و ذلك بتأثيره مباشرة على أسعار الاستيراد، مما قد يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الوطنية.)

كما يعتبر في نفس الوقت أن الأورو وسيلة جدّ قوية، قد تسمح للمتعاملين الاقتصاديين من الشراء أحسن، أما فيما يخص صادرات الجزائر من الطاقة إلى أوروبا فمع توحيد العملة، ستضطر للبيع بنفس السعر لمسافات متباعدة مع تحملها الفارق.

الرهان الثالث:

وهو صراع الأورو الدولار على الأسواق حيث أن التحدي بالنسبة للأوروبيين على المدى الطويل، هو جعل الأورو عملة نافذة كما هو الحال بالنسبة للدولار الأمريكي، لكي تصبح عملة دفع و وسيلة احتياط و لكي تصبح كذلك عملة يبرم بها الصفقات، ومن ثم يصبح الأورو عملة دولية موازية للدولار و يكون ارتباط العملات الأجنبية للدول النامية بهذه العملة، كما يكون أثره في الاندماج التجاري و المالي لهذه الدول، و في مقدمتها الجزائر، بالمقابل يزول الخطر عن هذه الدول السائرة في طريق النمو، و كحال العديد من الدول ستكون الجزائر تابعة و خاضعة للسياسة النقدية لهذه الدول، كما لا يمكن حصر هذه التبعية في النتائج الوخيمة على الاقتصاد الجزائري¹⁰⁷.

<http://somame.maktoobblog.com/835292/%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/>.¹⁰⁷

خاتمة الفصل الثالث:

إن اتساع استخدام الأورو له فوائد عديدة للدول التي تتعامل به خاصة دول منطقة الأورو، و يمتد تأثيره إلى الاقتصاد العالمي من خلال دوره في زيادة السيولة النقدية الدولية و مما يجعل كلفة الاقتراض به منخفضة، و يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار و النمو الاقتصادي، و يعزز الثقة بالأورو كعملة دولية مستقرة تقف في مركز المنافسة للدولار الأمريكي، و ربما مهددة للميزة التي انفردت بها الولايات المتحدة الأمريكية و احتكرتها لسنوات عديدة، و هي كونها المصرف لجميع دول العالم باعتبار أن الدولار هو عملة الاحتياطات الدولية الرئيسية، الأمر الذي سيفضي إلى انخفاض الطلب على الدولار مما يجعل الولايات المتحدة غير قادرة على تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها بالإصدار النقدي فتضطر إلى المديونية.

وعموما فالثابت أن التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الدول النامية كبيرة جدا، و بالنسبة لدول المغرب العربي فإن إدخال الأورو كعملة فوترية سيكون أمرا منتظرا نظرا للعلاقات الاقتصادية التي تربط الاتحاد الأوروبي بدول شمال إفريقيا، حيث يصل حجم التجارة الخارجية للمغرب العربي مع المجموعة الأوروبية إلى أكثر من 60 %، و الجزائر بنفس النسبة تقريبا، و بالتالي فإن الأورو سيفرض نفسه كعملة فوترية في المبادلات التجارية العالمية، و سيهدد حتى الدولار في فوترية المحروقات التي ظلت حكرا على الدولار.

**الفصل الرابع: اختبار العلاقة بين سعر
صرف الدينار الجزائري بالنسبة الأورو و
الدولار و الميزان التجاري للجزائر
باستعمال طريقة التكامل المتزامن.**

المبحث الأول: السلاسل الزمنية.

المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لاختبار التكامل المتزامن بين سعر
صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري.

مقدمة الفصل الرابع:

إن أحد الأنشطة الأساسية لأي علم هو الاختبار المنظم للنظرية في مواجهة الواقع، وعلم الاقتصاد ليس استثناء من هذه القاعدة. فضلا عن ذلك فإن من أكثر التطورات في الاقتصاد في الحقبة الحديثة هو التأكيد المتزايد على تطوير الطرق الإحصائية و استخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية. و يعبر، عادة عن تلك العلاقات النظرية بين المتغيرات الاقتصادية في شكل رياضي، و لكن لإعطاء هذه العلاقات مضمونا عمليا فقد تزايد استخدام الاقتصاديين لطرق التحليل الإحصائي بهدف اختبار الفرضيات الخاصة بهذه العلاقات، و تقدير أحجامها الفعلية و استخدام هذه التقديرات لعمل تنبؤات كمية للظواهر الاقتصادية. هذا النوع من التحليل هو ما يسمى بالاقتصاد القياسي.

وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار و في أواخر الثمانينات ظهرت طريقة التكامل المتزامن و أصبحت الأكثر شيوعا و استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان مما يجنبنا الوقوع في الانحدار الزائف.

ففي هذا الفصل حاولنا تطبيق طريقة التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الدولار الأمريكي و رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة ماي 2000- ديسمبر 2010، وكذلك اختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال نفس الفترة، من أجل معرفة مدى تأثر الميزان التجاري بتغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لعملة الأورو و الدولار الأمريكي.

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى السلاسل الزمنية و أدبيات التكامل المتزامن ثم نموذج تصحيح الخطأ، و اختبارات السببية، ثم اختبرنا إمكانية وجود العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، و قمنا بإجراء اختبارات السببية بين المتغيرات محل الدراسة و ذلك باستعمال برنامج EViews.

المبحث الأول: السلاسل الزمنية

المطلب الأول : ماهية الاقتصاد القياسي و ماهية السلاسل الزمنية

1- ماهية الاقتصاد القياسي (Econometrics)؟

مفهوم الاقتصاد القياسي:

كلمة اقتصاد قياسي (ECONOMETRICS) مكونة من مقطعين ECONO :

مشتقة من اقتصاد و METRICS : مشتقة من كلمة قياس¹⁰⁸.

يمكن تعريفه أيضا بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية و الرياضيات والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض و التقدير و من ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية." 109

والاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد ، يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستخدما في ذلك النظرية الاقتصادية، المعادلات الرياضية و الأساليب الإحصائية. 110

أنواع الاقتصاد القياسي:

عموما فإن الاقتصاد القياسي يمكن أن يقسم إلى فئتين:

1- الاقتصاد القياسي النظري (Econometrics Theoretical): يهتم بتطوير

الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي، و في

¹⁰⁸ http://www.drabid.net/view_pages.php?do=view&ids=22

¹⁰⁹ حسين بخيت، سحر فتح الله، " الاقتصاد القياسي"، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 18.

¹¹⁰ <http://www.drabid.net/econmetricec1.htm>

هذا الاعتبار فإن الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي (Mathematical Statistic).

2- الاقتصاد القياسي التطبيقي (Applied Econometrics): وفيه نستعمل أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة حقول خاصة في الاقتصاد مثل دالة الإنتاج، و دالة الاستهلاك و دالة الاستثمار، و دوال العرض و الطلب.....الخ.¹¹¹

وظائف الاقتصاد القياسي:

للاقتصاد القياسي وظيفتين رئيسيتين و هما:

- 1- توفير الأساليب التي يمكن على أساسها قبول أو رفض النظريات الاقتصادية.
- 2- توفير تقدير كمي للقيم التي تقيس العلاقات الاقتصادية و قوانينها، و التنبؤ بسلوكياتها المستقبلية (كمياً).¹¹²

2- ماهية السلاسل الزمنية

1-2) تعريف السلسلة الزمنية:

هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية و هي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن. كل قيمة (حد) (Y_t) من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة و التي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات:

- 1 -العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة .

¹¹¹محمد صالح تركي القرشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع،الأردن، 2004،ص 38.

¹¹²صائب جواد ابراهيم جواد، وليد اسماعيل سيفو، فيصل مفتاح شلوف، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص30.

- 2-العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة .
- 3-العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.
- 4-العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة .¹¹³

2-2) أنواع السلاسل الزمنية و خصائصها

2-2-1) السلسلة الزمنية المستقرة:

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي عدم وجود اتجاه عام ولا مركبة فصلية، والتي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن.¹¹⁴

2-2-2) خصائص السلسلة الزمنية المستقرة (الساكنة):

تعتبر سلسلة زمنية ما ساكنة إذا توفرت على الخصائص التالية:

$$1-ثبات متوسط القيم عبر الزمن. \quad E(Y_t)=\mu$$

$$2-ثبات التباين عبر الزمن. \quad \text{Var}(Y_t)= E(Y_t-\mu)^2=\delta^2$$

3-أن يكون التباين (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.¹¹⁵

¹¹³مكيد علي، " الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007، ص 279.

¹¹⁴بولويز عبد الوافي، "تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة)، جامعة مستغانم، 2010، ص176.

¹¹⁵عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 614.

2-2-3) السلسلة الزمنية غير المستقرة:

السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام، و في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

*سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (Trend Stationary) TS، في هذا النوع من السلاسل الزمنية، فإن أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا Transitoire

*سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (Difference Stationary) DS يعتبر هذا النوع من السلاسل أكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأول (TS)، حيث يكون أثر الصدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر و متناقص على السلسلة الزمنية، و تستعمل عادة طريقة الفروق filtre au différence من أجل إرجاعها مستقرة.¹¹⁶

2-2-3-1) المسار " Trend Stationary " TS :

وهو يمثل عدم الاستقرار من نوع الاتجاه المحدد "Déterministe" تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي:

$$X_t = f_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(21)$$

حيث أن f_t هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن.

ε_t : هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر un processus stochastique stationnaire و هو يمثل الخطأ أو الضجيج الأبيض "le bruit blanc".

المسار TS هو مسار غير مستقر و لا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن t .¹¹⁷

¹¹⁶بولويز عبد الوافي، مرجع سابق، ص 177 .

¹¹⁷موري سمية، مرجع سابق، ص 197.

"Differency Stationary" DS المسار (2-3 -2-2)

تسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي و يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(22)$$

و على عكس المسار TS الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_t عند لحظة زمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) و يتبع اتجاه الصدمة (ε_t) ، بحيث (ε_t) تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، و تكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.¹¹⁸

المطلب الثاني: تكامل السلاسل الزمنية و استقرارية السلاسل الزمنية**1- تكامل السلاسل الزمنية****1-1- مفهوم تكامل السلسلة الزمنية:**

إذا كان هناك متغير ما (Y_t) مستقرا في صورته قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال عنه أنه متكامل من الرتبة صفر أي $I(0)$ ، Y_t ، و إذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية و أصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} \dots\dots\dots (23)$$

يقال أنه متكامل من الرتبة الأولى أي أن: $Y_t \longrightarrow I(1)$

و بوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما (Y_t) مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة (d) أي أن:

¹¹⁸موري سمية، مرجع سابق، ص198.

$$Y_t \longrightarrow I(d)$$

2-1) بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلسلة الزمنية:

1- إذا كان هناك متغيرات $(X_t$ و $Y_t)$ و كانت رتبة تكامل كل واحد منهما كما يلي :

$$X_t \longrightarrow I(0)$$

$$Y_t \longrightarrow I(1)$$

فإن السلسلة Z_t التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى ، أي أن:

$$Z_t = Y_t + X_t \longrightarrow I(1)$$

2- لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية متكاملة على رتبة تكاملها، إذا كان

$$a \text{ و } b \text{ ثوابت و } X_t \rightarrow I(d) \text{ فإن:}$$

$$T_t = (a + bX_t) \longrightarrow I(d)$$

3- يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة

من نفس الرتبة، إذا كان:

$$\left. \begin{array}{l}
 \text{a ثابت} \\
 \left. \begin{array}{l}
 Y_t \longrightarrow I(d) \\
 X_t \longrightarrow I(d)
 \end{array} \right\} \\
 \leftarrow I(d) \longrightarrow (Y_t - aX_t)
 \end{array} \right\}$$

* إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين $(X_t$ و $Y_t)$ ، و كان كل منهما متكامل من الدرجة

الأولى نحصل على بواقي متكاملة من الرتبة الأولى أيضاً، و هو ما يعني أن المتغيرين لا

يتصفان بخاصية التكامل المترامن.

أي إذا كان:

$$X_t \longrightarrow I(1)$$

$$Y_t \longrightarrow I(1)$$

$$\varepsilon_t \longrightarrow I(1) \quad \text{فإن} \quad Y_t = a + b X_t + \varepsilon_t \quad \text{مع}$$

و لعل هذا يعني أنه حتى إذا كان هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدة، فليس هناك ما يضمن بأنهما يتصفان بخاصية التكامل المتزامن.

و يلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي (ε_t) يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

و مما سبق نجد أن التكامل المتزامن هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المتزامن فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتتعكس هذه الانحرافات كما قلنا في البواقي المتمثلة في:

$$b X_t - a - Y_t = \varepsilon_t$$

ووفقا لهذا النظام فإن النظام يكون في وضع توازن عندما تؤول (ε_t) للصفر، و يكون في حالة عدم توازن عندما تختلف (ε_t) عن الصفر.¹¹⁹

2- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، و تكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية، ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من النوع TS، أو من DS، و تعد

¹¹⁹ بن مصطفى عبد القادر، " إدارة سعر الصرف و نظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010، ص176.

اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، و نقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف، و النتائج المضللة، و يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و يعد هذا أحد الشروط الضرورية للقيام باختبار التكامل المشترك و إلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

1-2 اختبار الجذر الأحادي The unit root test of stationary

2-1-1 اختبار ديكي-فولر : "Dickey Fuller" DF

قدم هذا الاختبار من طرف ديكي و فولر (1979)، فتم الاعتماد على ثلاث نماذج لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية ، و فرضيتان: فرضية العدم و هي وجود جذر الوحدة ، أما الفرضية البديلة فهي مختلفة بحيث تقترح تمثيل خاص للسلسلة المستقرة .¹²⁰

لعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(24) \text{ الذي يكتب من الشكل:}$$

$$Y_t : \text{متغيرة عند الزمن } t.$$

$$Y_{t-1} : \text{متغيرة عند الزمن } t-1.$$

حيث ε_t : حد الخطأ العشوائي، و الذي يفترض فيه: -وسط حسابي =0، -تباين ثابت، - قيمه غير مرتبطة، و عندئذ يسمى حد الخطأ الأبيض.

و يلاحظ أن معامل الانحدار في الصيغة (24) يساوي الواحد(1)، و إذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات.

و لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: (25) $Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots$ و اتضح أن $P=1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة، و يعاني من مشكلة عدم الاستقرار. و تعرف السلسلة التي

Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes, « Econométrie », Bréal éditions, paris, 2004, p 117.¹²⁰

يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Time Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

و يمكن إعادة صياغة المعادلة (25) بطرح Y_{t-1} من طرفيها و نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (26)$$

$$\lambda = P-1 \quad \text{مع} \quad \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (27)$$

حيث: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، و الآن تصبح الفرضيات من الشكل:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda \neq 0 \end{array} \right.$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

و يلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن: $\lambda = 0$ ، فإن $\Delta Y_t = \varepsilon_t$ ، و عندئذ يقال أن سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة، و لذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى)، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$.

إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.

و لاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية :

1- نقوم بحساب ما يسمى بـ τ (تأو) المحسوبة بعد تقدير الصيغة (25) أي :

$$Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$$

بقسمة P على الخطأ المعياري لها.

2- لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيمة t الجدولية، حتى في العينات الكبيرة لأنها لا تتبع هذا التوزيع، و إنما نبحث عن t الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller ، و لذا يعرف هذا الاختبار باختبار Dickey & Fuller (DF-Test).

3-القرار :

*إذا كانت τ المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض فرض العدم $H_0: P=1$ أو $\lambda=0$ ، و نقبل الفرض البديل $H_1:\lambda \neq 0$ ، و بالتالي تكون السلسلة مستقرة.

*إذا كانت τ المحسوبة أكبر t الجدولية: نقبل فرض العدم $H_0: P=1$ و نرفض الفرض البديل $H_1:\lambda \neq 0 (P \neq 1)$ ، و في هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

و لقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey & Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$\begin{cases} \Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \end{cases}$$

و إذا وضعنا $\lambda = P-1$ تصبح $\Delta Y_t = \lambda$

$$\begin{cases} \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1) \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2) \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3) \end{cases}$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0: \lambda=0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0: P=1$ ، مع مراعاة أنه تم إضافة ما يلي:

c: الحد الثابت في النموذج الثاني

b:الاتجاه الزمني (حد للاتجاه العام و يتمثل في الزمن t)

$$\begin{cases} H_0: \lambda=0 & (P=0) \\ H_1: \lambda \neq 0 & (P \neq 0) \end{cases}$$

و في كل من النماذج (1)، (2)، (3) تكون الفرضيتان كالتالي:

بالرغم من اختبار DF هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي، إلا أنه يتصف ببعض النقائص منها: ¹²¹

* أنه لا يصبح ملائماً إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ε_t أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، و ذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة.

* لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TS و من جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي.

و هذا ما دفع Dickey و Fuller إلى توسيع المجال في اختبار ما يسمى بـ Augmented Dickey Fuller ¹²².

2-1-2 اختبار ديكي فولر الموسع ADF : Augmented Dickey Fuller

اختبار ديكي فولر المطور هو اختبار جذر الوحدة لعينة من السلاسل الزمنية ، أيضا هو نسخة من اختبار ديكي فولر، لمجموعة أكبر و أكثر تعقيدا من نماذج السلاسل الزمنية ¹²³

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، و بذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فإن اختبار ديكي فولار المطور (1981) عمل على إدراج هذه الفرضية.

إن اختبارات ADF تركز على الفرضية $H_1: P < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى

للنماذج:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

¹²¹ موري سمية، مرجع سابق، ص 203.

¹²² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 623.

¹²³ <http://economics.about.com/cs/economicsglossary/g/augmented.htm>

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

نستطيع أن نحدد قيمة n حسب معيار AKAIKE أو معيار Schwarz

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} ، حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، و يتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.¹²⁴

2-2 - اختبار فيلب بيرون: Philips Perron (pp)

فليب بيرون 1988 يفترض طريقة غير معلمية non paramétrique لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة.

يتمثل اختبار (pp) في اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي حيث:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \lambda = 0 \\ H_0: \lambda < 1 \end{array} \right.$$

في ثلاث نماذج و هي بالترتيب التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} 1- \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \\ 2- \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \\ 3- \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \end{array} \right.$$

إحصائية فليب بيرون هي إحصائية ستودنت المصححة لوجود ارتباط ذاتي مع الأخذ في

¹²⁴ سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة قسدي مبراح، ورقلة، 2006، ص144.

الاعتبار تقدير التباين في المدى الطويل للبواقي ε_t .¹²⁵

2-3- اختبار الاستقرارية لـkpss

أول اختبار لـ Kwiatkowski, Phillips, Schmidt et Shin (KWI 1992) اختبر الفرضية H_0 لاستقرارية السلسلة ، و الفرضية البديلة H_1 لجذر الوحدة.¹²⁶

اقترح kpss تقدير النموذج التالي :

$$Y_t = \mu_t + \beta t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(28)$$

ε_t : هي مسار مستقر و μ_t تتبع مسار عشوائي

$$\mu_t = \mu_t + \mu_{t-1} \longrightarrow \mu_t(0,)$$

و بعدها يتم اختبار الفرضيتان

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: = 0 \\ H_1: > 0 \end{array} \right. \quad \text{و } \mu \text{ يكون ثابت}$$

y_t في الفرضية الأولى H_0 تكون مستقرة trend stationnaire

و في الفرضية الثانية H_1 تكون غير مستقرة.¹²⁷

¹²⁵ <http://samos.univ-paris1.fr/archives/membres/perraudin/ST/resumechap2.pdf>.

¹²⁶ Éric DOR , « Économétrie », Pearson Education, France, 2004, p 169.

Catherine Benjamin, Isabelle Cadoret, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy, " Économétrie appliquée: méthodes, applications, corrigés », 1 édition, De Boeck & larcier s.a, 2004, p311.¹²⁷

المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن

المطلب الأول: ماهية التكامل المتزامن

1- نظرة عامة حول أدبيات التكامل المتزامن: تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن السلسلة مستقرة أو ساكنة.

و في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون غالباً زائفاً "spurious" بالرغم من كون معامل التحديد (R^2) عالياً و يرجع هذا إلى وجود عامل الاتجاه Trend الذي يؤثر على المتغيرات في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس.

و يعتبر Yule (1926) أول من وضع دراسة رسمية لوجود علاقات إحصائية وهمية وضح فيها أن معامل الارتباط بين سلسلتين إحصائيتين غير مستقرتين يتجه نحو الواحد في حين أنه في المدى الطويل لا توجد أي علاقة بين متغيرات النموذج.¹²⁸

2- أصول مفهوم التكامل المتزامن:

كون الواقع يفرض وجود سلاسل زمنية غير مستقرة خاصة سلاسل متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية فإن كل من Clive Granger و Paul Newbold سنة 1974 كانا أول من مهدا أسس اختبار التكامل المتزامن متخطين مشكل الانحدار الزائف في حالة السلاسل غير المستقرة. و قد اعتمد Granger و Newbold كأول خطوة لتفادي التعديلات المضللة على مقاربة Box Jenkin و التي تركز على مفاضلة المتغيرات من أجل رفع الجذور الوحودية، إلا أن هذه المقاربة ل Box Jenkin تحتوي على مشكل احتمال فقدان معلومات السلاسل الزمنية في المدى الطويل.

بدأ حل هذا المشكل سنة 1983 من طرف Granger et Engle باقتراح تحليل التكامل المتزامن الذي ساعد الاقتصاديين في تحليل السلاسل الزمنية غير مستقرة و توضيح علاقة

¹²⁸الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول، 2009، ص 131.

متغيراتها في المدى الطويل.¹²⁹

*تحليل التكامل المشترك يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، علاوة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات الغير مستقرة و تلك التي تتسم بالثبات.¹³⁰

3-تعريف التكامل المتزامن:

يرتكز تعريف التكامل المشترك على أنه إذا كان بيانات المتغيرات X ، Y متكاملة من نفس الدرجة فيمكن استخدام تحليل التكامل المشترك لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة عند مستوياتها، فعلى سبيل المثال يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ إذا كان سلسلة البواقي الناتجة من نموذج العلاقة بين المتغيرين متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، و هذا يعني وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير.¹³¹

¹²⁹الشارف عتو، مرجع سابق،ص 131 .

¹³⁰http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1428/165365_1.pdf

¹³¹http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1428/165365_1.pdf

مفهوم آخر :

" في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنية X_t و Y_t غير مستقرتين و لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن و للتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك بإدخال اختبار الجذر الأحادي و استعمال نماذج تصحيح الأخطاء (MCE)".

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين X_t و Y_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن X_t و Y_t متكاملان تزامنياً، إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A + By_t + Z_t \dots\dots\dots(29)$$

حيث أن:

A, B : أعداد حقيقية.

Z_t : متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة (29) أي $X_t = A + By_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t)

يسمح بقياس الفرق بين المتغير X و قيمته التوازنية في اللحظة t .¹³²

إن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائياً المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.¹³³

¹³²الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول، 2009، ص 131 .

¹³³موري سمية، مرجع سابق، ص 195.

4- شروط التكامل المتزامن:

تكون السلسلتين الزمنيتين (X_t) و (Y_t) متكاملتان زمنياً إذا تحقق الشرطان التاليان :

1- أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

2- أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كانت (X_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $X_t \longrightarrow I(d)$

و إذا كانت (Y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي أن: $Y_t \longrightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\begin{array}{ccc} X_t \longrightarrow & I(d) & \\ & \Longrightarrow & \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \longrightarrow I(d-b) \dots\dots\dots(30). \end{array}$$

$$Y_t \longrightarrow I(b)$$

حيث: $d \geq b \geq 0$

فإذا وجدت سلسلتين و من الدرجة $I(1)$ على الشكل:

$$Y_t = a + b x_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(31)$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة:

$$\varepsilon_t = Y_t - a - bX_t \dots\dots\dots(32)$$

و التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$

عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t .

و نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي ε_t باستخدام اختبارات الاستقرار مثل DF, ADF و PP.¹³⁴

5- اختبارات التكامل المتزامن

5-1- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر 1987

هي طريقة للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و تقدير هذه العلاقة.¹³⁵

-المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات

الشرط المهم للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة أحد الاختبارات مثل اختبار ADF أو DF.¹³⁶

إذا اعتبرت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الرتبة، إذا لا يوجد خطر التكامل المشترك، وبالتالي الإجراء يتوقف عند هذه المرحلة الأولى.¹³⁷

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

إذا كان لدينا:

$$\left\{ \begin{array}{l} \rightarrow X_t \rightarrow I(1) \\ Y \rightarrow t \rightarrow I(1) \end{array} \right.$$

نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t = a X_t + b + \varepsilon_t$$

حتى لا يكون هناك تكامل مشترك ينبغي أن تكون البواقي ε_t من الانحدار مستقرة :

¹³⁴موري سمية، مرجع سابق، ص195

¹³⁵Éric DOR, « Économétrie », op-cit, p 204.

¹³⁶Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes, op-cit, p138.

¹³⁷<http://helene-hamisultane.voila.net/travaux/MCE.pdf>.

$$\varepsilon_t = Y_t - a X_t - b \longrightarrow I(1)$$

استقرارية البواقي يتم اختبارها باستعمال اختبار Dickey Fuller (المبسط أو المطور)

نلاحظ أن العلاقة تركز على البواقي المقدرية و ليس على البواقي الحقيقية لمعادلة التكامل المشترك

لذا لا يمكننا أن نشير إلى جداول Dickey Fuller لمراقبة اختبار الاستقرارية ، يجب ملاحظة جداول ماك كينون.

إذا كانت البواقي مستقرة نستطيع إذا تقدير نموذج يدعى بنموذج تصحيح الخطأ MCE.¹³⁸

5-2- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen-Juselius

يتم استخدام اختبار جوهانسن للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:

السبب الأول: عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل.

السبب الثاني: التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها¹³⁹

اختبار جوهانسن (1988) يعتمد إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة.

إن مقارنة جوهانسن ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار ديكي و فولار.¹⁴⁰

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل و جرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط

¹³⁸ <http://helene-hamisultane.voila.net/travaux/MCE.pdf>

¹³⁹ http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_details&gid=81

¹⁴⁰ http://ses.library.usyd.edu.au/bitstream/2123/4072/1/Thesis_Schmidt.pdf

في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، و هذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤل.¹⁴¹

5-3- اختبار ديربن واتسون:

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

1- نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون (d) المصاحبة لانحدار الأصلي بين Y_t و X_t و تسمى d المحسوبة .

2- نبحث في جداول أعدها Sargan & Bhargava عن d الجدولية

3- نختبر فرض عدم $d=0$ ، فإذا كانت d المحسوبة أكبر من d الجدولية نرفض فرض عدم و بالتالي يوجد هناك تكامل مشترك و لا يكون الانحدار المقدر زائفاً، و العكس صحيح.¹⁴²

5-4- اختبار التكامل المشترك لنموذج قياسي مكون من k متغير:

في هذه الحالة يتم اختبار التكامل المشترك وفق الخطوات التالية:

1- يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$(33) \dots\dots\dots Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

2- يتم اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة و المكونة للنموذج .

3- نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

¹⁴¹عابد العبدلي، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 24، المصدر: www.dbrid.net/paper4.pdf

¹⁴²عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 636.

$$(34) \dots\dots\dots \varepsilon_t = Y_t - B_0 - B_1 X_{1t} - \dots - B_k X_{kt}$$

فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة، فإننا نقبل فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرات، ويتم اختبار استقرارية سلسلة البواقي باستعمال اختبار ADF، ويتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية المستخرجة من جداول قام بإعدادها Mackinon سنة 1991 بدلالة العدد الكلي للمتغيرات المكونة للنموذج.

و يعتبر اختبار التكامل المتزامن في حالة وجود (k) متغير أكثر تعقيدا من حالة وجود متغيرين.¹⁴³

تحديد درجة تأخير المتغيرات:

توجد عدة معايير لتحديد درجة تأخير المتغيرات:

1-معيار AKAIKE:

يتحدد بالعلاقة الرياضية التالية:

$$Qic(k) = (T - P).Log \hat{\theta}_\mu^2 + 2k$$

$$S(\hat{B}) = \sum_{t=p+1}^T \mu_t^2 \text{، و } \hat{\theta}_\mu^2 = \frac{1}{T - P} . S(\hat{B}) \text{ حيث}$$

2-معيار SCHWARZ:

يتحدد وفق الصيغة التالية:

$$S(k) = (T - P).Log \hat{\theta}_\mu^2 + k \log(T - P) \quad 144$$

المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ و اختبارات السببية

¹⁴³ Régis Bourbonnais, op-cit, p287.

¹⁴⁴ بن قدور علي، مرجع سابق، ص218.

1- نموذج تصحيح الخطأ

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تتحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، و لذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل و قصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

1-1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

نموذج تصحيح الخطأ هو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.

1-2- صيغة نموذج تصحيح الخطأ:

إذا بدأنا بمتغيرين X_t و Y_t و قمنا بتقدير العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$Y = X + \dots (35)$$

X المتغير المستقل

إن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي حيث:

$$\varepsilon_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t \dots (36)$$

و باستخدام هذا الحد () نقوم بصياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$(37) \dots\dots\dots Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^k \alpha_i X_{t-i} + (y_t - \alpha_0 - \sum_{i=1}^k \alpha_i X_{t-i}) + Z_t$$

حيث أن:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

$$\Delta X_{t-j}$$

و لدينا شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة: و يأخذ الصيغة التالية:

$$(38) \dots\dots\dots Z_t = \beta\mu + \beta\phi(L)s_t + \beta\phi(L)\varepsilon_t$$

Z تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر

$$+ (L)s + (L)\varepsilon_t$$

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء:

$$(39) \dots\dots\dots \Delta Y_t = c - bz_{t-1} - 1 + \sum_{i=1}^{p-1} Q \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

: تمثل علاقة مستقرة

$$c - bz_{t-1} - 1 + Q Y + \varepsilon_t$$

و لإرجاعها مستقرة يجب أن تكون:

$$Z_{t-1} = (Y_{t-1} - \delta_{t-1})$$

وبالتالي لدينا ثلاث حالات:

-**الحالة الأولى:** إذا كانت رتبة المصفوفة (ρ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات ، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

الحالة الثانية: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة « *Engles-Granger* » ذات المرحلتين، أما الحالة الأخرى فنستعمل فيها طريقة¹⁴⁵ « *Johansen* ».

1-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيّتان مستقرتان ومتكاملتان، يمكننا أن نقدر علاقتهما انطلاقاً من نموذج تصحيح الأخطاء ولقد بين كل من Engle و Granger سنة 1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM).

السلسلتين Y و X_t ← $I(1)$ ، تقدير علاقة المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى تشير إلى استقرارية البواقي

إذا السلسلتين X_t و Y_t يرمز لها ب $CI(1,1)$

و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

1-3-1 خطوات تقدير نموذج الخطأ في حالة متغيرين:

يمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

الخطوة 1: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى

¹⁴⁵موري سمية ، مرجع سابق، ص 211.

$$Y_t = \beta X_t + \varepsilon_t \quad (\text{ecm})$$

الخطوة 2 : تقدير علاقات النموذج الحركي (على المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \varepsilon_t \quad (\alpha_2 < 0)$$

1-3-2- تقدير النموذج في حالة عدة متغيرات :

و يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود (k) متغير في النموذج المدروس، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للاختبارات :

1-3-2-1 حالة وجود شعاع وحيد للتكامل المتزامن:

حيث نستعمل طريقة Engle و Granger لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء، و يكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى و حساب البواقي:

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \dots + \alpha_k \Delta X_{kt} + \varepsilon_t$$

Régis Bourbonnais, op-cit, p 283¹⁴⁶

Régis Bourbonnais, op-cit, p288¹⁴⁷

1-3-2-2) حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:

في هذه الحالة فإن طريقة Engle و Granger غير فعالة لتقرير نموذج تصحيح الأخطاء، لذلك نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (MVCE) لتصحيح الخطأ (Modèle vectoriel à correction d'erreur).

كما رأينا فإنه في حالة وجود متغيرين، فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطي بالعلاقة التالية :

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \varepsilon_t$$

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (Y_t) و تغيرات (X_t) وعليه، وبالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي:

$$Y_t = +BX_t + \varepsilon_t$$

و بالتالي احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$Y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t, \lambda \leq 0$$

$$^{148} X = c + \lambda e + \varepsilon, \quad 0$$

2-اختبارات السببية:

على الصعيد النظري، تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يوفر عناصر تؤدي إلى الفهم الجيد للظواهر الاقتصادية، ومعرفة السببية « the causal knowledge » هو ضروري من أجل الصياغة الصحيحة للسياسات الاقتصادية . وفي الواقع معرفة اتجاه السببية هو مهم أيضا للتأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

2-1- سببية غرانجر

¹⁴⁸موري سمية مرجع سابق، ص 213.

جرانجر Granger (1969) قام باقتراح مفهومي "السببية" و "الخارجية" : المتغيرة Y_{2t} هي سبب المتغيرة Y_{1t} ، إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل Y_{1t} عند دمج المعلومة المتعلقة ب Y_{2t} في التحليل.

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0)

$$: = = \dots = 0$$

فإن هذا يعني أن: (Y_{2t}) لا تسبب (Y_{1t})

إذا تم قبول الفرضية (H_0) :

$$H : a = a = \dots a = 0$$

فإن هذا يعني أن ، (Y_{1t}) لا تسبب (Y_{2t})

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t}) تسبب (Y_{2t}) و (Y_{2t}) تسبب (Y_{1t}) فتكون لدينا حلقة رجعية.¹⁴⁹ (Feedback effect)

2-2- سببية سيمس Sims:

قدم سيمس الاختبار في سنة 1980 بمواصفات مختلفة قليلا، حيث ينص على أن القيم المستقبلية ل: Y_{1t} يمكن أن تفسر القيم الحاضرة ل y_{2t} ، أي أن Y_{2t} هي سبب Y_{1t} .

إذا تم قبول الفرضية (H_0) حيث:

$$H : b = b = \dots b = 0$$

فإن: Y_{1t} لا تسبب في Y_{2t}

إذا تم قبول الفرضية (H_0) حيث:

$$H : b = b = \dots b = 0$$

فإن: Y_{2t} لا تسبب Y_{1t} ¹⁵⁰

Régis Bourbonnais, « Économétrie », 5 édition, Dunod, paris, 2004, p 274.¹⁴⁹

المبحث الثالث: دراسة قياسية لاختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الدينار الجزائري و الميزان التجاري

المطلب الأول: تقديم البيانات و دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1-تقديم البيانات:

1-1 - خلفية البحث:

تعتمد الصادرات في الجزائر بنسبة كبيرة على النفط، و تحصل من ذلك على إيرادات مقومة بالدولار، أما واردات الجزائر فتتصل عليها من دول مختلفة، و تدفع ثمنها بعملات مختلفة مثلا الدولار ، الأورو و الين ، إلا أن نسبة كبيرة من واردات الجزائر يتم تسديد ثمنها بالأورو .

بارتفاع أسعار النفط ترتفع العائدات النفطية، إذا كان هذا الارتفاع مرفوقا بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي يكون ذلك في صالح الاقتصاد الجزائري، أما إذا كان هذا الارتفاع مرفوقا بانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي يؤثر ذلك سلبا على الاقتصاد الجزائري، لأن ذلك يحمله خسائر ناجمة عن الفرق في العملات حيث ترتفع أسعار الواردات و يزيد من عبء فاتورتها، خاصة وأن واردات الجزائر من منطقة الأورو تشكل أكبر نسبة حيث بلغت حوالي 64.5% في سنة 2002.

إن مشكلة الفرق في العملات قد يكون لها تأثير على الميزان التجاري خاصة و أنه هو المؤشر الذي يقيس الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، لذلك قمنا باختبار للتأكد من وجود علاقة في المدى الطويل بين التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو وللدولار الأمريكي و التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري، و ذلك لأن معظم صادرات الجزائر يتم تحصيل إيراداتها بالدولار الأمريكي ، و نسبة كبيرة من واردات الجزائر يتم دفع قيمتها بالأورو، و قد تم هذا الاختبار باستعمال طريقة التكامل المتزامن.

المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة هي معطيات شهرية ابتداء من شهر ماي 2000 إلى غاية شهر ديسمبر 2010. ويرجع السبب في أخذ البيانات من سنة 2000 إلى ظهور الأورو في سنة 1999، كانت غايته الإبتداء من شهر جانفي 2000، و لكن لم تتوفر لدينا الإحصائيات، أما نهاية الفترة فكانت في سنة 2010 لأننا ارتأينا أن تكون الدراسة إلى غاية أحدث فترة (ديسمبر 2010).

1-2- تعريف المتغيرات:

المتغيرات عبارة عن بيانات شهرية للفترة الممتدة من شهر ماي 2000 إلى شهر ديسمبر 2010 أي أن حجم العينة المستعملة هي 128 مشاهدة.

1-متغيرة سعر الصرف الأورو: و المعبرة عن سعر صرف الدينار الجزائري بالأورو، ورمزنا لها بالرمز EURO، و بعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LEURO ، البيانات مأخوذة من الموقع التالي: <http://fxtop.com/fr/historates.php> (الملحق رقم 02)

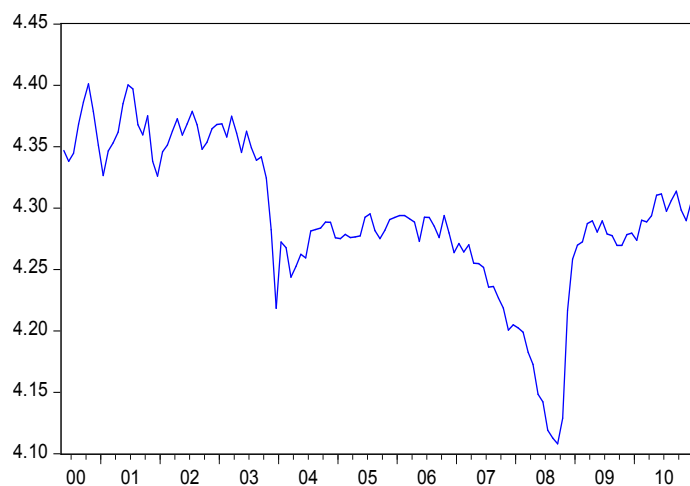
2-متغيرة سعر صرف الدولار: و المعبرة عن سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي، رمزنا لها بالرمز USD، بعد إدخال اللوغاريتم نرمز للمتغيرة بالرمز التالي LUSD، البيانات مأخوذة من الموقع التالي: <http://fxtop.com/fr/historates.php> (الملحق رقم 03)

3-متغيرة رصيد الميزان التجاري: عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة واردات الجزائر، و نرمز لها بالرمز BCD، بإدخال اللوغاريتم على المتغيرة تصبح LBCD. (الملحق رقم 01)، بما أن وحدة قياس الرصيد هي الدولار، و نحتاج إلى السلسلة بالأورو قمنا بتحويلها (انظر الملحق رقم 04)، و كان رمزها كالتالي LBCE.

<http://www.douane.gov.dz/applications/stat/>

1-3- التمثيل البياني للبيانات:

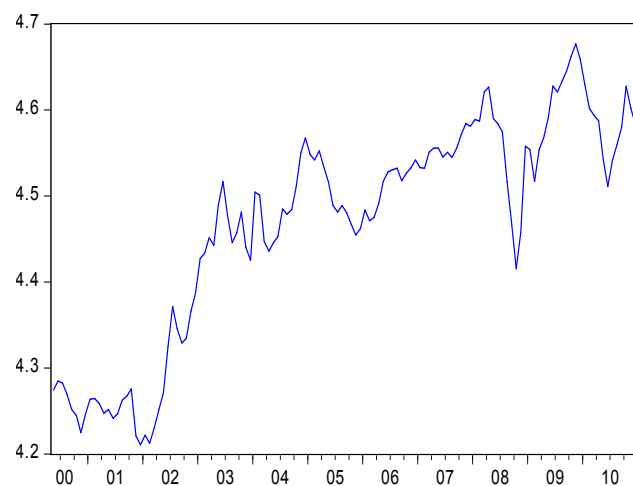
Log USD



الشكل رقم 04: منحني تطور سعر صرف الدولار من 2000/05 على 2010/12

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews

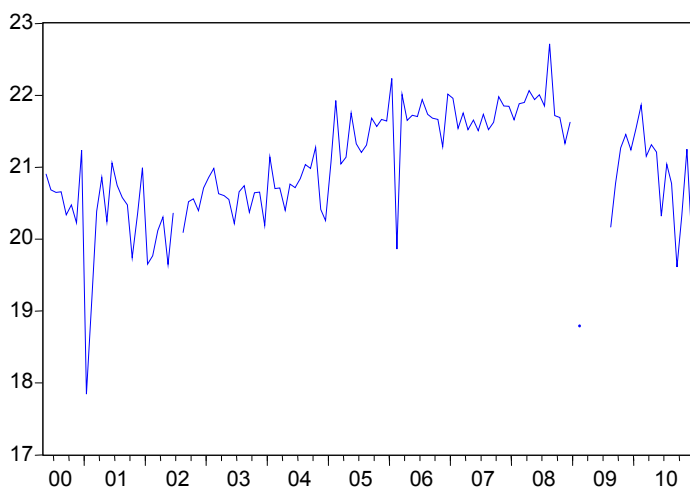
Log EURO



شكل رقم 03: منحني تطور سعر صرف الأورو من 2000/0! إلى 2010/12

مصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews

Log BCD



الشكل رقم 05: منحني تطور رصيد الميزان التجاري (LBCD) من ماي 2000 إلى ديسمبر 2010

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews

من خلال الشكل رقم 03: نلاحظ تأثر سعر الصرف الأورو بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث نلاحظ أنه سجل انخفاض جد ملحوظ بين الفترة ماي 2008 حيث بلغ أقصاه في سبتمبر 2008 (تاريخ الأزمة المالية) ، يفسر هذا بانخفاض قيمة العملة الأمريكية ، و بما أن موضوع البحث لا يخص مدى تأثر هذا السوق بالأزمة المالية ، سوف نقوم باستبدال هذه القيم حيث تعتبر هذه الأخيرة قيم متطرفة من شأنها التأثير سلبا على مصداقية البحث بقيم متوسطة ألا هي ومتوسط سعر الصرف الشهري بين السنة السابقة و السنة الموالية.

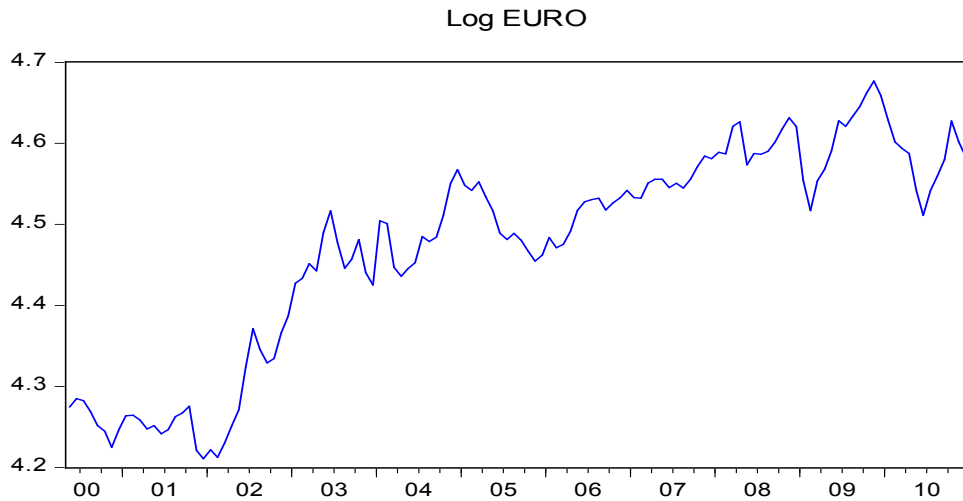
الجدول رقم 07: تعديل سلسلة سعر صرف الأورو.

سلسلة سعر صرف الأورو المعدلة	سلسلة سعر صرف الأورو لسنة 2009	سلسلة سعر صرف الأورو لسنة 2007	سلسلة سعر صرف الأورو الأصلية	الأشهر
.....
96.881817	98.595906	95.167728	98.486329	2008 /05
98.240174	102.29664	94.183713	97.913575	2008/06
98.1602135	101.60216	94.718263	96.968729	2008/07
98.523425	102.89506	94.151793	91.541733	2008/08
99.6431535	104.1093	95.177012	87.276523	2008/09
101.275786	105.88283	96.66874	82.733071	2008/10
102.685061	107.44176	97.928367	86.250419	2008/11
101.58167	105.53969	97.623647	95.397117	2008/12
.....

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال إكسل و بالاعتماد على الإحصائيات

من خلال الشكل رقم 04 : نلاحظ تأثر سعر الصرف الدولار بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث نلاحظ أنه سجل انخفاض جد ملحوظ بين الفترة جانفي 2008 بداية إرهابات الأزمة المالية حيث بلغ أقصاه في سبتمبر 2008 (تاريخ الأزمة المالية) ، يفسر هذا بانخفاض قيمة العملة الأمريكية ، و بما أن موضوع البحث لا يخص مدى تأثر هذا السوق بالأزمة المالية ، سوف نقوم باستبدال هذه القيم حيث تعتبر هذه الأخيرة قيم متطرفة من شأنها التأثير سلبا على مصداقية البحث بقيم متوسطة ألا و هي متوسط سعر الصرف الشهري بين السنة السابقة و السنة الموالية مثلا بالنسبة لشهر جانفي 2008 سوف نستبدل القيمة 66.843414 بالقيمة 71.5591305 و التي تعتبر القيمة المتوسطة بين سعر صرف جانفي 2007 و جانفي 2009.

الشكل رقم 06 : منحى تطور سعر صرف الأورو "السلسلة المعدلة" من 2000/05 إلى 2010/12.



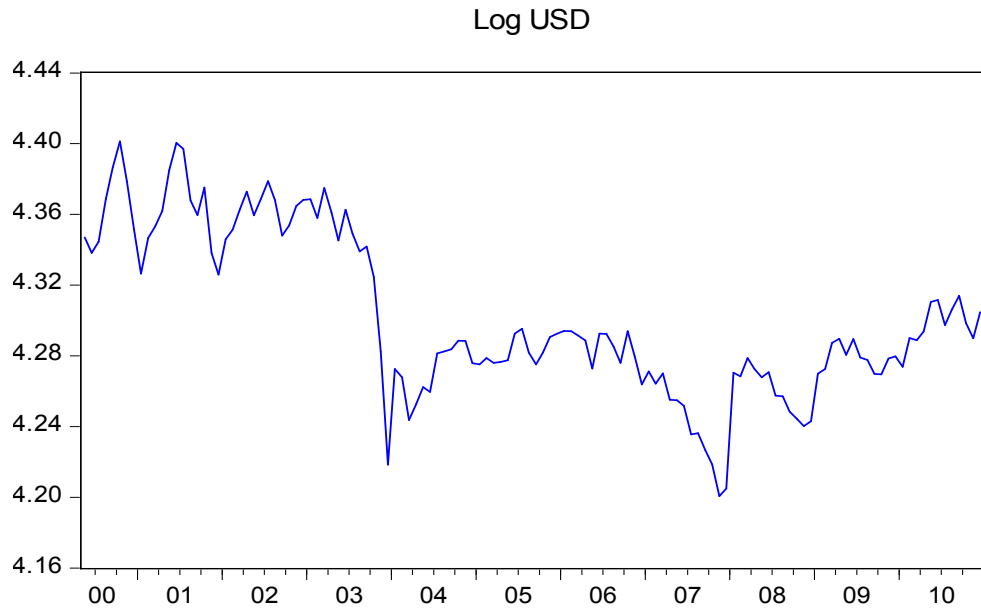
المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews.

الجدول رقم 08: تعديل سلسلة سعر صرف الدولار الأمريكي.

الأشهر	سلسلة بيانات صرف الدولار الأصلية	سلسلة بيانات صرف الدولار لسنة 2007	سلسلة بيانات صرف الدولار لسنة 2009	سلسلة بيانات صرف الدولار المعدلة
...
2008/01	66.843414	71.606135	71.512126	71.5591305
2008/02	66.614001	71.114782	71.70131	71.408046
2008/03	65.533082	71.529163	72.774952	72.1520575
2008/04	64.89049	70.466897	72.944083	71.70549
2008/05	63.335647	70.446315	72.281035	71.363675
2008/06	62.943543	70.22165	72.935835	71.5787425
2008/07	61.496581	69.104609	72.166386	70.6354975
2008/08	61.114134	69.143075	72.068746	70.6059105
2008/09	60.823413	68.491075	71.501447	69.996261
2008/10	62.111488	67.935595	71.490916	69.7132555
2008/11	67.795232	66.726472	72.131011	69.4287415
2008/12	70.693699	67.012717	72.220355	69.616536
...

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال الإكسل (Excel) و بالاعتماد على الإحصائيات

الشكل رقم 07: منحني تطور سعر صرف الدولار الأمريكي " السلسلة المعدلة" من 2000/05 إلى 2010/12.



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews.

2- اختبار الجذر الأحادي: إن أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وإلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، سنستعمل اختبار « ADF » للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية.

1- لوغاريتم سعر الصرف الأورو « LEURO »

$$\Delta LEURO = \rho \cdot LEURO_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \cdot \Delta LEURO_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\Delta LEURO = \rho \cdot LEURO_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \cdot \Delta LEURO_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\Delta LEURO = \rho \cdot LEURO_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \cdot \Delta LEURO_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

2-لوغاريتم رصيد الميزان التجاري «LBCD»

$$\begin{aligned}\Delta LBCD &= \rho.LBCD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j.\Delta LBCD_{t-j+1} + \xi_t \\ \Delta LBCD &= \rho.LBCD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j.\Delta LBCD_{t-j+1} + c + \xi_t \\ \Delta LBCD &= \rho.LBCD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j.\Delta LBCD_{t-j+1} + c + d + \xi_t\end{aligned}$$

3-لوغاريتم سعر صرف دولار «LUSD»

$$\begin{aligned}\Delta LUSD &= \rho.LUSD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j.\Delta LUSD_{t-j+1} + \xi_t \\ \Delta LUSD &= \rho.LUSD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j.\Delta LUSD_{t-j+1} + c + \xi_t \\ \Delta LUSD &= \rho.LUSD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j.\Delta LUSD_{t-j+1} + c + d + \xi_t\end{aligned}$$

حيث أن Δ هي تفاضل المتغيرة

اختبار ADF يركز على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \Phi_j = 1 \\ H_1 = \Phi_j < 1 \end{array} \right.$$

قبول الفرضية العدمية H_0 معناه وجود الجذر الأحادي، و منه السلسلة الزمنية غير مستقرة، بتقدير Φ_j في النماذج الثلاثة. فإننا نحصل على Φ_j التي تخضع لتوزيع ستودنت، فإذا كانت Φ_j القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت الجدولية، فإننا نقبل الفرضية H_0 . أي يوجد جذر أحادي.

2- و أما إذا كانت Φ_j أصغر من إحصائية ستودنت الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، و منه فإن السلسلة مستقرة.

سنقوم باختبار استقرارية سلسلة سعر صرف الأورو و سلسلة سعر صرف الدولار وسلسلة رصيد الميزان التجاري مقومة بالدولار الأمريكي.

باستعمال برنامج EViews، نتحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم (09): اختبار "ADF" من الدرجة صفر لجميع المتغيرات.

المتغيرات	درجة التأخير	القيم المحسوبة	الاحتمال	القيم الجدولية عند مستويات المعنوية		
				%1	%5	%10
LEURO	12	-2.234967	0.465 9	-4.033108	-3.446168	-3.148049
LUSD	12	-2.439463	0.357 7	-4.031899	-3.445590	-3.147710
LBCD	12	-2.985246	0.140 5	-4.032498	-3.445877	-3.147878

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج « EViews ».

بعد التأكد من أن النماذج الثلاثة تؤدي إلى نفس النتيجة اكتفينا بأخذ نتائج النموذج الثالث.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (09) درجة التأخير والتي حددت تلقائياً بالبرنامج وفق معيار Schwarz في مختلف مراحل الدراسة التطبيقية.

كما يظهر من خلال الجدول أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية 1%، 5%، و 10%. كما يظهر احتمال وجود الجذر الأحادي عند جميع هذه المستويات، ومنه يتم قبول الفرضية العدمية، و بالتالي كل المتغيرات المدروسة "سلسلة سعر صرف الدولار المعدلة، سلسلة سعر صرف الأورو المعدلة، سلسلة رصيد الميزان التجاري (المقومة بالدولار)" غير مستقرة، و لإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (10): اختبار ADF من الدرجة الأولى لجميع المتغيرات

المتغيرات	درجة التأخير	القيم المحسوبة	الاحتمال	القيم عند مستويات المعنوية		
				%1	%5	%10
Δ LEURO	12	-9.375386	0.000 0	-4.033108	-3.446168	-3.148049
Δ LUSD	12	-9.383580	0.000 0	-4.033108	-3.446168	-3.148049
Δ BCD	12	-12.18988	0.000 0	-4.033108	-3.446168	-3.148049

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج "EViews".

من خلال الجدول رقم (10) يتضح أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم و بالتالي يتم رفض الفرضية H_0 ، كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية 1%، 5%، و 10%. كما أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم عند جميع مستويات المعنوية، ومنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، و بالتالي كل المتغيرات المدروسة "سلسلة سعر صرف الدولار المعدلة، سلسلة سعر صرف الأورو المعدلة، سلسلة رصيد الميزان التجاري (المقومة بالدولار)" مستقرة.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لاختبار التكامل المتزامن بين تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لأورو و بالنسبة للدولار ورصيد الميزان التجاري.

اختبار التكامل المتزامن:

بما أن الشرط الأول للتكامل المشترك قد تحقق ، فإننا نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى .

إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة من الدرجة الصفر فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

1-1) اختبار استقرارية سلسلة البواقي:

بعد تطبيق برنامج EViews نحصل على نتائج الاختبار "ADF" لسلسلة البواقي و فيما يلي النتائج:

الجدول رقم(11): اختبار الاستقرارية لسلسلة البواقي من الدرجة صفر(الأورو):

القيم المحسوبة	الاحتمال	القيم عند مستويات المعنوية			درجة التأخير	
		%1	%5	%10		
-3.388152	0.0008	-2.583444	-1.943385	-1.615037	12	النموذج الأول
-3.372468	0.0138	-3.482879	-2.884477	-2.579080	12	النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج "EViews".

اكتفينا في الجدول رقم (11) بأخذ نتائج النموذجين الأول و الثاني، ويتضح من خلاله أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات المعنوية 5% و 10%.

وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي عدم وجود الجذر الأحادي، و نقبل الفرض البديل أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة الصفر.

و أخيرا نستنتج بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين سلسلة سعر صرف الأورو LEURO وسلسلة رصيد الميزان التجاري LBCE .

الجدول رقم (12) : اختبار الاستقرارية لسلسلة البواقي من الدرجة صفر (الدولار).

المتغيرات	درجة التأخير	القيم المحسوبة	الاحتمال	القيم عند مستويات المعنوية		
				%1	% 5	% 10
النموذج الأول	12	-3.559099	0.0005	-2.583444	-1.943385	-1.615037
النموذج الثاني	12	-3.543888	0.0083	-3.482879	-2.884477	-2.579080

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج "EVIEWS".

اكتفينا بأخذ نتائج النموذجين الأول و الثاني في الجدول رقم (12) و نلاحظ من خلاله أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% و 10%، و منه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة و عليه يمكن القول بأن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة الصفر.

و أخيرا نستنتج بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين سلسلة سعر صرف الدولار LUSD وسلسلة رصيد الميزان التجاري LBCD .

المطلب الثالث: اختبار العلاقات السببية ل: Granger

نقوم أولاً باختبار اتجاه العلاقة السببية باستعمال طريقة Granger بين متغيرة سعر صرف الأورو و متغيرة رصيد الميزان التجاري (بالأورو)، ثم نطبق أيضاً هذا الاختبار على سلسلة سعر صرف الدولار و رصيد الميزان التجاري لمعرفة أي منهما يؤثر على الآخر ، و من شروط اختبار السببية أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة و هو شرط محقق.

اختبار السببية يركز على النماذج التالية :

لتكن لدينا سلسلتين X و Y متكاملتان من نفس الدرجة:

$$\Delta(Y_t)_2 = \sum_{i=1}^p \phi_i \cdot \Delta(X_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta(X_t)_2 = \sum_{i=1}^p \psi_i \cdot \Delta(X_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta(Y_t)_2 = \sum_{i=1}^p \theta_i \cdot \Delta(Y_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^p \lambda_i \cdot \Delta(X_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (3)$$

$$\Delta(X_t)_2 = \sum_{i=1}^p \gamma_i \cdot \Delta(Y_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^p \Gamma_i \cdot \Delta(X_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (4)$$

$\Delta(\)_2$: التفاضل الثاني للمتغيرة ، P : عدد التأخرات

لاختبار العلاقة السببية (Granger) نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$$\left| \begin{array}{l} H_0 : \lambda_i = 0 \\ H_1 : \Gamma_i = 0 \end{array} \right.$$

فنكون أمام الحالات التالية:

*يكون المتغيرين (Y_t) و (X_t) مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.

*تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم قبول الفرضيتين H_0 ، H_1 معاً.

*إذا تم رفض H_0 وقبول H_1 نقول تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرين وتكون هذه العلاقة من تفاضل المتغير الأول (Y_t) إلى تفاضل المتغير الثاني (X_t) .

إذا كانت F-Statistique أكبر من إحصائية "Fisher" المجدولة نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت (F^*) المحسوبة أصغر من إحصائية "Fisher" الجدولية، نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية.

الجدول رقم 13: اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري.

الإحتمال Probability	F-statistic	عدد المشاهدات "Obs"	الفرضيات "Null-Hypothesis"
[0.4766]	0.74567	126	D(LBCE) لا يسبب D(LEURO)
[0.9167]	0.08708		D(LEURO) لا يسبب D(LBCE)

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews

✓ يتضح من خلال الجدول أن F المحسوبة أصغر من F الجدولية، بالاعتماد على جداول فيشر الإحصائية وجدنا F الجدولية = 3.84، و بالتالي نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين، وأيضاً الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي الفرضية العدمية مقبولة.

الجدول رقم 14: اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار و رصيد الميزان التجاري.

الاحتمال Probability	F-statistic	عدد المشاهدات "Obs"	الفرضيات "Null-Hypothesis"
[0.1255]	2.11148	126	D(LUSD) لا يسبب D(LBCD)
[0.4687]	0.76250		D(LUSD) لا يسبب D(LBCD)

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews

✓ يتضح من خلال الجدول أن F المحسوبة أصغر من F الجدولية، بالاعتماد على جداول فيشر الإحصائية تحصلنا على F الجدولية تساوي 3.84 ، و بالتالي نرفض الفرضية البديلة، و نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين، و أيضا الاحتمال أكبر من 0.05، و بالتالي الفرضية العدمية مقبولة.

خاتمة الفصل الرابع:

تطرقنا في هذا الفصل إلى استعراض السلاسل الزمنية، أدبيات التكامل المتزامن بما في ذلك مفهومه و شروطه و أيضا اختبارات التكامل المتزامن، و في الأخير مفاهيم حول نموذج تصحيح الخطأ و اختبارات السببية.

أما في الدراسة التطبيقية قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ، وتوصلنا إلى أنها مستقرة من نفس الدرجة و بالتالي تحقق أول شرط للتكامل المتزامن، و بعد ذلك قمنا باختبار استقرارية سلسلة البواقي من أجل التأكد من استقراريتها، و كانت النتيجة ايجابية أي أن سلسلة البواقي مستقرة و متكاملة من الدرجة الصفر، و هذا ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

ثم قمنا باختبار العلاقات السببية و اتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات.

الخاتمة العمة

الخاتمة العامة:

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

" عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي".

في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية تواجه الجزائر مشكلة في ميزانها التجاري، فقد حاولنا من خلال الدراسة البحث عن إجابة للإشكالية التي تدور حول مدى تأثير الميزان التجاري للجزائر بالتغيرات التي تحدث على مستوى سعر صرف الدولار و سعر صرف الأورو خاصة، و كون المشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي، وأغلب واردات الجزائر من منطقة الأورو. مما جعل الجزائر تتحدى و تواجه مشكلة الفرق بين قيمة العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو، فقمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول الصرف و سوق الصرف، وأيضا مفاهيم حول سعر الصرف بما في ذلك ماهية سعر الصرف، أسعار الصرف كيفية تحديدها و العوامل المؤثرة فيها وخصائصها، بالإضافة إلى سياسات سعر الصرف بما في ذلك سياسة التخفيض، سياسة التعويم و سياسة الرقابة على الصرف، وفي الأخير إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.

الفصل الثاني:

استعرضنا في هذا الفصل بداية خصائص الاقتصاد الجزائري ثم تطور سعر الصرف في الجزائر ، وأيضا تعرضنا إلى نظام الرقابة على الصرف و سعر الصرف الموازي في الجزائر، و تم توضيح أسباب اختلال الدينار الجزائري، و تناولنا اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار إصلاح نظام الصرف، و في الأخير تضمن هذا الفصل علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري .

الفصل الثالث:

هذا الفصل بعنوان الاقتصاد الجزائري بين تدهور الدولار و تحديات الأورو، و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، أولها تضمن الدولار الأمريكي و الأورو في الاقتصاد العالمي من حيث النشأة و التطور التاريخي ، و المبحث الثاني حول الصراع و السيطرة على النظام النقدي الدولي ، و أيضا مظاهر الصراع و التنافس بين العملتين ، وثالث مبحث تحدثنا فيه عن تأثير كل من العملتين على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري.

الفصل الرابع:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم حول السلاسل الزمنية، اختبارات الاستقرارية وأدبيات التكامل المتزامن ، نماذج تصحيح الخطأ و اختبارات السببية ، و دراسة قياسية مكونة من جزأين: الجزء الأول تناولنا فيه اختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري، و الجزء الثاني اختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الدولار و رصيد الميزان التجاري. بالإضافة إلى إجراء اختبار العلاقات السببية.

اختبار الفرضيات:

* بالنسبة للفرضيتين الأولى و الثانية و اللتان تتصان على أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري هي فرضيات صحيحة فلقد أثبتت الدراسة التي قمنا بها وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

* توصلنا من خلال الدراسة إلى أن الفرضية الثانية غير صحيحة، بمعنى أنه لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو، و الدولار الأمريكي و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

* بالنسبة للفرضية الرابعة و التي تعتبر تنويع الاقتصاد حل أنسب في مواجهة مشكلة فوارق العملات صحة هذه الفرضية نسبيا ، فمن خلال الدراسة لاحظنا بأن صادرات الجزائر تركز على منتج وحيد ألا و هو البترول و بالتالي فهي تتأثر بالصددمات التي يشهدها سوق النفط ، ومنه فتدعيم و ترقية مختلف القطاعات الأخرى أي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات. وأيضا بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها و ذلك بتشجيع الصناعة المحلية و ترقية القطاع الخاص، و تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نتائج البحث:

* توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار، و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

* لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

* انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة و أنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

* إن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط يذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية حيث أن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار. و يتمثل الأثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبيا.

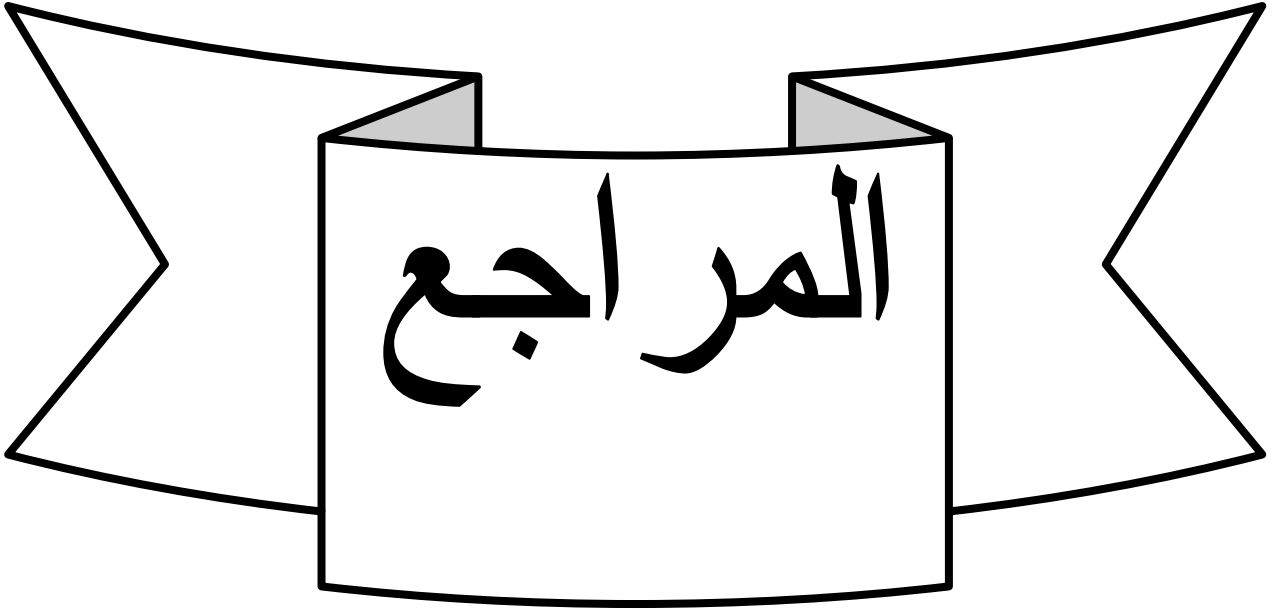
* اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه.

*تنويع الاقتصاد يعتبر أنسب حل لمشكلة فوارق العملات ، فتصدير سلع متنوعة بدلا من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات مختلفة ، و أيضا يوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات، وذلك لأن الإنتاج المحلي و المتنوع بتكنولوجيا حديثة و جودة عالية يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات ، و يقلل من نسبة الواردات ، و يرفع من نسبة الصادرات.

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال نتائج البحث يمكننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات نذكرها فيما يلي:

- ✓ أن يقوم أصحاب القرار الاقتصادي في الدول النفطية بتحرير عملات هذه الدول من الارتباط بالدولار، ثم يعاد تقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية المستقرة، حيث يتم اختيارها حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول، و بنفس نسب التبادل التجاري.
- ✓ انتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار.
- ✓ ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل و ذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.
- ✓ استغلال التدفقات المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لتحقيق تنمية اقتصادية.
- ✓ الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب بهدف تشجيع و زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.



قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- بسام الحجار، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- 2- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 3- زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية مطابع الأمل، بيروت.
- 4- محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 5- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008.
- 6- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 7- محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 8- مدني بن شهرة، "سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية"، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2008.
- 9- صائب جواد ابراهيم جواد، وليد اسماعيل سيفو، فيصل مفتاح شلوف، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

- 10- مكيد علي، "الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
- 11- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 12- حسين بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- 13- محمد صالح تركي القرشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- 14- مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998.
- 15- مغاوري شلبي علي، "اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم"، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000.
- 16- صلاح الدين حسن السيسي، "الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة(اليورو)"، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 18- فريد راغب النجار، "اليورو العملة الأوروبية الموحدة، الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 19- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004 .

20- كامل بكري، " الاقتصاد الدولي-التجارة و التمويل"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003.

21- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،"أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

المنكرات:

1- بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، جامعة شلف، 2004-2005.

2- جديدين لحسن، "تسير خطر سعر الصرف"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2004.

3- علي حمزة، "فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001-2002.

4- بولويز عبد الوافي، "تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة)، جامعة مستغانم، 2010.

5- موري سمية، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية -دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات-مالية دولية- غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010.

6- بن مصطفى عبد القادر، " إدارة سعر الصرف و نظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010.

7- سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة قصدي مبراح، ورقلة، 2006.

8- بن قدور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي-دراسة حالة الجزائر-"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2005.

مقالات ، مجلات و ملتقيات:

1- العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23/نوفمبر/2003.

2- بن بوزيان محمد، زيان الطاهر، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع المغرب و تونس"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21/22 ماي 2002.

3- خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، ماي 2005.

4- بلقاسم مصطفى، أبو شعور راضية، "تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات"، جامعة حسبية بن بو علي - شلف، 14-15 ديسمبر 2004، الجزائر.

5- بربري محمد أمين، "مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة شلف، الجزائر، 2010.

6- شعيب بونوة، خياط رحيمة ، "سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية الدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة شلف، ماي 2011 .

7- الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول، 2009.

8- سلمان ناصر، "اليورو و آثاره على الاقتصاد الجزائري"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "اليورو و اقتصاديات الدول العربية ، فرص و تحديات"، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير ، جامعة الأغواط، أيام 18،19،20، أبريل 2005.

9- محمد شريف بشير، "أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي"،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1CFF3497-B4AA-4C6A-81FD-0B3E2ECCE00A.htm>

10- صلاح الصيفي، "انخفاض الدولار و تأثيره على الاقتصاد الدولي"، مجلة أقلام الثقافية، 10-12-2007، المصدر:

<http://www.aklaam.net/forum/showthread.php?t=17802>

11- شريط عابد، "تقييم أثر استخدام العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الدولي والعربي"، جامعة تيارت، 22/10/2010، المصدر:

http://arab-eu.blogspot.com/2010/10/blog-post_22.html.

12- أكسل بير توتش-سامويلز وبارمشوار راملوغان، "اليورو: الأكثر عالمية دائما"، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 44، مارس 2007، ص 47 .

13-نزار قنوع، نبيل علي، شادي شهيلة، " صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد02، 2007.

14-مقبل صالح أحمد الذكير ، " مستقبل الدولار الأمريكي"، المجلة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 5990، 6مارس 2010.

15-مازن ادم، « تدهور أسعار الدولار الأمريكي-الأسباب و الآثار المترتبة عليه"، مجلة المسلح، مجلة شهرية، 2011، المصدر:

<http://www.almusallh.ly/component/content/article/8-2009-04-16-01-01-04/11-2009-04-18-18-45-11.html>

16-عابد العبدلي، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 24، المصدر: www.dbrid.net/paper4.pdf

17-ممدوح الولي، " آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي"، المعرفة، 2007/10/28، المصدر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995C1CFE-069D-4D50-8878-C90CDE734DCE.htm>

18- غسان عبد الهادي إبراهيم، " متى تتحرر الدول النفطية من عقد الارتباط بالدولار"، الحوار المتمدن، العدد 1316، 2005/09/13، المصدر:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45419>

19- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، " آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27، جوان 2007.

20- ليث آفلو، "تراجع قيمة الدولار قد تؤثر في الاقتصاد الجزائري"، مغربية ، الجزائر، 2007/11/25، المصدر:

<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/11/25/feature-01>

21-مغوري شلبي علي ، "هل انتهى عهد سيادة الدولار"، الأهرام الرقمي، 1/يوليو 2009، المصدر:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95983&eid=312>

22-ف.ه، "الاقتصاد الجزائري متأثر بتذبذب سوق النقد الدولي"، أخبار اليوم، 2011/01/15، المصدر:

<http://www.akhbareyoum-dz.com/ar>

23-محمد أبو حسبو،"ما هو مستقبل الدولار في ظل منافسة اليورو-وحدة حقوق السحب الخاصة"؟"، الشرق الأوسط ،جريدة العرب الدولية،5/يوليو 2009، العدد 11177.

عناوين إلكترونية :

1-<http://etudiantdz.net/vb/t19097.html>.

2-<http://forum.arjwan.com/t118986.html>.

3-<http://www.univ-fisdis.com/t3348-topic> .

4-<http://www.latribune.fr/bourse/devises/fiches-techniques/20081114trib000310269/fiche-technique-n10--les-liens-entre-balance-commerciale-et-taux-de-change.html>.

5-<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=74155>.

6-<http://ta3lime.com/montada/showthread.php?t=6082>.

7-<http://www.startimes.com/f.aspx?t=14229910>.

8-<http://www.drabid.net/econmetriclec1.htm>.

- 9-http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1428/165365_1.pdf.
- 10-http://www.drabid.net/view_pages.php?do=view&ids=22.
- 11-http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_7841.html.
- 12-<http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=20351>.
- 13-<http://www.nbe.com.eg/pdf/chos7/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1.pdf>.
- 14-<http://www.alhandasa.net/forum/showthread.php?t=57074>.
- 15-<http://somame.maktoobblog.com/835292/%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/>.
- 16-<http://www.startimes.com/f.aspx?t=8700111>.
- 17-<http://www.islammemo.cc/culture-and-economy/2011/07/20/130097.html>.
- 18-http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_details&gid=81.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1-اللغة الفرنسية:

الكتب:

- 1-Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes, « Econométrie », Bréal éditions, paris, 2004.
- 2-Éric DOR, « Économétrie », Pearson Education, France, 2004.
- 3- Régis Bourbonnais, « Économétrie », 5 édition, Dunod, paris, 2004.
- 4-Catherine Benjamin, Isabelle Cadoret, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy, « Économétrie appliquée: méthodes, applications, corrigés », 1 édition, De Boeck & larcier s.a, 2004.

5-Gérard Marie Henry, « Dollar : la monnaie internationale », Studyrama, France ; 2004.

6-Dominick Salvatore, « Économie internationale », 1^{er} Edition, De Boek s.a Bruxelles, 2008.

7-Serge d' Agostino, Marc Montoussé, Alain Chaffel, Jean-Marc Huart, « 100 fiches pour comprendre la mondialisation », Editions Bréal, 2006.

مقالات و مجلات:

1-Meziane Rabhi, « L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière » ,in Quotidien Liberté, 7 août 2008.

2-Amnay Idir, « Dette extérieure algérienne 440 millions de dollars », in Quotidien elwatan, 01/10/2010.

3- Abderrahmane Mebtoul, « [Le dérapage du dollar et son impact sur l'économie algérienne](#) », in Quotidien elkhbar, 8 Août 2009.

عناوين إلكترونية:

1-<http://hogra.centerblog.net/6582739-dette-exterieure-algerienne-440-millions-de-dollars>.

2-<http://www.forexys.fr/balance-commerciale.html>.

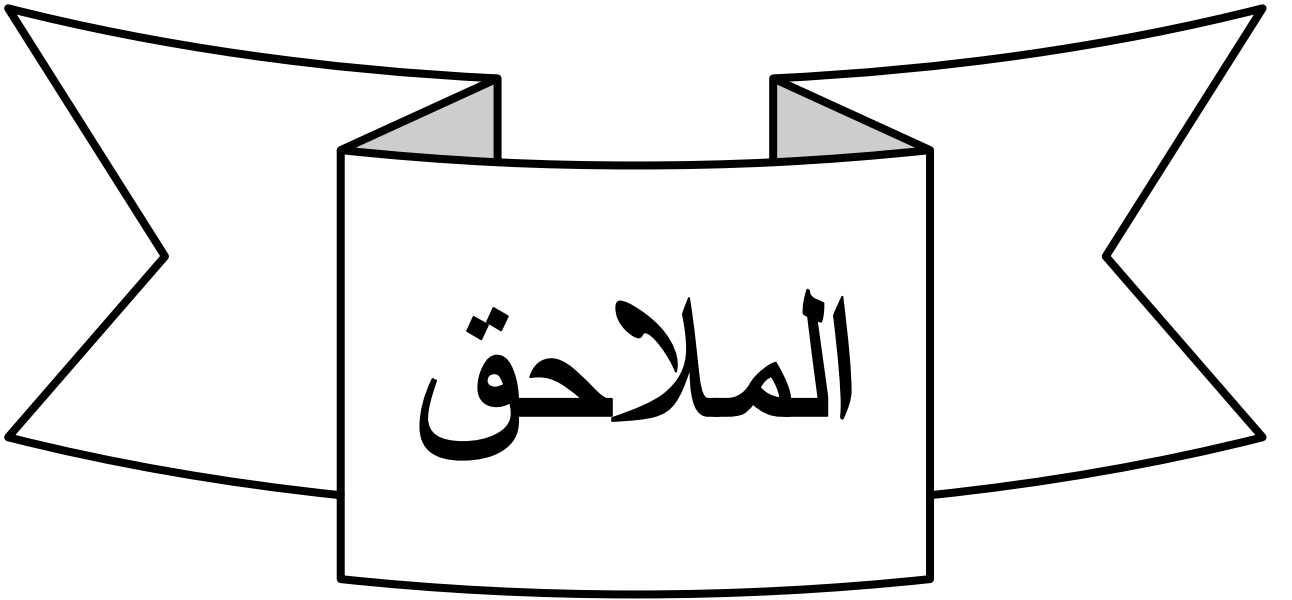
3-<http://samos.univ-paris1.fr/archives/membres/perraudin/ST/resumechap2.pdf>.

4 -<http://helene-hamisultane.voila.net/travaux/MCE.pdf>.

عناوين إلكترونية باللغة الانجليزية:

1-<http://economics.about.com/cs/economicsglossary/g/augmented.htm>.

2-http://ses.library.usyd.edu.au/bitstream/2123/4072/1/Thesis_Schmidt.pdf.



الملحق رقم 01: جداول إحصائيات الميزان التجاري لبعض الأشهر من 2000 إلى 2010

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION إحصائيات ماي 2000

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	182 990 160	664 543 219	24.37	1 074 459	614 055	0.06	- 181 915 701
Biens d'Équipement.Agric.	5 943 570	926 968	0.79	5 611 392	1 079 460	0.29	- 332 178
Biens d'Équipement.Indus.	259 398 617	46 799 499	34.54	6 598 556	143 343	0.34	- 252 800 061
Biens de Consommation	124 196 637	34 546 232	16.54	759 113	185 720	0.04	- 123 437 524
Demi Produits	133 603 400	281 846 566	17.79	51 557 332	205 351 045	2.65	- 82 046 068
Énergie & Lubrifiants	7 181 102	82 832 673	0.96	1 878 364 265	7 820 163 800	96.42	+ 1 871 183 163
Produits Bruts	37 720 224	107 963 227	5.02	4 183 279	10 417 770	0.21	- 33 536 945
Total général	751 033 710	1 219 458 384	100	1 948 148 396	8 037 955 193	100	+ 1 197 114 686

ديسمبر 2000

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	199 422 398	683 474 063	27.71	5 032 697	2 903 073	0.21	- 194 389 701
Biens d'Équipement.Agric.	6 640 792	2 112 787	0.92	13 968	7 045	0	- 6 626 824
Biens d'Équipement.Indus.	239 281 120	33 237 441	33.25	6 018 456	871 413	0.25	- 233 262 664
Biens de Consommation	97 229 974	29 745 113	13.51	726 755	113 783	0.03	- 96 503 219
Demi Produits	139 353 668	357 270 796	19.37	46 896 241	158 974 643	1.96	- 92 457 427
Énergie & Lubrifiants	11 326 768	73 474 911	1.57	2 326 089 018	7 682 480 942	97.27	+ 2 314 762 250

Produits Bruts	26 298 049	76 271 099	3.65	6 696 094	11 481 840	0.28	- 19 601 955
Total général	719 552 769	1 255 586 210	100	2 391 473 229	7 856 832 739	100	+ 1 671 920 460

إحصائيات 2001

جانفي 2001

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION							
G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	221 309 159	811 220 982	25.54	1 524 092	1 294 167	0.17	- 219 785 067
Biens d'Equipement.Agric.	8 686 401	2 166 431	1	3 707 755	782 325	0.4	- 4 978 646
Biens d'Equipement.Indus.	300 502 235	34 821 210	34.67	4 372 924	854 050	0.47	- 296 129 311
Biens de Consommation	106 277 258	31 221 464	12.26	3 609 625	5 100 869	0.39	- 102 667 633
Demi Produits	169 754 550	402 801 071	19.59	42 829 916	139 520 192	4.64	- 126 924 634
Energie & Lubrifiants	11 771 546	128 697 683	1.36	864 771 194	2 705 485 860	93.7	+ 852 999 648
Produits Bruts	48 374 337	130 241 578	5.58	2 121 460	12 910 906	0.23	- 46 252 877
Total général	866 675 486	1 541 170 419	100	922 936 966	2 865 948 369	100	+ 56 261 480

ديسمبر 2001

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	186 461 707	792 160 099	22.72	2 478 162	2 085 758	0.12	- 183 983 545
Biens d'Equipement.Agric.	9 921 808	2 067 114	1.21	3	1	0	- 9 921 805
Biens d'Equipement.Indus.	288 268 731	46 012 652	35.12	9 953 460	3 453 520	0.47	- 278 315 271
Biens de Consommation	131 263 477	38 184 535	15.99	753 785	263 803	0.04	- 130 509 692

Demi Produits	153 131 797	388 570 675	18.66	45 417 455	262 871 613	2.13	- 107 714 342
Energie & Lubrifiants	5 593 331	61 587 608	0.68	2 067 522 326	10 622 363 248	97.16	+ 2 061 928 995
Produits Bruts	46 200 661	176 862 945	5.63	1 915 382	5 553 009	0.09	- 44 285 279
Total général	820 841 512	1 505 445 628	100	2 128 040 573	10 896 590 952	100	+ 1 307 199 061

إحصائيات 2002

جانفي 2002

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	208 312 401	751 151 034	22	1 304 071	1 151 497	0.1	- 207 008 330
Biens d'Equipement.Agric.	13 820 969	2 403 638	1.46	2 684 393	532 788	0.21	- 11 136 576
Biens d'Equipement.Indus.	340 825 518	51 835 440	35.99	4 934 470	1 787 688	0.38	- 335 891 048
Biens de Consommation	139 290 734	46 263 249	14.71	4 262 969	5 396 382	0.33	- 135 027 765
Demi Produits	193 898 563	417 576 265	20.47	31 774 644	185 060 865	2.46	- 162 123 919
Energie & Lubrifiants	4 621 256	29 897 963	0.49	1 242 386 911	6 186 039 872	96.36	+ 1 237 765 655
Produits Bruts	46 269 579	105 200 326	4.89	1 918 229	2 273 215	0.15	- 44 351 350
Total général	947 039 020	1 404 327 915	100	1 289 265 687	6 382 242 307	100	+ 342 226 667

ديسمبر 2002

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	285 759 197	1 132 853 420	24.8	4 427 587	4 562 127	0.21	- 281 331 610
Biens d'Equipement.Agric.	13 282 966	2 383 238	1.15	4 248 259	488 740	0.2	- 9 034 707
Biens	432 425 764	75 095 273	37.54	2 647 978	695 561	0.12	- 429 777 786

d'Equipement.Indus.							
Biens de Consommation	158 743 717	55 992 476	13.78	3 352 071	1 909 361	0.16	- 155 391 646
Demi Produits	199 935 624	396 677 602	17.36	48 220 312	198 967 999	2.26	- 151 715 312
Energie & Lubrifiants	19 300 280	188 460 880	1.68	2 074 427 222	7 933 011 608	97.05	+ 2 055 126 942
Produits Bruts	42 577 665	95 187 042	3.7	250 304	152 262	0.01	- 42 327 361
Total général	1 152 025 213	1 946 649 931	100	2 137 573 733	8 139 787 658	100	+ 985 548 520

إحصائيات 2003

جانفي 2003

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	220 159 205	899 546 657	21.74	2 233 702	1 655 033	0.1	- 217 925 503
Biens d'Equipement.Agric.	14 829 622	1 786 748	1.46	0	0	0	- 14 829 622
Biens d'Equipement.Indus.	396 174 552	70 865 767	39.13	785 742	732 768	0.04	- 395 388 810
Biens de Consommation	173 911 303	51 092 428	17.18	900 884	303 770	0.04	- 173 010 419
Demi Produits	159 659 939	342 656 742	15.77	26 932 312	113 641 593	1.25	- 132 727 627
Energie & Lubrifiants	1 715 452	5 786 549	0.17	2 118 953 553	6 409 299 316	98.26	+ 2 117 238 101
Produits Bruts	46 121 393	180 242 289	4.55	6 733 550	38 076 100	0.31	- 39 387 843
Total général	1 012 571 466	1 551 977 180	100	2 156 539 743	6 563 708 580	100	+ 1 143 968 277

ديسمبر 2003

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur	Poids (Kg)	Part	Valeur	Poids (Kg)	Part	Valeur

	(USD)			(USD)			(USD)
Alimentation	235 553 923	536 939 122	19.8	8 834 760	3 073 375	0.5	- 226 719 163
Biens d'Equipement.Agric.	6 929 014	1 898 095	0.58	0	0	0	- 6 929 014
Biens d'Equipement.Indus.	468 718 276	67 442 338	39.4	2 005 630	164 080	0.11	- 466 712 646
Biens de Consommation	173 135 687	53 711 384	14.55	4 705 727	2 433 275	0.26	- 168 429 960
Demi Produits	231 862 003	434 908 212	19.49	59 002 017	179 360 277	3.32	- 172 859 986
Energie & Lubrifiants	3 542 378	10 234 133	0.3	1 696 717 788	6 823 283 224	95.53	+ 1 693 175 410
Produits Bruts	69 995 220	251 182 726	5.88	4 912 597	40 208 542	0.28	- 65 082 623
Total général	1 189 736 501	1 356 316 010	100	1 776 178 519	7 048 522 773	100	+ 586 442 018

إحصائيات 2004

جانفي 2004

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION							
G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	215 229 155	455 779 777	17.89	63 049 692	8 273 362	2.31	- 152 179 463
Biens d'Equipement.Agric.	10 491 429	1 872 403	0.87	12 353	2 639	0	- 10 479 076
Biens d'Equipement.Indus.	461 267 675	62 682 947	38.33	5 571 632	1 442 957	0.2	- 455 696 043
Biens de Consommation	216 530 783	56 948 915	17.99	815 884	116 023	0.03	- 215 714 899
Demi Produits	236 572 380	541 063 505	19.66	51 508 920	180 777 483	1.89	- 185 063 460
Energie & Lubrifiants	12 430 251	69 743 580	1.03	2 595 945 563	9 762 754 100	95.28	+ 2 583 515 312
Produits Bruts	50 878 081	136 982 788	4.23	7 564 549	52 330 450	0.28	- 43 313 532
Total général	1 203 399 754	1 325 073 915	100	2 724 468 593	10 005 697 014	100	+ 1 521 068 839

ديسمبر 2004

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	400 486 759	1 167 294 326	23.59	10 305 624	5 824 770	0.44	- 390 181 135
Biens d'Equipement.Agric.	16 099 436	1 965 670	0.95	0	0	0	- 16 099 436
Biens d'Equipement.Indus.	682 472 847	90 594 316	40.2	5 167 512	1 196 606	0.22	- 677 305 335
Biens de Consommation	202 462 414	53 445 080	11.92	1 906 018	486 084	0.08	- 200 556 396
Demi Produits	314 076 134	347 824 902	18.5	47 930 160	169 798 640	2.06	- 266 145 974
Energie & Lubrifiants	16 648 529	114 345 787	0.98	2 250 719 681	7 429 516 348	96.8	+ 2 234 071 152
Produits Bruts	65 617 987	194 553 620	3.86	9 098 825	45 246 506	0.39	- 56 519 162
Total général	1 697 864 106	1 970 023 701	100	2 325 127 820	7 652 068 954	100	+ 627 263 714

إحصائيات 2005

جانفي 2005

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	259 666 946	744 813 349	15.53	6 339 189	10 893 148	0.21	- 253 327 757
Biens d'Equipement.Agric.	16 671 995	2 563 053	1	0	0	0	- 16 671 995
Biens d'Equipement.Indus.	716 272 186	90 473 381	42.83	5 578 723	3 530 599	0.18	- 710 693 463
Biens de Consommation	222 633 246	60 560 095	13.31	784 008	513 333	0.03	- 221 849 238
Demi Produits	379 048 815	465 521 812	22.67	54 207 684	188 271 465	1.76	- 324 841 131
Energie & Lubrifiants	19 955 539	105 354 417	1.19	3 007 767 248	7 994 755 768	97.51	+ 2 987 811 709
Produits Bruts	58 130 545	157 428 038	3.48	9 881 935	60 158 223	0.32	- 48 248 610

Total général	1 672 379 272	1 626 714 145	100	3 084 558 787	8 258 122 536	100	+ 1 412 179 515
----------------------	--------------------------	--------------------------	------------	--------------------------	--------------------------	------------	----------------------------

ديسمبر 2005

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	283 584 688	991 186 346	18.58	6 482 702	4 954 185	0.16	- 277 101 986
Biens d'Equipement.Agric.	7 940 942	1 425 014	0.52	27 880	5 145	0	- 7 913 062
Biens d'Equipement.Indus.	559 526 698	72 611 370	36.65	2 751 834	1 486 735	0.07	- 556 774 864
Biens de Consommation	262 728 283	68 498 091	17.21	1 988 978	625 383	0.05	- 260 739 305
Demi Produits	340 948 292	378 004 884	22.34	62 406 140	134 700 366	1.55	- 278 542 152
Energie & Lubrifiants	14 924 119	74 235 545	0.98	3 948 283 155	6 562 732 522	97.95	+ 3 933 359 036
Produits Bruts	56 833 584	179 993 832	3.72	9 048 193	48 699 185	0.22	- 47 785 391
Total général	1 526 486 606	1 765 955 082	100	4 030 988 882	6 753 203 521	100	+ 2 504 502 276

إحصائيات 2006

جانفي 2006

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	417 258 587	1 227 826 860	22.46	7 368 761	8 966 813	0.12	- 409 889 826
Biens d'Equipement.Agric.	11 155 908	1 758 724	0.6	0	0	0	- 11 155 908
Biens d'Equipement.Indus.	740 213 327	113 020 901	39.84	1 126 602	177 690	0.02	- 739 086 725
Biens de Consommation	221 277 387	43 410 165	11.91	679 075	339 354	0.01	- 220 598 312
Demi Produits	381 456 747	477 076 436	20.53	59 440 085	144 100 588	0.93	- 322 016 662
Energie & Lubrifiants	23 322 603	101 970	1.26	6 314 279	10 011 727	98.79	+ 6 290 957

		487		905	032		302
Produits Bruts	63 214 012	204 554 944	3.4	8 963 380	46 815 965	0.14	- 54 250 632
Total général	1 857 898 571	2 169 618 517	100	6 391 857 808	10 212 127 442	100	+ 4 533 959 237

ديسمبر 2006

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	328 356 447	3 707 540 001	18.82	7 712 550	9 587 471	0.14	- 320 643 897
Biens d'Equipement.Agric.	5 132 494	1 269 963	0.29	139 310	82 620	0	- 4 993 184
Biens d'Equipement.Indus.	618 288 449	110 391 949	35.43	5 062 505	4 387 084	0.09	- 613 225 944
Biens de Consommation	266 425 321	65 678 331	15.27	2 676 741	890 284	0.05	- 263 748 580
Demi Produits	434 989 686	488 487 532	24.93	96 275 088	115 397 924	1.79	- 338 714 598
Energie & Lubrifiants	20 864 059	87 872 074	1.2	5 254 257 125	7 825 992 177	97.57	+ 5 233 393 066
Produits Bruts	70 836 783	155 580 887	4.06	19 239 706	224 824 386	0.36	- 51 597 077
Total général	1 744 893 239	4 616 820 737	100	5 385 363 025	8 181 161 946	100	+ 3 640 469 786

إحصائيات 2007

جانفي 2007

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	515 651 418	1 192 026 502	23.17	7 404 306	9 495 786	0.13	- 508 247 112
Biens d'Equipement.Agric.	15 003 588	2 403 834	0.67	26 609	429	0	- 14 976 979
Biens d'Equipement.Indus.	739 606 800	128 477 716	33.23	3 909 621	581 969	0.07	- 735 697 179
Biens de Consommation	260 662 458	81 327 398	11.71	3 186 058	482 748	0.06	- 257 476 400
Demi Produits	590 043 447	504 123	26.51	80 947 458	147 061	1.43	- 509 095 989

		929			113		
Energie & Lubrifiants	10 919 404	33 683 123	0.49	5 556 602 078	9 476 665 092	98.09	+ 5 545 682 674
Produits Bruts	93 942 671	266 232 376	4.22	12 767 298	138 008 186	0.23	- 81 175 373
Total général	2 225 829 786	2 208 274 878	100	5 664 843 428	9 772 295 323	100	+ 3 439 013 642

ديسمبر 2007

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	561 197 183	1 048 964 919	21.67	7 157 437	6 823 444	0.13	- 554 039 746
Biens d'Equipement.Agric.	12 091 929	2 326 926	0.47	27 916	628	0	- 12 064 013
Biens d'Equipement.Indus.	867 809 085	116 046 271	33.52	4 366 616	2 542 131	0.08	- 863 442 469
Biens de Consommation	373 500 318	93 823 215	14.42	1 597 020	510 984	0.03	- 371 903 298
Demi Produits	584 117 815	454 840 645	22.56	121 029 169	194 856 817	2.14	- 463 088 646
Energie & Lubrifiants	36 628 306	73 489 221	1.41	5 502 701 213	14 454 436 383	97.29	+ 5 466 072 907
Produits Bruts	153 925 640	268 771 993	5.94	19 306 643	260 405 466	0.34	- 134 618 997
Total général	2 589 270 276	2 058 263 190	100	5 656 186 014	14 919 575 853	100	+ 3 066 915 738

إحصائيات 2008

جانفي 2008

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION							
G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	609 574 766	962 634 266	21.64	9 302 384	9 530 492	0.17	- 600 272 382
Biens d'Equipement.Agric.	11 998 764	1 862 918	0.43	183 876	15 095	0	- 11 814 888
Biens	1 193 396	133 218	42.37	3 563 590	662 499	0.07	- 1 189 833 323

d'Equipement.Indus.	913	033					
Biens de Consommation	310 170 705	89 434 530	11.01	1 328 411	127 300	0.02	- 308 842 294
Demi Produits	558 620 445	485 055 499	19.83	125 293 761	180 876 380	2.33	- 433 326 684
Energie & Lubrifiants	36 186 729	143 175 014	1.28	5 202 429 265	6 094 486 048	96.91	+ 5 166 242 536
Produits Bruts	96 525 202	157 372 757	3.43	26 248 397	247 144 944	0.49	- 70 276 805
Total général	2 816 473 524	1 972 753 017	100	5 368 349 684	6 532 842 758	100	+ 2 551 876 160

ديسمبر 2008

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	570 878 266	1 015 916 380	16.68	9 094 879	9 642 275	0.15	- 561 783 387
Biens d'Equipement.Agric.	8 996 915	1 504 487	0.26	37 072	588	0	- 8 959 843
Biens d'Equipement.Indus.	1 423 817 749	193 637 565	41.59	3 732 852	564 731	0.06	- 1 420 084 897
Biens de Consommation	404 627 182	91 690 628	11.82	1 974 498	160 643	0.03	- 402 652 684
Demi Produits	873 292 902	804 927 080	25.51	54 574 825	167 654 687	0.93	- 818 718 077
Energie & Lubrifiants	38 527 816	105 503 483	1.13	5 797 797 921	10 277 214 149	98.57	+ 5 759 270 105
Produits Bruts	103 146 403	203 779 792	3.01	14 618 220	99 626 573	0.25	- 88 528 183
Total général	3 423 287 233	2 416 959 415	100	5 881 830 267	10 554 863 646	100	+ 2 458 543 034

إحصائيات 2009

جانفي 2009

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	641 246 386	1 072 022 191	19.84	9 147 352	13 649 429	0.3	- 632 099 034

Biens d'Equipement.Agric.	14 046 289	2 178 968	0.43	15 135	2 300	0	- 14 031 154
Biens d'Equipement.Indus.	1 420 134 833	165 221 616	43.94	3 999 258	679 368	0.13	- 1 416 135 575
Biens de Consommation	366 938 973	89 494 315	11.35	2 445 201	220 627	0.08	- 364 493 772
Demi Produits	687 168 558	661 612 703	21.26	40 602 660	139 631 315	1.33	- 646 565 898
Energie & Lubrifiants	21 900 577	53 683 990	0.68	2 979 555 430	6 009 926 609	97.53	+ 2 957 654 853
Produits Bruts	80 843 408	140 728 159	2.5	19 123 306	168 818 943	0.63	- 61 720 102
Total général	3 232 279 024	2 184 941 942	100	3 054 888 342	6 332 928 591	100	- 177 390 682

ديسمبر 2009

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	496 078 478	955 208 656	14.01	6 901 098	13 931 276	0.13	- 489 177 380
Biens d'Equipement.Agric.	22 160 331	3 382 126	0.63	0	0	0	- 22 160 331
Biens d'Equipement.Indus.	1 460 527 913	149 397 919	41.23	2 429 138	334 752	0.05	- 1 458 098 775
Biens de Consommation	559 584 681	103 365 289	15.8	4 210 705	1 813 822	0.08	- 555 373 976
Demi Produits	823 977 588	677 008 079	23.26	62 796 467	170 426 488	1.2	- 761 181 121
Energie & Lubrifiants	60 730 427	110 224 552	1.71	5 130 621 311	7 700 484 046	98.3	+ 5 069 890 884
Produits Bruts	118 964 336	225 862 314	3.36	12 206 499	170 362 827	0.23	- 106 757 837
Total général	3 542 023 754	2 224 448 935	100	5 219 165 218	8 057 353 211	100	+ 1 677 141 464

إحصائيات 2010

BALANCE PAR GROUPE D'UTILISATION 2010 جانفي

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)

Alimentation	569 447 055	1 151 679 446	18.82	11 434 164	13 159 976	0.22	- 558 012 891
Biens d'Equipement.Agric.	25 842 155	3 494 748	0.85	88 611	3 578	0	- 25 753 544
Biens d'Equipement.Indus.	1 193 955 486	140 355 085	39.46	2 198 367	386 918	0.04	- 1 191 757 119
Biens de Consommation	288 999 796	113 723 974	9.55	2 545 714	1 245 475	0.05	- 286 454 082
Demi Produits	759 105 972	595 547 868	25.09	105 833 857	190 457 329	2	- 653 272 115
Energie & Lubrifiants	96 250 763	193 698 769	3.18	5 155 253 991	7 798 620 168	97.51	+ 5 059 003 228
Produits Bruts	92 197 389	276 895 672	3.05	9 416 721	117 465 141	0.18	- 82 780 668
Total général	3 025 798 616	2 475 395 562	100	5 286 771 425	8 121 338 585	100	+ 2 260 972 809

ديسمبر 2010

G.U.	Importations			Exportations			Balance
	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)	Poids (Kg)	Part	Valeur (USD)
Alimentation	606 473 322	958 173 416	15.34	21 555 919	27 486 528	0.49	- 584 917 403
Biens d'Equipement.Agric.	37 768 425	4 730 027	0.96	321	1	0	- 37 768 104
Biens d'Equipement.Indus.	1 882 827 978	151 231 741	47.61	4 115 127	214 200	0.09	- 1 878 712 851
Biens de Consommation	461 779 351	112 205 802	11.68	2 459 329	515 982	0.06	- 459 320 022
Demi Produits	770 350 092	681 250 379	19.48	92 386 843	117 982 459	2.1	- 677 963 249
Energie & Lubrifiants	50 076 638	93 783 068	1.27	4 266 452 614	30 959 984 101	97.09	+ 4 216 375 976
Produits Bruts	145 282 910	220 717 696	3.67	7 309 082	81 377 325	0.17	- 137 973 828
Total général	3 954 558 716	2 222 092 129	100	4 394 279 235	31 187 560 596	100	+ 439 720 519

المصدر: <http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

الملحق رقم 02: إحصائيات سعر صرف الأورو من ماي 2000 إلى ديسمبر 2010

Mois	Moyenne EUR/DZD=	Min EUR/DZD=	Max EUR/DZD=
00-ماي	71.8535	71.8535	71.8535
00-جوان	72.600503	71.9862	73.322
00-جويليه	72.42441	71.637	72.9008
00-أوت	71.428887	70.575	72.2111
00-سبتمبر	70.21602	69.4708	71.5922
00-أكتوبر	69.73309	67.5878	71.0828
00-نوفمبر	68.350973	67.5129	69.3911
00-ديسمبر	69.873861	68.9991	71.5308
01-جانفي	71.067519	69.9552	72.0384
01-فيفري	71.131696	69.7991	72.4908
01-مارس	70.709003	68.7687	72.1348
01-أفريل	69.92524	68.7687	71.095
01-مي	70.221926	68.7378	71.2022
01-جوان	69.508857	67.737	70.5129
01-جويلية	69.866606	68.1058	71.0678
01-أوت	71.004645	69.78	73.4011
01-سبتمبر	71.311783	66.7007	73.8087
01-أكتوبر	71.919035	71.2391	72.7829
01-نوفمبر	68.10028	65.6535	72.366
01-ديسمبر	67.398577	65.703	70.0799
02-جانفي	68.149142	66.0391	69.575
02-فيفري	67.514214	65.4798	69.01
02-مارس	68.750716	66.3791	70.8536
02-أفريل	70.1913	67.502	71.7499
02-ماي	71.609081	69.348	75.932
02-جوان	75.508287	71.9802	79.0211
02-جويلية	79.145032	75.5703	81.0091
02-أوت	77.154197	74.3978	78.6842
02-سبتمبر	75.873347	74.5966	78.012
02-أكتوبر	76.284574	74.6556	78.2811
02-نوفمبر	78.748587	75.829	80.0366
02-ديسمبر	80.387135	76.7691	81.6705
03-جانفي	83.709655	80.6584	86.2608
03-فيفري	84.218089	83.0877	84.9394
03-مارس	85.745948	84.208	88.3913
03-أفريل	84.991038	82.487941	87.624623
03-ماي	89.094288	85.067953	92.054374
03-جوان	91.542996	87.499996	93.919565
03-جويلية	88.014195	85.901761	90.075517

أوت-03	85.276385	84.089776	87.442344
سبتمبر-03	86.218643	82.33992	89.209279
أكتوبر-03	88.344722	85.581002	91.674104
نوفمبر-03	84.805311	78.655411	89.22016
ديسمبر-03	83.523934	79.959209	88.770409
جانفي-04	90.410891	88.448316	91.297983
فيفري-04	90.107421	85.750291	91.846949
مارس-04	85.378069	84.14412	88.622615
أفريل-04	84.431725	83.185395	87.944823
ماي-04	85.242549	83.14442	87.921269
جوان-04	85.858659	82.888814	87.008719
جويلية-04	88.685561	84.084602	90.385808
أوت-04	88.130931	84.024527	89.862321
سبتمبر-04	88.612275	86.755616	91.023432
أكتوبر-04	91.023402	88.791239	93.513348
نوفمبر-04	94.675505	92.918542	96.621257
ديسمبر-04	96.297931	94.351652	99.09186
جانفي-05	94.469418	92.296389	98.076097
فيفري-05	93.867741	92.18441	95.544497
مارس-05	94.871423	93.733213	96.75817
أفريل-05	93.129673	90.830557	94.402782
ماي-05	91.510448	88.647803	93.999608
جوان-05	89.050976	85.569759	91.327417
جويلية-05	88.355406	86.909695	89.229906
أوت-05	89.035052	86.577913	90.646392
سبتمبر-05	88.254035	84.94332	90.641346
أكتوبر-05	87.085091	85.309867	88.142927
نوفمبر-05	86.019885	83.592724	87.648233
ديسمبر-05	86.661884	84.775946	88.293
جانفي-06	88.574137	86.515586	89.464409
فيفري-06	87.471099	86.51261	88.15061
مارس-06	87.832921	85.858795	88.804571
أفريل-06	89.266626	87.21405	90.989032
ماي-06	91.579588	90.040186	93.510735
جوان-06	92.554008	91.056401	93.487905
جويلية-06	92.811724	90.312472	94.450878
أوت-06	92.982989	90.6765	94.153771
سبتمبر-06	91.629642	89.991376	95.503274
أكتوبر-06	92.423264	89.462963	93.969301
نوفمبر-06	93.00438	90.450658	94.562038
ديسمبر-06	93.867831	92.323096	96.491102
جانفي-07	93.041333	91.760721	94.101572

07- فيفري	92.967084	91.00621	94.776899
07- مارس	94.737285	93.30321	95.543576
07- أبريل	95.173181	93.62204	96.799791
07- ماي	95.167728	94.215653	96.752616
07- جوان	94.183713	92.477975	95.046145
07- جويلية	94.718263	92.960794	96.110435
07- أوت	94.151793	93.012226	95.372518
07- سبتمبر	95.177012	91.792013	97.141027
07- أكتوبر	96.66874	95.45234	98.214708
07- نوفمبر	97.928367	96.002593	99.662246
07- ديسمبر	97.623647	96.499063	99.436146
08- جانفي	98.390682	96.429791	99.859825
08- فيفري	98.208568	96.964838	100.26616
08- مارس	101.58637	100.26616	103.03116
08- أبريل	102.17866	98.953842	103.44605
08- ماي	98.486329	97.049784	99.81898
08- جوان	97.913575	96.407568	99.801828
08- جويلية	96.968729	94.825668	98.442513
08- أوت	91.541733	88.70845	97.068496
08- سبتمبر	87.276523	85.031527	89.28483
08- أكتوبر	82.733071	80.021047	85.911139
08- نوفمبر	86.250419	84.777295	89.365938
08- ديسمبر	95.397117	88.27034	104.18852
09- جانفي	95.006253	92.4101	97.903911
09- فيفري	91.561404	89.871398	92.878699
09- مارس	94.989075	90.7659	100.63158
09- أبريل	96.36304	94.685091	98.03717
09- ماي	98.595906	93.806138	101.88336
09- جوان	102.29664	101.12289	103.31865
09- جويلية	101.60216	100.66139	103.50583
09- أوت	102.89506	101.15925	104.63652
09- سبتمبر	104.1093	101.71825	106.21962
09- أكتوبر	105.88283	103.38359	108.25323
09- نوفمبر	107.44176	106.49629	108.60674
09- ديسمبر	105.53969	101.92031	109.09053
10- جانفي	102.39553	99.597249	104.16392
10- فيفري	99.663772	98.073685	101.23997
10- مارس	98.867715	97.491402	99.998462
10- أبريل	98.252087	97.2392	98.432501
10- ماي	93.8781	90.759736	98.245557
10- جوان	91.024549	89.793676	92.976373
10- جويلية	93.846802	90.901134	96.96227

أوت-10	95.550677	93.500676	97.296229
سبتمبر-10	97.524053	93.984149	101.20517
أكتوبر-10	102.26468	101.02575	103.46338
نوفمبر-10	99.692083	95.12426	105.46384
ديسمبر-10	97.869557	96.0591	99.696481

المصدر: <http://fxtop.com/fr/historates.php>

الملحق رقم 03: إحصائيات سعر صرف الدولار من ماي 2000 إلى ديسمبر 2010

Mois	Moyenne USD/DZD=	Min USD/DZD=	Max USD/DZD=
ماي-00	77.236913	77.236913	77.236913
جوان-00	76.569672	75.588643	77.323473
جويلية-00	77.062333	75.616471	78.884924
أوت-00	78.929189	77.948079	80.108803
سبتمبر-00	80.356937	78.195051	82.646058
أكتوبر-00	81.55153	79.74733	83.071983
نوفمبر-00	79.744923	78.684994	80.919663
ديسمبر-00	77.580514	75.895918	79.354093
جانفي-01	75.68129	74.247552	78.747977
فيفري-01	77.221063	74.994897	79.976611
مارس-01	77.725047	75.31507	79.838801
أفريل-01	78.409169	77.234512	80.54648
ماي-01	80.238611	77.883065	82.781363
جوان-01	81.485235	79.289477	83.034503
جويلية-01	81.211961	78.374886	84.765983
أوت-01	78.877466	76.413628	80.704893
سبتمبر-01	78.231597	72.35134	82.339023
أكتوبر-01	79.455996	77.531799	81.178648
نوفمبر-01	76.564558	73.942258	80.391809
ديسمبر-01	75.642001	73.732465	77.728372
جانفي-02	77.165005	74.159573	79.634997
فيفري-02	77.58429	74.954514	79.180557
مارس-02	78.474862	76.482429	80.360213
أفريل-02	79.27223	76.984902	81.005453
ماي-02	78.214676	75.839895	82.516844
جوان-02	78.937546	76.680729	81.351218
جويلية-02	79.741339	76.814698	82.80599
أوت-02	78.889473	76.149232	80.619057
سبتمبر-02	77.320628	75.666364	79.521119
أكتوبر-02	77.765885	76.38179	79.594408
نوفمبر-02	78.623624	76.179753	80.080663
ديسمبر-02	78.899458	76.55816	81.621527
جانفي-03	78.937118	76.473129	83.006928
فيفري-03	78.10246	76.773511	78.65496
مارس-03	79.433416	76.282272	81.626395
أفريل-03	78.344643	76.424358	81.571982
ماي-03	77.116024	73.403852	79.606561

جوان-03	78.466874	75.614899	81.619672
جويلية-03	77.410615	75.853898	80.454513
أوت-03	76.633841	74.61382	78.822947
سبتمبر-03	76.842606	75.371101	80.465023
أكتوبر-03	75.53134	73.315345	77.769006
نوفمبر-03	72.412891	66.849746	75.67373
ديسمبر-03	67.930353	64.794858	70.285359
جانفي-04	71.699407	70.241674	73.631113
فيفري-04	71.363677	68.908945	71.575853
مارس-04	69.666118	68.641817	71.512423
أفريل-04	70.291581	68.770994	72.74719
ماي-04	70.976307	68.577137	72.824707
جوان-04	70.776561	68.833096	71.873652
جويلية-04	72.34437	69.103059	72.967565
أوت-04	72.424139	70.119775	74.037008
سبتمبر-04	72.509951	71.822386	73.955568
أكتوبر-04	72.864055	72.164531	74.280973
نوفمبر-04	72.852701	72.051777	74.295482
ديسمبر-04	71.939981	70.527472	72.685293
جانفي-05	71.892182	69.899016	72.392983
فيفري-05	72.145683	71.295899	72.820088
مارس-05	71.952355	70.958993	72.553037
أفريل-05	71.989608	70.101534	72.929368
ماي-05	72.059485	70.065343	73.314068
جوان-05	73.153509	70.765596	74.316394
جويلية-05	73.354991	72.217445	73.963487
أوت-05	72.36725	70.76542	73.923443
سبتمبر-05	71.891589	70.060903	72.816052
أكتوبر-05	72.381426	70.843603	73.282716
نوفمبر-05	73.016402	71.465097	74.322253
ديسمبر-05	73.14934	71.299901	74.843604
جانفي-06	73.262346	72.245997	74.843604
فيفري-06	73.254069	72.379787	73.570989
مارس-06	73.072025	71.139941	74.544255
أفريل-06	72.867875	71.065386	73.635791
ماي-06	71.727774	71.058858	72.833348
جوان-06	73.157516	71.908159	73.560511
جويلية-06	73.143434	72.354167	74.27617
أوت-06	72.621244	70.774664	73.569999
سبتمبر-06	71.951453	70.865338	74.51297
أكتوبر-06	73.252606	70.951472	74.229294
نوفمبر-06	72.228758	70.003269	73.885231

ديسمبر-06	71.077912	69.89264	72.741125
جانفي-07	71.606135	69.88666	72.368955
فيفري-07	71.114782	70.194203	71.740897
مارس-07	71.529163	71.096372	72.007159
أفريل-07	70.466897	69.140326	71.580671
ماي-07	70.446315	69.661842	71.187276
جوان-07	70.22165	68.700672	70.684278
جويلية-07	69.104609	68.278013	70.082522
أوت-07	69.143075	68.423632	70.162165
سبتمبر-07	68.491075	67.335691	69.677229
أكتوبر-07	67.935595	66.450344	68.5452
نوفمبر-07	66.726472	65.865227	67.423996
ديسمبر-07	67.012717	66.512095	67.364099
جانفي-08	66.843414	66.452927	67.482227
فيفري-08	66.614001	65.519697	67.756824
مارس-08	65.533082	64.80425	66.1081
أفريل-08	64.89049	63.446557	65.512056
ماي-08	63.335647	62.580464	64.081004
جوان-08	62.943543	61.910514	63.947533
جويلية-08	61.496581	60.266076	62.242358
أوت-08	61.114134	60.242111	62.327274
سبتمبر-08	60.823413	60.030886	61.731388
أكتوبر-08	62.111488	60.638114	67.086277
نوفمبر-08	67.795232	66.685705	69.314994
ديسمبر-08	70.693699	69.290989	71.866423
جانفي-09	71.512126	69.55342	73.075109
فيفري-09	71.70131	70.086093	72.566757
مارس-09	72.774952	71.415447	74.896743
أفريل-09	72.944083	72.320744	73.439011
ماي-09	72.281035	70.941646	72.776727
جوان-09	72.935835	71.545838	73.456698
جويلية-09	72.166386	71.286719	73.315301
أوت-09	72.068746	71.143587	72.815952
سبتمبر-09	71.501447	70.782271	72.539523
أكتوبر-09	71.490916	70.692115	72.780171
نوفمبر-09	72.131011	71.479936	72.654038
ديسمبر-09	72.220355	70.710286	73.082312
جانفي-10	71.793599	70.817157	72.531675
فيفري-10	72.975468	71.4927	75.053728
مارس-10	72.878044	71.469395	73.711944
أفريل-10	73.24507	72.256374	74.259503
ماي-10	74.479979	73.537454	76.967973

جوان-10	74.556298	73.160005	76.10358
جويلية-10	73.504173	72.231018	75.165589
أوت-10	74.15424	72.121189	75.302213
سبتمبر-10	74.730764	72.927255	75.305189
أكتوبر-10	73.588882	72.31621	74.336037
نوفمبر-10	72.957437	72.017433	74.040886
ديسمبر-10	74.042404	72.854336	74.773566

المصدر : <http://fxtop.com/fr/historates.php>

الملحق رقم 04: تحويل إحصائيات الميزان التجاري من الدولار إلى الأورو للفترة ماي 2000 إلى ديسمبر 2010.

التاريخ	DOLLAR/E URO	الميزان التجاري بالدولار	الميزان التجاري بالأورو
ماي-00	1.105521	1197114686	1323435425
جوان-00	1.054714	959843661	1012360547
جويلية-00	1.06406	926395108	985739979
أوت-00	1.105037	937931096	1036448565
سبتمبر- 00	1.144477	679466438	777633711
أكتوبر-00	1.169759	780333690	912802357
نوفمبر-00	1.166774	607692130	709039377
ديسمبر- 00	1.110525	1671920460	1856709469
جانفي-01	1.064873	56261480	59911331
فيفري-01	1.085612	211468884	229573158
مارس-01	1.099395	714894633	785951585
أفريل-01	1.121337	1144744332	1283644175
ماي-01	1.142693	619017911	707347434
جوان-01	1.172318	1397291981	1638070541
جويلية-01	1.1624	1025374224	1191894998
أوت-01	1.111057	866179310	962374586
سبتمبر- 01	1.096923	781807651	857582794
أكتوبر-01	1.10484	374398056	413649948
نوفمبر-01	1.12472	693726518	780248089
ديسمبر- 01	1.12246	1307199061	1467278658

جانفي-02	1.132318	342226667	387509415
فيفري-02	1.149194	385077444	442528688
مارس-02	1.141514	548168507	625742025
أفريل-02	1.129427	660358747	745826999
ماي-02	1.092312	341071711	372556723
جوان-02	1.045929	695349122	727285812
جويلية-02	1.007627	43271256-	-43601285.9
أوت-02	1.022507	531708007	543675159
سبتمبر-02	1.019098	814214395	829764262
أكتوبر-02	1.019445	848214615	864708148
نوفمبر-02	0.998444	721052389	719930431
ديسمبر-02	0.981597	985548520	967411471
جانفي-03	0.942929	1143968277	1078680863
فيفري-03	0.927382	1295797948	1201699693
مارس-03	0.926321	911309724	844165335
أفريل-03	0.921822	886288595	817000325
ماي-03	0.865855	840319823	727595120
جوان-03	0.857245	601392733	515540913
جويلية-03	0.879564	937600734	824679852
أوت-03	0.898702	1019858785	916549130
سبتمبر-03	0.891549	703836691	627504898
أكتوبر-03	0.855012	924126973	790139651
نوفمبر-03	0.85384	931151822	795054672
ديسمبر-03	0.813475	586442018	477055921
جانفي-04	0.793071	1521068839	1206315585
فيفري-04	0.792093	980907540	776969996
مارس-04	0.816033	986058286	804656101
أفريل-04	0.832623	723670707	602544875
ماي-04	0.832654	1041692724	867369613
جوان-04	0.824388	993384263	818934066
جويلية-04	0.815837	1123549264	916633061

أوت-04	0.821846	1367520382	1123891156
سبتمبر-04	0.818322	1294617427	1059413922
أكتوبر-04	0.800666	1741414019	1394290997
نوفمبر-04	0.769579	734302512	565103793
ديسمبر-04	0.747117	627263714	468639384
جانفي-05	0.761116	1412179515	1074832424
فيفري-05	0.768648	3322463946	2553805267
مارس-05	0.758505	1379739596	1046539382
أفريل-05	0.773029	1516128301	1172011144
ماي-05	0.787535	2791384481	2198312977
جوان-05	0.821548	1825301933	1499573152
جويليه-05	0.830255	1616221327	1341875838
أوت-05	0.812852	1790929133	1455760328
سبتمبر-05	0.814763	2613308518	2129227088
أكتوبر-05	0.831183	2318642472	1927216206
نوفمبر-05	0.848893	2553841023	2167937768
ديسمبر-05	0.844094	2504502276	2114035344
جانفي-06	0.827154	4533959237	3750282519
فيفري-06	0.837483	422453024	353797226
مارس-06	0.831934	3623255311	3014309284
أفريل-06	0.816385	2526113387	2062281077
ماي-06	0.783265	2714040987	2125813314
جوان-06	0.790468	2664519342	2106217275
جويليه-06	0.788114	3377582947	2661920407
أوت-06	0.781019	2747612224	2145937352
سبتمبر-06	0.785273	2604664897	2045373018
أكتوبر-06	0.792593	2552835566	2023359600
نوفمبر-06	0.776608	1749330161	1358543798
ديسمبر-06	0.757217	3640469786	2756625610
جانفي-07	0.769632	3439013642	2646774947

07- فيفري	0.764964	2257524105	1726924669
07- مارس	0.755063	2803374832	2116724611
07- أفريل	0.740462	2224389014	1647075538
07- ماي	0.740251	2535373024	1876812416
07- جوان	0.745592	2190253736	1633035664
07- جوييه	0.729594	2743801741	2001861287
07- أوت	0.734393	2217828883	1628758007
سبتمبر - 07	0.71972	2461105409	1771306785
07- أكتوبر	0.702793	3505925492	2463939894
07- نوفمبر	0.681425	3086452665	2103186007
ديسمبر - 07	0.686491	3066915738	2105410052
08- جانفي	0.679388	2551876160	1733714041
08- فيفري	0.678357	3186567636	2161630462
08- مارس	0.645169	3247800033	2095379899
08- أفريل	0.635129	3817380334	2424528954
08- ماي	0.643117	3373475926	2169539717
08- جوان	0.642857	3598253387	2313162378
08- جويلية	0.634209	3089291556	1959256508
08- أوت	0.667939	7335520977	4899680546
سبتمبر - 08	0.697023	2693401254	1877362622
08- أكتوبر	0.751153	2630687132	1976048531
08- نوفمبر	0.78606	1836313967	1443452957
ديسمبر - 08	0.742576	2458543034	1825655052
09- جانفي	0.753007	-177390682	-133576425
09- فيفري	0.783112	143267051	112194147
09- مارس	0.766914	-345024863	-264604398
09- أفريل	0.757043	-67900332	-51403471
09- ماي	0.733398	-127596411	-93578952.6
09- جوان	0.713012	-589477150	-420304282
09- جويلية	0.71029	-63280310	-44947371.4

أوت-09	0.700446	574233672	402219679
سبتمبر-09	0.686879	1054259872	724148967
أكتوبر-09	0.675282	1723905779	1164122542
نوفمبر-09	0.671361	2078373077	1395338627
ديسمبر-09	0.684552	1677141464	1148090543
جانفي-10	0.701215	2260972809	1585428048
فيفري-10	0.732249	3126578814	2289434210
مارس-10	0.737158	1538374239	1134024877
أفريل-10	0.745487	1802253093	1343556252
ماي-10	0.793835	1626242370	1290968112
جوان-10	0.819107	668359900	547458273
جويلية-10	0.783464	1372141215	1075023245
أوت-10	0.776175	1053254118	817509515
سبتمبر-10	0.766604	329534864	252622745
أكتوبر-10	0.719612	674350739	485270884
نوفمبر-10	0.732219	1687960878	1235957026
ديسمبر-10	0.756573	439720519	332680672

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الإكسل و الموقعين التاليين:

<http://www.douane.gov.dz/applications/stat> و <http://fxtop.com/fr/historates.php>

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

أ	كلمة شكر و تقدير
ب	الإهداء
2-1	فهرس المحتويات
3	فهرس الجداول
4	فهرس الأشكال
5	فهرس الملاحق
13-7	المقدمة العامة
61-15	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
51	مقدمة الفصل الأول
30-16	المبحث الأول:عموميات حول الصرف
17-16	المطلب الأول:ماهية الصرف
27-18	المطلب الثاني:أنظمة الصرف و الوضع الراهن لنظم أسعار الصرف
30-28	المطلب الثالث:ماهية سوق الصرف
60-30	المبحث الثاني:أدبيات سعر الصرف
30-34	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
38-34	المطلب الثاني: أسعار الصرف كيفية تحديدها و العوامل المؤثرة فيها و خصائصها
60-38	المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف و النظريات المفسرة لسعر الصرف
61	خاتمة الفصل الأول
105-63	الفصل الثاني: نظام الصرف في الجزائر
63	مقدمة الفصل الثاني

94-64	المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر
75-64	المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري و تطور سعر الصرف في الجزائر
82-75	المطلب الثاني: نظام الرقبة على الصرف و سعر الصرف الموازي في الجزائر، و أسباب اختلال الدينار الجزائري.
94-83	المطلب الثالث: صندوق النقد الدولي و نظام صرف الدينار الجزائري
104-94	المبحث الثاني: سعر الصرف و الميزان التجاري
96-94	المطلب الأول: الميزان التجاري و علاقته بسعر الصرف
97-104	المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري
105	خاتمة الفصل الثاني
139-107	الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بين تدهور الدولار و تحديات الأورو
107	مقدمة الفصل الثالث
120-108	المبحث الأول: الدولار الأمريكي و الأورو في الاقتصاد العالمي
112-108	المطلب الأول: مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي
120-112	المطلب الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "الأورو Euro
132-121	المبحث الثاني: الصراع و مظاهر السيطرة على محور النظام النقدي الدولي
127-121	المطلب الأول: الصراع و السيطرة على محور النظام النقدي الدولي
132-127	المطلب الثاني: مظاهر الصراع و التنافس بين العملتين
138-133	المبحث الثالث: تأثير العملتين على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري
135-133	المطلب الأول: آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري
138-135	المطلب الثاني: آثار الأورو على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري
139	خاتمة الفصل الثالث
185-141	الفصل الرابع: اختبار العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و الوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) و الميزان التجاري

للجزائر باستعمال طريقة التكامل المتزامن	
141	مقدمة الفصل الرابع
154-142	المبحث الأول: السلاسل الزمنية
146-142	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي وماهية السلاسل الزمنية
154-146	المطلب الثاني: تكامل السلاسل الزمنية واختبارات استقرار السلاسل الزمنية
169-154	المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن
162-154	المطلب الأول: ماهية التكامل المتزامن
169-162	المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ و اختبارات السببية
184-169	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لاختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري.
179-169	المطلب الأول: تقديم البيانات و دراسة استقرار السلاسل الزمنية
181-180	المطلب الثاني: الدراسة القياسية لاختبار التكامل المتزامن بين تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لأورو و بالنسبة للدولار ورصيد الميزان التجاري.
184-182	المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية ل Granger
185	خاتمة الفصل الرابع
190-187	الخاتمة العامة
200-192	المراجع
223-202	الملاحق
227-225	قائمة المحتويات

الملخص:

تهدف مذكرة الماجستير إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري و التي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجمها بعملة الأورو. باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من عدم وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري من جهة و بين سعر صرف الدولار و رصيد الميزان التجاري من جهة اخرى

الكلمات المفتاحية

سعر الصرف - الميزان التجاري - التكامل المتزامن - الجزائر

Résumé :

Le but de ce mémoire de Magister est d'étudier l'impact des variations du taux de change sur la balance commerciale algérienne. Nous avons utilisé la méthode de la cointégration pour tester une causalité entre le taux de change de l'Euro et du Dollar Américain par rapport à l'équilibre de la balance commerciale.

Les résultats ont montré la non présence d'une telle causalité malgré la spécificité de l'économie algérienne en matière d'exportation en Dollars et d'importation en Euro.

Mots clés :

-Taux de change - Balance Commerciale – Cointégration - Algérie

Abstract :

The purpose of this Magister Thesis is to study the impact of exchange rate changes on Algerian trade balance. We used the method of cointegration to test causality between the exchange rate of the Euro and the U.S. Dollar compared to the trade balance

The results showed the non presence of such causality despite the specificity of the Algerian economy's export in Dollars and import in Euros.

Keywords

-Exchange rate- Trade Balance- Cointégration - Alegria